



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الأولى - السنة الثالثة - الدورة الخريفية 2000م - العدد: 03

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الأحد 03 والإثنين 04 رجب 1421 هـ  
الموافق 01 و 02 أكتوبر 2000م

# فهرس

- 1- محضر الجلسة العلنية الرابعة : ..... ص 03  
■ المناقشة العامة لبرنامج الحكومة.
- 2- محضر الجلسة العلنية الخامسة : ..... ص 42  
■ رد السيد رئيس الحكومة على تدخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة حول برنامج الحكومة.
- 3- ملحق : ..... ص 49  
■ سؤال كتابي.

## محضر الجلسة العلنية الرابعة المنعقدة يوم الأحد 03 رجب 1421هـ الموافق 01 أكتوبر 2000م (مساء)

إن هذه العناوين أثارت اهتمامنا نظرا لأن منطلقها أصلا نصوص قانونية وقد صدرت في مناسبات مختلفة ولعلاج مسائل محددة.

وإذا بدأنا بما بدأ به البرنامج وهو الوثام المدني فإننا نرى أن هذا النص وأعني به قانون الوثام المدني الذي صادقنا عليه في مجلس الأمة بدون تحفظ واعتبرناه وسيلة هامة للقضاء على الفتنة وربما بتر جذورها من الأساس، نرى بأنه لم يبلغ غايته إلا جزئيا ولم ينل مبتغاه رغم النجاح الكبير والإيجابي الذي أحرزه وحققه داخل البلاد وخارجها، وذلك لأننا لم نلمسه تطبيقا في المؤسسات المعنية ولم نر آثاره في الواجهات الإعلامية الوطنية التي كان من واجب الأجهزة المعنية أن تستغلها للتعريف به داخليا وخارجيا، بل إننا شاهدنا آثار هذا النص على وجوه بعض من وجه إليهم على شاشة (MBC) وغيرها من وسائل الإعلام الأجنبية التي لا تريد لنا خيرا. وهذا قصور كان له سوء الأثر في فهم القانون وانعكاسه على سياسة الوثام المدني، ولذلك نرى أن يؤخذ هذا بكيفية جدية وأن يدعم قانون الوثام بصفة مسؤولة من طرف أجهزتنا الوطنية المعنية.

أما فيما يتعلق بدعم القدرات البشرية والتنظيمية والمادية للعدالة في الاضطلاع بمهامها فإننا نرى أن الاهتمام بالعدالة هو في حد ذاته ركن من أركان ترقيتها، وقد بدا لنا في التعبير الجانح إلى المزيد من العناية بالقضاة وتكوينهم وتحسين مستواهم ومنه إعطاؤهم فرصة لمواصلة الدراسة ثلاث سنوات بعد الحصول على شهادة الليسانس والشروع في تخصص القضاة في ميادين المنازعات المالية والإدارية والعقارية والاجتماعية والبحرية، مع تمديد هذه العناية بالتكوين إلى مساعدي العدالة من

**الرئاسة:** السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

**تمثيل الحكومة:** السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة والوفد الوزاري المرافق له.

افتتحت الجلسة على الساعة الثالثة والدقيقة العشرين مساء.

**السيد الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

نواصل أشغالنا المتعلقة بمناقشة برنامج الحكومة وأحيل الكلمة إلى أول متدخل في هذه الجلسة المسائية وهو السيد أحمد مطاطلة فليفضل مشكورا.

**السيد أحمد مطاطلة:** بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا سيدي الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، استمعنا بالأمس إلى عرض السيد رئيس الحكومة الذي تطرق فيه إلى المحاور الكبرى لبرنامج الذي تسعى حكومته من خلاله إلى تحقيق أهداف عاجلة وفتح آفاق جديدة لإخراج البلاد من محنتها وإيجاد حلول لمشاكلها التي تراكمت عبر عشرية كاملة، وقد لفت نظرنا في البرنامج على الخصوص بعض عناوين الجزء الأول منه والتي تنحصر في دعم الوثام المدني ودعم القدرات البشرية والتنظيمية والمادية للعدالة في الاضطلاع بمهامها ثم التكفل بتكليف التشريع مع التحولات التي عرفتها بلادنا، وأخيراراد الاعتبار لنظام السجون في مقصده وفي ظروفه.

وطبقا لما جاء في البرنامج فإن هناك مراجعة عميقة ستدخل على قانون تنظيم السجون وإعادة التربية وتكييفه مع الدستور ومع الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر، وبهذا يكون البرنامج قد وضع يده على الجرح بعد أن أعد له الدواء الشافي في مجال العدالة وما إليها. نتمنى للحكومة التيسير والسهولة في تطبيق برنامجها، والله ولي التوفيق وشكرا.

**السيد الرئيس:** أشكر السيد أحمد مطاطلة وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بلمهدي فليتفضل.

**السيد مصطفى بلمهدي:** بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي رئيس المجلس الموقر، سيدي رئيس الحكومة المحترم، السادة معالي الوزراء، نواب الأمة، رجال الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية نترحم على شهداء مجزرة القدس الشريف الذين عرجوا شهداء من أرض القدس التي هي من قضايانا الأساسية وقلب الأمة النابض، فإذا احتل قلب الأمة احتل جسدها، رحم الله من قال يوما (الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة).

سيدي رئيس الحكومة، ندعو الله سبحانه وتعالى لكم بالاستمرار والاستقرار لرئاستكم وكامل الصلاحيات، وحرية القرار والسداد لأداء الأمانة، لأن عدم أدائها يكون يوم القيامة خزيا وندامة، والعاصم منها خشية الله في عباد الله، فمن فلت من المحاسبة والمراقبة هنا، فهناك! وتجربتمكم - سيدي رئيس الحكومة - مع العدالة تجعلكم أكثر شعورا بالمسؤولية.

هذا البرنامج امتداد لسابقه والمصادقة عليه تأكيد لمرجعياته، وردكم على النقاش المسؤول في الغرفة الأولى أعطى الروح لبرنامجكم وفقكم الله وسددكم.

سيدي رئيس الحكومة، إذا جاءت مقدمة البرنامج زاخرة بالطموحات والآمال العريضة وتنوي حكومتكم

محامين وموثقين ومحضرين بعد التنسيق مع نقاباتهم المعنية، إن عملا مثل هذا لمن شأنه أن يعزز مكانة القضاء ويحسن وضعه العدالة بصفة عامة. غير أننا نلاحظ أن طول مدة الدراسة (ثلاث سنوات) يكلف الكثير وقد لا يحقق الهدف المنشود من التكوين في هذه الحالة، نظرا لقلّة المكونين والنوعية المطلوبة فيهم، أضف إلى ذلك صعوبة المنهجية في البرمجة والتسيير، ولذلك نحبذ أن تقدم مواد عملية تطبيقية في برنامج محدد بفترة قصيرة بدلا من التطويل وحشو رؤوس الدارسين بمواد نظرية لا طائل من ورائها كما يقع في غالب الأحيان في بعض مؤسساتنا.

أما موضوع اللامركزية الإدارية للجهات القضائية فهو فعلا إيجابي والاستفادة من إدخال الإعلام الآلي على مناهج العمل في القضاء عامل مهم يزيد في سرعة الإنجاز والتخفيف من المعاناة التي قد تعيشها العدالة بسبب الحاجة إلى ذلك.

هذا وفيما يتعلق بموضوع التكفل بتكييف التشريع مع التحولات التي عرفتها بلادنا، فقد عبر عنها برنامج الحكومة بأنها عملية معقدة تتطلب إحاطتها بالعناية اللازمة قصد تفادي التناقضات، وحصرها - أي العملية - في المراجعة العميقة والشاملة للنصوص الأساسية الأربعة.

القانون المدني، قانون الإجراءات المدنية وقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية، على أن تتم عملية المراجعة هذه في ورشات تنظم ابتداء من هذه السنة وتشمل حتى التنظيم القضائي ويستدعى للقيام بذلك كفاءات من مختلف القطاعات إلى جانب قطاع العدالة أساسا.

إن اهتمام برنامج الحكومة بموضوع الملاءمة والانسجام بين النصوص القانونية عمل إيجابي يضع بين يدي القضاة والعاملين والدارسين القانونيين أداة سليمة لتحقيق مآرب المواطنين والأجهزة المعنية بشؤونهم وبشؤون التطبيق لا سيما في المجال العقابي وهو ما لم يهمله برنامج الحكومة إذ تطرق إليه تحت عنوان «رد الاعتبار لنظام السجون في مقصده وفي ظروفه».

النمو الاقتصادي وهو أمر لا يطاق بحيث بلغت خدمات الديون 8% من الناتج الداخلي الخام كما جاء في برنامجكم وقلتم إنه يشكل قيдаً يثقل كاهل الميزانية ويتطلب حلاً استعجالياً، وقد جاء ما يحقق هذه الإرادة بتحسين مداخل البترول التي تشير إلى 20 مليار دولار وهو عامل مهم يجسد هذه الإرادة إن كانت لها إرادة.

سيدي رئيس الحكومة، إذا كان الإقرار بأن الديون وخدماتها عائقاً لإنعاش النمو فما الفائدة من بقاء هذه المداخل مكدسة في الصندوق والجزائر تترزح تحت ضغوط المديونية وقراراتها مكبلةً وسيادتها مرتهنة؟

وإذا كانت مداخل البترول هي من أموال الأمة وليست ملكاً لأحد فليستش عقاء الأمة دون سفهائها في مصير هذه المداخل فلعل الأمة تهتدي بعقلانها إلى شراء مديونيتها من دائنها لتتحول خدماتها إلى خدمات اجتماعية، فكل تسديد لأصول الديون هو انخفاض لخدماتها وعوض أن تذهب هذه الخدمات وتنتهي إلى جيوب مترفي العالم تعود إلى الطبقة المحرومة من الشعب فالشعب كلّ وملّ من الاسترقاق الذي فرضه عليه صندوق النقد الدولي وحوّله إلى غنّاء كغناء السيل بإملاءاته.

سيدي رئيس الحكومة، بشروا الشعب الجزائري بخفض أصول الديون إلى النصف ليتحوّل نصف خدماتها لحل أزمة من الأزمات الكبرى كالبطالة أو السكن فبمقدور هذا النصف أن يبني 16000 سكناً تعطي ديناميكية للعمل، وإنعاشاً للنمو الاقتصادي، وتحد من حدة البطالة، وتساهم في تطوير العنصر البشري وتملأ صناديق الضمان الاجتماعي، لتعود للمتقاعدين حقوقهم الكاملة فظلم الشيوخ الركع قد يحبس عنا المطر، فإن كانت هذه المداخل الإضافية نعمة من الله «فبنعمة ربك فحدث» لتظهر آثارها على الأمة والله يحب أن تظهر نعمه على عباده.

سيدي رئيس الحكومة، مصطلح الإصلاح كرهنا سماعه لما جناه علينا من إفسادات وأزمات وإصلاح المنظومة التربوية ليست نصوصاً أدبية وعلمية

تجسيدها فهي تتمحور حول: تعزيز مكاسب الوثام المدني، إصلاح العدالة والإدارة، تحسين المرفق العام برقابة السلطات الدستورية، إنعاش اقتصادي فعال، ترشيد التنمية والتضامن الوطني وتحسين مستوى المعيشة، وكل هذا يعبر عن آمال الأمة ويحقق ويرقي بالفعل الوثام المدني، لولا عبارة جاءت في آخر المقدمة وهي «أن الحكومة لا تملك حلولاً سحرية»، والذي نخشاه - سيدي رئيس الحكومة - أن تحل هذه العبارة محل البرنامج.

سيدي رئيس الحكومة، إن الوثام المدني الذي أخذ مكان الصدارة في برنامجكم لأهميته البالغة لا شك أنه حقق بواكير ثماره في تقليص مساحة الإرهاب وحصر سرطانته في زاوية ضيقة، وأصفه بالسرطان لأنه إذا لم يقض عليه نهائياً فسيبقى مرشحاً لإعادة الانتشار في جسم الأمة والقضاء عليه لا يتم إلا بتطوير وترقية الوثام المدني ليصبح مصالحةً وطنية شاملة بتجفيف منابع الإرهاب والتكفل الكامل بضحاياه لدفن نفايات الأحقاد وإعادة الفتنة إلى نومها ومنع أسباب يقظتها.

الوثام المدني رغم ما حققه من أمن واستقرار وكثرة الأنصار هو واقف اليوم في مفترق الطرق بين نجدين:

نجدٌ يريد دعائه أن يعودوا بالوثام المدني القهقري والرجوع به إلى الوراء وإلى نقطة الصفر وهم قلة، لكنها مؤثرة ولها من الوسائل ما تمكنها من ذلك.

ونجدٌ يريد أنصاره أن يسلكوا به إلى المصالحة الوطنية لانطلاق التنمية الوطنية وإعادة البناء وهم أغلبية الشعب التي لا تملك الوسائل الضرورية لكثرة الحواجز.

والمطلوب - سيدي رئيس الحكومة - من برنامجكم إزالة هذه الحواجز النفسية والمادية من نجد المصالحة الوطنية وما خاب من استشار وقد وعدتم بالتحاور في القضايا المصيرية.

سيدي رئيس الحكومة، أما حول المديونية فقد اتفقت إرادتكم وإرادة الحكومة السابقة على ضرورة إزالة عائق المديونية وخدماتها لإنعاش

وبرامج وتوزيع الزمن فحسب؛ وإنما هي استراتيجية وطنية عمادها ومحورها المعلم والمتعلم، المربي والمتلقي، روحها الهوية الوطنية وثوابت الأمة. المدرسة العامة تخرج لنا المتعلمين ولا تخرج لنا المعلمين ولا الشرطة ولا العساكر ولا الطيارين فكل اختصاص مدرسته الخاصة فالشرطة مدرستها الخاصة وللجندي مدرستها الخاصة وكذا للطيران والطب وهلم جرا إلا المعلم فليس له مدرسة خاصة لتخريجه!

أين هي سيدي الرئيس ومعالي وزير التربية تلكم دار المعلمين لتخريج المعلمين ذات الأربع سنوات التي كنا نسمع بها قبل الاستقلال وفي أيام الاستقلال الأولى؟

أزمتنا التعليمية والتربوية وانخفاض المستوى مرده إلى غياب هذه الدار التي تمد منظومتنا بالمعلمين الأكفاء لهم رغبة في المهنة وهيبة لا تقل عن هيبة الدولة فالمعلم الذي كان يراه طلبته عندما يقف أمامه المسؤول، يكشف عن رأسه ويرفع يده محيياً، فيحترمه الطلبة ويتخذونه قدوة، ويتعلقون به، فيفهمون منه ويتربون على يديه ويكونون مثله أخلاقاً وسلوكاً وهنداماً.

نريد من برنامجكم - سيدي رئيس الحكومة - منظومة تربوية تعيد للمعلم مكانته وهيبته وتكاد أن تجعله رسولا، منظومة تربوية تفرغ المعلم من هموم الحياة للقيام بمهمته ورسالته النبيلة.

إن بناء الحضارة وتطوير العنصر البشري يبدأ من المدرسة، فقد أفلس القطاع العام السيادي وغير السيادي وتعرض....

**السيد الرئيس:** ألا يزال لديك الكثير؟ أتكفيك دقيقة؟ إذن، لديك دقيقتان تفضل ولكن أعلمكم أنه ما يزال في قائمة المتدخلين 20 متدخلا ولهذا لا بد من احترام الوقت.. عن أي تنازل نتحدث؟!

**السيد مصطفى بلمهدي:** هناك من تنازل..

**السيد الرئيس:** ماذا هناك؟ نقطة نظام؟

**السيد لخضر بكار:** نعم، أتنازل..

**السيد الرئيس:** عماذا تتنازل؟ أوجود أنت في القائمة؟

**السيد لخضر بكار:** نعم.

**السيد مصطفى بلمهدي:** بارك الله في الأخ الكريم لمنحي 10 دقائق.

**السيد الرئيس:** لا، لا، عفوا، عفوا.. هذا غير منصوص عليه في النظام الداخلي.

**السيد مصطفى بلمهدي:** نجد لها زاوية.

**السيد الرئيس:** لا، لا بد أن يتدخل هو ونعطيك أنت دقيقتين وانتهى.

**السيد مصطفى بلمهدي:** إجتهد وتصرف.

**السيد الرئيس:** أنا لا أستطيع أن أتصرف في النظام الداخلي. أعطيك دقيقتين وحسب الأمر، لا بد من هذا، لئلا تحدث لنا سابقة...

**السيد مصطفى بلمهدي:** إسمحوالي...

**السيد الرئيس:** تفضل.

**السيد مصطفى بلمهدي:** قلنا إن تطوير العنصر البشري يبدأ من المدرسة وقطاع التعليم لم يتعرض إلى الخصوصية ولم يفلس وما زال يؤدي دوره رغم قلة الإمكانيات، وجامعتنا مازالت تخرج الأدمغة لكنها - وللأسف - تستقر خارج الوطن لسوء التسيير والتخطيط، جامعاتنا تقوم بمهمة الغربال للمجتمع فتزود الغرب بالناجحين وتبقي للوطن التخلف.

نريد منظومة تربوية تراعي هذا كله وتسطر استراتيجية شعارها جيل بدون آفات اجتماعية

مع الترف لتهديم حصوننا، فهل من تدابير لإفشال هذا التحالف؟ قبل أن يتغلب أهل الشر فيقولون أخرجوا الوطنيين والمتدينين والمصلحين من قريتك وإداراتكم ومؤسساتكم لأنهم أناس يتطهرون! مجتمعنا في حاجة إلى مدارس ومساجد تربوية النوعية لا إلى سجون فإن السجون لا تربوي إلا من رحم ربي.

**السيد الرئيس:** إسمح لي دقيقة السيد مصطفى بلمهدي، هذه سابقة فريدة من نوعها، أراد السيد لخضر بكار التنازل عن وقته ليُعطيكَ، فهل هذا مقبول في النظام الداخلي أم لا؟ أقول لك إن هذا غير منصوص عليه في النظام الداخلي فهذه سابقة، أنا لست ضد هذه الفكرة ولا أعضاء المكتب الذين استشرتهم.. فكم بقي لك؟

**السيد مصطفى بلمهدي:** لم يبق لي سوى 5 صفحات.. لا غير...

وبمناسبة الحديث عن المنظومة التربوية ننقل إليكم معاناة الأرياف من ضعف الهياكل التربوية تحولت فيها المدارس والمراكز الصحية إلى مراكز للحرس البلدي والدرك الوطني رغم أن الحكومة السابقة قد خصصت ميزانية للدرك الوطني والحرس البلدي ولكن ما تزال هناك مؤسسات تربوية محتلة وأقول محتلة. وما يزال المواطنون وأبناؤهم يقطعون المسافات الطويلة للتمدرس والعلاج، واضطرت العائلات إلى توقيف بناتها عن الدراسة لذات السبب وللوضع الأمني.

سيدي الرئيس، السادة الحضور، من التحالفات ضد مجتمعنا ووطننا ووحدتنا، تحالف العلمانية والتغريب ومؤسسات التبشير والتنصير التي وجهت حرايبها الصليبية المترسة بالخدمات الاجتماعية إلى بلاد القبائل الآمنة، وخرج من الأمازيغ الأحرار ومن جنبهم الأمازيغ - على وزن الأعراب - متلبسين بالأمازيغية لتمزيق شملها.

سيدي الرئيس، لسان الأحرار في عمق قرى تيزي وزو ينادي وا بوتفليقاها! وا بن فليساها!

بإجراءات تربوية وأخرى قانونية وأخرى إخبارية صادقة، جيل يكون صدقة جارية لجيلنا الذي غرق في الانحرافات حتى وصل إلى حد فتح المواخير أمام المؤسسات التربوية والمساجد بترخيص من الإدارة التي تعتزمون إصلاحها السيد رئيس الحكومة.

نريد منظومة تربوية تربط التعليم الأساسي بالتكوين المهني بعلاقة إمداد وامتداد لا بعلاقة التسرب المدرسي، تستغل فيها الطاقات الحرفية التقليدية والفنية كجسر طبيعي بينهما، فالتسرب المدرسي يعبر عن النزيف والاحتقار وهو وصمة عار للراسب في التعليم العام الذي لا يعطي قيمة للتكوين المهني ولا يشرف الموجه إليه فلا بد أن يعود للتكوين المهني شرفه الذي أضفاه عليه الإسلام «إن الله يحب العبد المحترف» كما قال رسول الله (ص).

منظومة تربوية ترحم صغارنا في الطور الأول وتراعي نفسيتهم الغضة وتحميها من براثين الازدواجية اللغوية كما تفعل الدول المتقدمة ومنها فرنسا وترفع الحجر...

سيدي رئيس الحكومة، معالي الوزراء، نواب الأمة، لا يغيب عنكم ما وصلت إليه جزائرنا من جراء الانحرافات والانحلال الخلفي والآفات الاجتماعية بسبب انعدام التربية تارة وبسبب الأزمات الاجتماعية تارة أخرى وبسبب فسوق الترف المؤدي إلى خراب المدن والقرى لقوله تعالى: «وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا».

فنحن اليوم مدمرون أخلاقيا وتربويا بما فشا في مجتمعنا من أمراض الرشوة والمخدرات وانتشار المخامير والمقامر وبيع الأعراض في البيوت الليلية والمراقص والفنادق وحتى في الشوارع التي يمر بها أبناؤنا المتمدرسون، فإذا كنا لا ننصاع إلى أوامر ديننا الحنيف فقاسمنا المشترك صيحات العلم الحديث وعلماؤه وما تحمله من نذير بالخراب فإن لم نُحترم تعاليم إسلامنا في الدستور فلنحترم عقولنا السليمة التي في رؤوسنا، فقد تحالف الفقر

وضعف التهوية والفرق بينهما يكمن في أن الزنانات يحشر فيها المساجين رغم أنهم وهذه المساكن تحشر فيها العائلات التي بلغ عدد أفرادها - أحيانا - عشرة أفراد برضاهم تحت الاضطرار! سيدي رئيس الحكومة، معالي وزير السكن أليس هذا التخطيط جريمة إنسانية في حق المواطن الجزائري؟

هل مثل هذه السكنات تحل أزمة السكن أم تزيد في تأزيمها؟ المساكن ذات غرفة ومطبخ في الأصل تبني للطلبة العزاب ولا تسمح لهم بالزواج فيها إلا إذا كان يتوفر فيهم شرط العقم الذي يعفيهم من الإنجاب فضلا عن أنهم لا يستطيعون استقبال ضيوفهم حتى ولو كانوا والديهم!

نرجو منكم سيادة رئيس الحكومة مراجعة هذا التوزيع الظالم ومحو أثر الجريمة.

كما أننا نطالب بلجان تحقيق حول شقق مبنية منذ عقد من الزمن أو يزيد ومازالت شاغرة إلى يومنا هذا وهي معرضة للتخريب، بعضها تحول إلى أوكار للفساد، وبعضها أهمل حتى نبتت حوله الأشواك، وبالقرب منها مواطنون يسكنون مساكن فوضوية شبيهة بالأقبية والمغارات، كانت سببا في الأمراض المزمنة.

إرحموا من في الأرض - سيدي رئيس الحكومة - يرحمكم من في السماء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد مصطفى بلمهدي والكلمة للسيد عبد القادر حمداش فليفضل.

**السيد عبد القادر حمداش:** شكرا سيدي الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة والوفد المرافق له، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة السلام عليكم، أزول فلاون.

لقد تداول على رئاسة الحكومة في هذه العشرية الأخيرة، تسعة رؤساء منهم ثلاثة في ظرف 18 شهرا وهذا منذ وصول رئيس الدولة الجديد إلى السلطة دون أن يكون لذلك أي أثر إيجابي على ظروف معيشة الجزائريات والجزائريين.

وا غلام الله! لإنقاذ هذه المناطق الآمنة المهددة بالتنصير الصليبي الذي يزرع الآن ألغاما من بذور الأقلية لتنفجر مستقبلا تحت أقدام الوحدة الوطنية بالتدخل الأجنبي لحماية الأقليات. فقد تحالف ثالوث الشر، فهل من ثالوث الخير يصون وحدة الوطن ويعيد إليه عزته وكرامته بالحوار الهادئ الهادي الهادف؟

هل من إحياء للسنة التي سنّها الرئيس الراحل هواري بومدين - رحمه الله - في استضافة الملتقى الإسلامي الذي كان عاصم الشعب من التطرف، فأوقفه صنّاع الأزمة بحجة الضائقة المالية بينما أموال طائلة تصرف في حفلات لا طائل من ورائها؟ سيدي رئيس الحكومة، في مجال الفلاحة، تنوي حكومتكم فرض ضريبة على الفلاح، نرجو توقيف هذا الإجراء وسجنه مكان قانون المجاهد والشهيد ومكان قانون التعريب حتى تصل الجزائر إلى الاكتفاء الذاتي وتتخلص من التبعية الغذائية وتصبح الجزائر خزينة للقمح كما كانت عبر التاريخ.

كما أنه لا يجوز لنا التخلي عن زراعة الحبوب وتحويلها إلى زراعات أخرى أكثر مردودية؛ لأن زراعة الحبوب لا تخضع لعملية الربح والخسارة وإنما تخضع للسيادة الوطنية، فزراعة الحبوب استراتيجية بالنسبة للشعب الجزائري، ودعمها لايعتبر تزييفا للأموال العامة وإنما انتصار لهذه السيادة واستكمال لاستقلالنا فهي البترول الذي على وجه الأرض، وما تحكم الدول الغنية في رقاب ومصائر الشعوب الفقيرة إلا عن طريق التبعية الغذائية؛ فالسنوات العجاف والجفاف قدر الله بما كسبت أيدينا، فلنواجه قدر الله بقدر الله وذلك بالمصالحة مع الله ومع الذات وبناء السدود لاستغلال الأمطار وتشجيع الفلاح.

سيدي رئيس الحكومة، من سوء التخطيط والتسيير تفاقمت أزمة السكن بنيت مساكن اجتماعية من غرفة ومطبخ من نوع (F1) و(F2) شبيهة بالزنانات التي كان يحشر فيها الاستعمار أيام الثورة عددا من النزلاء الجزائريين المعتقلين من حيث الضيق



إن وثيقة رئيس الحكومة لم تأت بأرقام وآجال ولا حتى بأهداف دقيقة باستثناء ترخيص الاقتصاد الوطني، ويظهر من خلالها أيضا أن السلطة ترفض كل معارضة ذات مصداقية رغم أنها حتمية في نظام ديمقراطي.

سيدي الرئيس، إن الثغرة الكبيرة بين السلطة والمجتمع ما فتئت تكبر، إن هذا الوضع الذي تحاول السلطة استغلاله لصالحها بتدعيم مراقبتها للمجتمع بقمع كل تعبير حر ومستقل سواء كان من الأحزاب السياسية أو النقابات أو الجمعيات وتعويضهم بشبه لجان شعبية وجمعيات تابعة مثل (la CP et la CB) هل ينبغي التذكير بأن غياب الديمقراطية هو السبب الأساسي الذي أدى إلى العنف؟

لقد تحملت جبهة القوى الاشتراكية (F.F.S) مسؤوليتها في اتخاذ المبادرات الكفيلة للخروج من الأزمة، وكان للعقد الوطني الفضل في طرح المسائل الحقيقية للنقاش، وكشف طبيعة السلطة التي تخشى الديمقراطية.

سيدي الرئيس، كيف يمكننا التحدث عن احترام حقوق الإنسان، عندما يكون الوصول إلى وسائل الإعلام العمومية ممنوعا على المعارضة الحقيقية؟ كيف يمكننا أن نصدق ديمقراطية النظام، بينما تبقى حالة الطوارئ سارية المفعول منذ شهر فيفري 1992؟ كيف نفسر أن يعامل المنتخبون الحقيقيون بالعنف لأنهم نددوا بالرشوة والإهمال بينما تقوم السلطات العليا للبلاد بحملة ضد الرشوة؟ ما هي الفائدة من الأموال - غير المنتظرة - من الارتفاع المالي الناجم عن ارتفاع أسعار البترول إذا لم تخصص لتخفيض الفروقات الاجتماعية ورفع الأجور لا سيما الأجر الأدنى والنقطة الاستدلالية للوظائف العمومي والمتقاعدين؟

إن تغيير رئيس الحكومة ما هي إلا حجة واهية لتقنيع فشل الوثام المدني الذي أدى بدوره إلى إبعاد فرص استعادة السلم والديمقراطية في البلاد.

إن مخطط العمل هذا لا يستجيب تماما للتحديات الحقيقية للاقتصاد الجزائري، ولا للحاجيات الأولوية

فالبطالة تأخذ أبعادا مخيفة وعملية تسريح العمال متواصلة متسببة في تعرض آلاف العائلات إلى حرمان تام بينما نجد مجموعة معينة تستولي على معظم خيرات البلاد وقد أسفرت عشر سنوات من الحرب الأهلية على مئات بل آلاف القتلى إضافة إلى المشوهين والمفقودين، كل ذلك كان فرصة للبعض لتكديس الثروات وفرصة لتشتيت الأملاك العمومية دون أي عقاب فذلك هو الترخيص (bradage) الذي يريد أصحاب القرار تمويهه وإقناع الشعب الجزائري بأن الأمر ما هو إلا خوصصة في إطار عقلانية الاقتصاد التي تملها العولمة.

سيدي الرئيس، أقولها مرة أخرى، إن جبهة القوى الاشتراكية (le FFS) لم تكن أبدا ضد الخوصصة ولكنها ترى أن هذه الخوصصة ينبغي أن تكون في إطار سياسة تنموية حقيقية وفي شفافية تامة.

لقد طرحنا الديمقراطية منذ 1963 كشرط مسبق للتطور الاجتماعي على أن نبقي متمسكين بمبدأ قطاع عمومي قوي ونظام حماية اجتماعية ناجع.

إن تقديم هذا البرنامج الوهمي في هذا الوقت بالذات، مباشرة بعد دخول اجتماعي صعب يرمي إلى إقناعنا بأن هناك انطلاقة جديدة للنشاط الحكومي غير أن النظام لم يتغير بل هو متركز على دخل يضمن الاستثمارية لأصحاب القرار مقارنة مع البرنامج السابق الذي أظهر عجزا في أقل من ثمانية أشهر، فهذا البرنامج الوهمي لا يقدم أي ضمان حقيقي للإنعاش الاقتصادي، وأكثر من ذلك فهو لا يبرز في أي فصل من فصوله مبادرة سياسية للخروج من الأزمة الوطنية المستمرة بجميع جوانبها، وما زاد حدة الوضع هو الانتهاكات المتكررة للدستور، ومرة أخرى لم يكن من نصيب الشعب الجزائري في البرنامج الوهمي المعروض علينا سوى مجموعة من نوايا عوض برنامج حقيقي وموضوعي يتكفل ببلاد كالجائر التي تعيش وضعا اجتماعيا مأساويا أين الحريات السياسية معدومة - تقريبا - مع استمرارية العنف بكل أشكاله.

معركة «الشوابير» التي تكبّد فيها العدو أكثر من 1327 قتيلًا إلا دليل على ما قدمه رجال هذه المنطقة، كغيرهم من أبناء الجزائر في مواجهة الاستعمار ولكن مازالت هذه المنطقة تتنّ تحت وطأة المشاكل المتعددة إذ لا زال مواطنو الأحياء الجديدة التي يفوق تعداد سكانها 3 آلاف ساكن يعانون من انعدام الغاز والكهرباء والتهيئة والمسالك، مع العلم أن برودة المنطقة معروفة وتدوم لمدة 9 أشهر كما تبقى جل بلديات الجهة الشمالية للولاية ابتداء من آفلو، الغيشة، قلته سيدي سعد، البيضاء، الحاج مشري، سيدي بوزيد، واد مرة، تاويالة، شقاف، بريدة، بدون كهرباء ولا إنارة عمومية، ويعاني سكانها عبر المناطق الريفية صعوبات كبيرة أمام آثار موجة الجفاف التي أدت إلى انقراض الثروة الحيوانية وتدهور المحيطات الرعوية وهذا في غياب أي دعم يحافظ على هذه الثروات الهامة التي تعد مصدر معيشة أغلب سكان هذه المناطق كما نود أن نذكركم بالمشاكل التي يعاني منها سكان بلدية عين سيدي علي بالأغواط - وهذه أوكد عليها - نتيجة الصراع الدائر بينهم وبين جيرانهم بولاية تيارت على المناطق الحدودية، والتي لازالت قائمة إلى حد الآن، وينتظر مواطنو هذه البلدية منكم حلولاً عادلة لهذا المشكل قبل استفحاله، للعلم فإنهم واجهوا بعضهم البعض بالسلاح في العام الماضي، وهناك مشكل البناءات القصديرية التي تعاني منها منطقة حاسي رمل والتي تفوق 600 سكن إضافة إلى مشكل التوظيف في المركبات الصناعية بهذه البلدية التي حرم منها الكثير من شباب الولاية بسبب الغموض الذي يكتنف سياسة التشغيل بهذه المركبات الصناعية كما لا ننسى في هذه المداخلة أن ننوه بالخدمات الكبيرة التي تقدمها إذاعة السهوب بالأغواط والتي كان آخرها تنظيمها لراديو تون للتضامن المدرسي تم خلاله جمع حوالي 3 آلاف محفظة ولكن لا زالت هذه المؤسسة تعاني من ضيق مفرها وتعرض بنيانه لتسرب مياه الأمطار مما قد يعرض الأجهزة والوسائل الموجودة به إلى التلف والفساد وبالتالي ضياع

للمجتمع مثل الشغل، الحماية الاجتماعية، السكن، التعليم... إلخ. وفي الأخير أقول إن كل الانشغالات والتساؤلات المطروحة لا يمكن حلّها ولا الإجابة عنها إلا في ظل سلطة شرعية ومؤسسات منتخبة ديمقراطياً، وفي شفافية تامة التي سيفرضها الشعب الجزائري عاجلاً أم آجلاً متمنياً أن يكون ذلك بأفعال وسلوكات حضارية وسلمية، أتمنى أن يكون ذلك بأفعال وسلوكات حضارية وسلمية، شكراً، ثانميرث.

**السيد الرئيس:** شكراً والكلمة للسيد أحمد صديقي.

**السيد أحمد صديقي:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، زملائي زميلاتي السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنني بادئ ذي بدء، أهنيئ رئيس الحكومة تهنئة خالصة مع الدعاء له ولجميع طاقم الحكومة بالتوفيق والسداد.

إن ما نلاحظه من تراجع في عناصر الهوية الوطنية والتميع لها، أمر لا يبعث على الارتياح وما مظاهر الطعن في رموز الثورة التحريرية، وما التراجع عن مواصلة مسيرة التعريب، والاستهتار بالقيم الأخلاقية الأصيلة لأمتنا، إلا جزء من كثير من أنواع الفسخ والمسخ التي تتعرض لها مقومات مجتمعنا وإذا لم نتدارك الأمر فإن وجودنا كأمة متميزة بثقافة وتاريخ ووحدة، مهددة في العمق، ولهذا أطلب بإلحاح أن تولوا عناية خاصة في سعيكم الموفق لهذه العناصر بإرادة سياسية قوية وعدم الاكتفاء بهياكل إدارية لم تزد الأمر إلا انفصالا بين المواطن وهويته. إسمحوالي - سيدي الرئيس - بتذكيركم - في هذا السياق - بمنطقة شامخة بالأماجد والبطولات وهي منطقة آفلو بولاية الأغواط والتي كلما ذكرت ارتبط اسمها بمنطقة القعدة التي كانت إحدى قلاع الثورة وما

خطرا على سيادة الأمة وحريتها واستقلالها حتى لا يجد المحتاج والمحروم في صدره حماسا للدفاع عن وطنه والذود عن حرمة أمته إن لم يطعمه وطنه من جوع ولم يؤمنه من خوف ولم تمد له يد العون لتنتشله من وهدة الشقاء، وللغفر أخطار سيئة على الصحة العامة لما يتبعه عادة من سوء التغذية وسوء التهوية وسوء السكن، وعلى الصحة النفسية لما يلزم عادة من الضجر والقلق والسخط وفي كل ذلك خطر على الإنتاج والاقتصاد، فوسيلة التشريع القانوني والإلزام الحكومي لمحاربة الفقر لا يكفیان، فهناك وسائل أخرى ومن بينها الإرشاد الديني والتوجيه الأخلاقي، وهناك مورد ضخم لعلاج الفقر لأنه دخل منتظم ألا وهو الزكاة وهي حق ثابت، إنها ليست إحسانا فرديا وإنما هي تنظيم اجتماعي تشرف عليه الدولة ويتولاه جهاز إداري منظم، يقوم على هذه الفريضة الفذة جباية ممن تجب عليهم وصرفا إلى من تجب لهم. فالحكومة وحدها لا تستطيع أن تحل المشكلة أي مشكلة الفقر بدون أن يتحرك كل الغيورين والوطنيين لإنقاذ هذا الوطن كما تحركوا لإخماد نار الفتنة وحققوا الوئام المدني.

إن الأحزاب المشكلة للخريطة السياسية الجزائرية وباعتبارها رافدا من روافد الشعب الجزائري ستجد نفسها مضطرة إن لم تكن مقتنعة بضرورة تبني هذا المسعى وإلا رفضتها القاعدة الشعبية. إن معالجة أزمة الفقر تتطلب تصحيح كثير من المفاهيم من خلال تنمية ثقافة العمل وتربية جيل صالح يخدم الوطن والشعب عن طريق المدرسة، المسجد والإعلام، وإن انتصرنا على الفقر فسيكون أكبر انتصار للشعب الجزائري على الأعداء المتآمرين عليه، بعد انتصاره في العودة المعتمدة للسلم، إن الفرصة متاحة لكي تبني الجزائر الديمقراطية على أسس صحيحة تجعل الشعب يلتف حول قضاياه المصيرية ويسمح للدولة بتعزيز مكانتها إقليميا ودوليا. وفي الأخير أتمن جميع الجهودات - بدون استثناء - المبذولة من طرف الجميع ابتداء من فخامة السيد رئيس الجمهورية إلى الحكومة إلى

الملايين من الدينارات. سيدي الرئيس، إن أولى واجبات الدولة أن تحقق العدل وليس من العدل ولا من الخير ولا من المعروف أن يجوع الضعفاء ويحرم الفقراء من الحاجات الأساسية للحياة من مأكّل وملبس ومسكن وفي المجتمع أغنياء قادرين لديهم فضول أموال، وإن على الدولة أن تتخذ من الوسائل والأساليب ما يعالج مشكلة الفقر ويضمن الحياة الملائمة للفقراء ويحقق التكافؤ في المجتمع وهذه الوسائل والأساليب تختلف باختلاف الأعصار والبيئات والأحوال.

إن السياسة الراشدة هي التي تعمل على توفير العمل وتيسيره للقادرين من الفقراء وتعمل على تنمية مصادر الدخل لصغار الملاك ليستغني هؤلاء وأولئك بجهدهم الخاص عن طلب المعونة من الدولة وتكليفها عبء الإنفاق عليهم من خزانتها، إن الفقري يعتبر آفة خطيرة يخشى سوء أثرها على الفرد والمجتمع معا وعلى الخلق والسلوك والفكر والثقافة وعلى الأسرة والأمة جميعا. إن الفقير المحروم كثيرا ما يدفعه بؤسه وحرمانه - وخاصة إذا كان جيرانه طاعمين ناعمين - إلى سلوك ما لا ترضاه الفضيلة والخلق الكريم ولهذا قالوا «صوت المعدة أقوى من صوت الضمير» فالفقر خطر على الأسرة من نواحي عديدة، سواء على تكوينها أو استمرارها أو تماسكها فالفقر خطر على أمن المجتمع وسلامته واستقرار أوضاعه، قد يصبر المرء إذا كان الفقر ناشئا عن قلة الموارد وكثرة الناس أما إذا نشأ عن سوء توزيع الثروة وبغى الناس بعضهم على بعض وترفت أقلية في المجتمع على حساب الأكثرية، فهذا هو الفقر الذي يثير النفوس ويحدث الفتن والإضطراب ويقوّض أركان المحبة والإخاء بين الناس وما دام في المجتمع أكواخ وقصور وتخمة وفقر دم، فإن الحقد والبغضاء يوقدان في القلوب نارا تأكل الأخضر واليابس وستتسع الشقة بين الواجدين والمحرومين ومن هنا تتخذ المبادئ الهدامة أوكارها بين ضحايا الفقر والحرمان والضياع دافعة إياهم ليكونوا

هذا يرضي أصحاب القرار؛ ونحن مستعدون لتعويض الخزينة العمومية عن الدنانير الرمزية التي استفاد منها أبناء الشهداء منذ 1962. فهل ننظر إلى أبناء الشهداء باعتبارهم ذوي حقوق إلا عندما يتعلق الأمر بالتأييد والتصفيق والانتخابات؟ كم من خائن وابن خائن موجود في السلطة، وكم من ابن شهيد موجود في السلطة؟ كلنا نعرف أن في 1962 ورثنا إدارة فرنسية خبيثة، جعلت المجاهد حارسا وحاجبا أمام الباب يتعرض لسخط الناس وأعطت رخص بيع الخمر للمجاهدين لتزول صفة المجاهد عن الأذهان (on a même multiplié le chiffre par...)

وقبل أن أختتم هذا الفصل أقول لمسؤولي هذه البلاد اتقوا الله في أبناء الشهداء، اتقوا الله في اليتامى وإلا (سينقلب السحر على الساحر). وفي الأخير أقول لكم إن الأمة التي لا تحترم تضحيات أبنائها مالها الزوال. أما المحور الثاني وأستسمح سيادة رئيس مجلس الأمة وسيادة رئيس الحكومة كي أتدخل في بعض المرات باللغة الفرنسية. سيتجاوز مدخول الجزائر - حسب المختصين - 20 مليار دولار في رأس السنة، ومرة أخرى (c'est grâce à une conjoncture pétrolière favorable) وهذه بركة من عند الإله ستكون البلاد (est en mesure de faire face à ses besoins) ومن جانب آخر (on peut imaginer aisément les graves conséquences sociales qui résulteraient d'un prix moyen du pétrole autour par exemple de 15 dollars avec un service de la dette dépassant ou frôlant les 6 milliards de dollars). نحن نعلم أنه لكي تكون لنا مكانة في العولمة...

(le pays a impérativement besoin de remettre en marche l'énorme appareil industriel existant dont ne dispose aucun pays arabe qui est sous utilisé, il tourne à moins de 50% de ses capacités et surtout mal revalorisé, dès lors les surplus pétroliers engrangés seront-ils affectés à une relance indispensable de l'appareil industriel en l'absence d'investissement

الأحزاب السياسية، من المجتمع المدني، إلى المؤسسة العسكرية في خدمة الوطن والمواطن والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ووفقكم الله لما يحبه ويرضاه.

**السيد الرئيس:** شكرا والكلمة الآن للسيد جمال الدين بلحاج.

**السيد جمال الدين بلحاج:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زملائي زميلاتي أعضاء مجلس الأمة الموقر السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في الوقت الذي كنا ننتظر فيه إصدار مراسيم تنفيذية فيما يخص قانون المجاهد والشهيد ها نحن نتفاجأ عن طريق وسائل الإعلام المكتوبة بإخطار رئيس الجمهورية المجلس الدستوري بعدم دستورية بعض مواد هذا القانون.

وإلى حد الآن لم يحدث أي تكذيب رسمي وهنا نتساءل عن الخلفيات والمؤامرات التي دبرت وما تزال تدبر ضد تاريخ هذه الأمة، فمن يقف وراءها ومن المستفيد منها؟ ومن هذا المنبر أقول لهؤلاء، أين كنتم عندما كانت أرامل الشهداء يعملن كمنظفات في المستشفيات والإدارات؟ أين كنتم عندما كان أبناء الشهداء في الملاجئ مع الأبناء غير الشرعيين؟ أين كنتم عندما كنا نتقاضى الدينار الرمزي؟ فهل إجراءات أمس واليوم دستورية يا أصحاب القرار؟ أليس من العيب والعار أن نجد عائلات الشهداء بدون مسكن ولا عمل ونحن في عام 2000؟ أهذه الإجراءات دستورية؟ والله لقد كثر الضجيج عن قانون لا يسمن ولا يغني من جوع، فمن بين 72 مادة لا توجد إلا مادتان تتكلمان عن أبناء الشهداء! فهل إلغاء القانون هو الذي يخرج البلاد من الأزمة التي تتخبط فيها؟ إذا كان هذا هو الحل فنحن مستعدون للتضحية من جديد لأن التضحية ميزة تفتخر بها هذه الفئة. لقد ضحينا بالأمس وسنضحى اليوم سنضحى في المستقبل إن كان

لأن في ذلك مضيعة للوقت فقط. أظن أنه من الممكن أن يكون هناك قانون واضح وتكون فيه عدة.. (là où on peut privatiser ou on privatise tout de suite) لأن المستثمر لا يأتي إلا.. (là où on peut faire des concessions). ولأن الوطن متنوع فمنطقة القبائل ليست مثل منطقة تيارت.

(là où on peut privatiser, il faut avoir le courage de dire..) إما (la privatisation) وإلا (la concession) لأن الوقت يضيع بين أيدينا والمشاكل... هذا فيما يخص الفلاحة. أخيرا سيدي الرئيس، فقد ركز كل الإخوة في تدخلاتهم على الفلاحة وهي أولوية الأولويات في برنامجكم وهي التي قد تخرجنا من.. لأنه من المفروض أن يسبق إنشاء خط السكة الحديدية الطريق الوطني شرق - غرب وميترو الجزائر لأنه يمكننا (désenclaver des régions) حتى يكون المردود.. ماذا يعني أن نقوم بإنشاء طريق وطني شرق - غرب وكذا ميترو الجزائر والمطارات ونهمل خط السكة الحديدية الذي له الأولوية.. وكذلك فيما يخص المياه وهذا هو الأساس أين كنا لما كانت تقام السدود و (les retenues collinaires) لقد ضيعنا الوقت، والأولويات محدودة، فلا نضيع أموالنا في أمور قد لا تفيدنا ولا تفيد الأجيال القادمة. أخيرا سيدي الرئيس، لقد تكلمت مع السيد رئيس الحكومة الأسبق ودعوته إلى زيارة ولاية تيارت، وفعلا فقد زار بعض الولايات ولكن لعل الوقت لم يسمح له فلم يأت إلى ولايتي تيارت وسعيدة..

إن ولاية تيارت تعاني مشاكل عديدة، نحن ثاني قطب صناعي لغرب البلاد، هناك بطالة كبيرة إضافة إلى مشاكل السكن ولو أعطيتك أرقاما سيدي رئيس الحكومة فباستطاعتك أن تذهب إلى عين المكان وتتحقق من ذلك وأقول لوزير السكن، الموجود معنا، لدينا شركة بـ 70 ألف سكن اجتماعي مغلق - سيدي الرئيس - والناس لا تملك الشجاعة.. فهناك من حاز على سكن لكنه لم يستعمله فهو ليس بحاجة إليه سيدي الرئيس.. فهناك أشخاص تحصلوا على سكنات اجتماعية.. وعليه نطلب منك

(direct étranger). لأن هذه العملية تتطلب - وتكلمنا عنها في قانون المالية - (l'assainissement des banques, la transparence) revoir le code de l'investissement (l'argument consistant à affirmer que les crédits alloués au secteur économique d'Etat sont de l'argent perdu, ne tient pas debout, Monsieur le Chef du Gouvernement, ce ne sont pas les entreprises publiques qui sont à l'origine du déficit public et qui grèvent le budget de l'Etat, mais c'est les fuites des capitaux, parce que des expertises et des études ont montré que les rapports purement commerciaux, entre l'Algérie et la France depuis 30 ans ont engendré d'importants mouvements de capitaux bénéficiant principalement à un petit groupe de personnalités et d'hommes d'affaires français comme algériens, qui détient ainsi des rentes sur des pans entiers de l'économie algérienne et d'estimer le volume financier dégagé par l'intermédiation de ces personnalités à environ 1 milliard par an).

إذن حوالي 1 مليار في السنة بين استيراد وتصدير وفي عمليات كذا..

فالأولويات ظاهرة ومفروغ منها سيدي رئيس الحكومة لأن (le laxisme, la complicité et le clientélisme, voire la corruption). التي جعلت كذا..

ومن الأولويات كذلك الفلاحة لأنها - كما قلت في برنامجك - هي (les retenues collinaires). (en ce qui concerne le foncier, le dossier du foncier agricole, il est temps, il faut prendre son courage à deux mains, un courage politique pour aller tout de suite vers le...).

أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور.  
السيد رئيس الحكومة، إن برنامجكم يعد ترجمة لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية وقد اشتمل هذا البرنامج على المحاور الأساسية والضرورية لاستعادة الأمن والأمان والاطمئنان إلى نفوس المواطنين وإلى النهوض بالتنمية الشاملة للبلاد، وإلى إحقاق الحق والعدل بين المواطنين.

إن تدخلي هذا يقتصر على بعض المحاور.

1- العدالة، إن الاعتناء بالعدالة وإعطائها المكانة اللائقة والصلاحيات الموكلة إليها دستوريا يعد أكثر من ضرورة فذلك يؤدي حتما إلى إحقاق الحق وإبطال الباطل وإلى احترام الحقوق والحريات الفردية والجماعية ولا يمكن المحافظة على الديمقراطية الفتية التي ليست بمأمن من المحاولات الدسيسة أو الفوضوية التي كثيرا ما تقاوم أيضا باسم الديمقراطية إلا بإعطاء القضاء استقلالية حقيقية والاعتناء الحقيقي بالقضاء وأعوانهم ومساعدتي العدالة ومراجعة المنظومة القانونية وجعلها تتماشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد.

2- التربية والتكوين، من واجب الحكومة السعي إلى تحقيق منظومة تربوية رفيعة المستوى وإلى تحديد الآليات التي توصل إلى أرقى مستويات التعليم والتكوين بصفة عامة دون تمييز بين الجزائريين والعمل على مبدأ تكافؤ الفرص للجميع وإعطاء التربية والتكوين والبحث العلمي أهمية خاصة باعتباره محورا استراتيجيا للتنمية الوطنية وتطوير المجتمع وبناء القدرات العلمية الوطنية.

الاعتناء بالكتاب المدرسي وجعله يتماشى مع التطورات التي عرفها المجتمع الجزائري.

إيلاء عناية خاصة للتعليم في الريف الجزائري لأنه مازال دون المستوى ويعاني من مشاكل كثيرة. السكن الاجتماعي، بنت الدولة الجزائرية آلاف السكنات الاجتماعية، كلفت خزينة الدولة أموالا باهظة، غير أن هذه السكنات مازال جلها لم يوزع كما أن الكثير منها حطم بسبب عدة عوامل، فمن المسؤول عن هذه الوضعية؟

السيد رئيس الحكومة أن تقوم بزيارة إلى ولاية تيارت وسنقدم لك ملفات في عين المكان، وأطرح سؤالاً أخيراً على السيد وزير الداخلية ليجيبني بدوره بصفتي مسؤولاً وسأطرح هذا السؤال أمام الرأي العام: كيف للوالي أن يضع تقريراً ويقول، أحتاج رئيس الدائرة الفلاني ولا أحتاج ذاك، فهذا صالح والآخر طالح، هذا جيد والآخر سيء، لكن الذي حدث هو أن رؤساء الدوائر ذوي الكفاءة العالية ذهبوا ورؤساء الدوائر الذين قال المسؤول الأول للولاية بأنه لا يحتاجهم بقوا في أماكنهم! وعليه لم نعد نفهم شيئاً والشعب كذلك لم يعد يفهم ما يحدث لم يعد هناك منطق! ونحن الآن نريد أن نصلح الإدارة لكننا في ذات الوقت نجد إنساناً على رأس دائرة مدة ثلاثة أو أربع سنوات ولم يستطع تحمل المسؤولية والشعب في كلام مستمر معبرا عن هذا الكلام بالبكاء مشياً في الشارع، فكيف لنا أن نجبر رئيس دائرة على البقاء على رأس السلطة ولتسيير شؤون الشعب؟ فهذا أمر غير منطقي، فإذا كان المسؤول الأول عن الولاية - وليكن الوالي - لا يملك اليوم الإمكانيات اللازمة التي تساعد على فرض شيء معين (les directeurs d'exécutif, Monsieur le chef du gouvernement, je vous le dis, il y a une démobilisation خاصة وأن الناس لا يعرفون.. سيدي الرئيس..

**السيد الرئيس:** إنتهى وقتك، إنتهى وقتك..

**السيد جمال الدين بلحاج:** .. وسيدفع ثمن ذلك من ارتكب ذلك الأمر.. ويصبح المنتخب.. لا..

**السيد الرئيس:** شكرا والكلمة للسيد منصور شيكر السعيد فليفضل.

**السيد منصور شيكر السعيد:** بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة الفاضل، السادة الوزراء، السيدات والسادة

فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة. إن عرض برنامجكم - السيد رئيس الحكومة المحترم - يمنحنا فرصة التطرق لبعض الانشغالات ومن خلال تصفحي لمحتوى برنامجكم اتضح لي أنه شامل وطموح وواقعي يبقى لي فقط التأكيد على تجسيده وتنفيذه ميدانيا وهذا لن يتأتى إلا بتعاون الجميع إخلاصا للوطن خاصة ونحن نعيش العودة المعتبرة للسلم في البلاد والوثام المدني في المجتمع واستعادة الجزائر لسمعتها ومكانتها بين الأمم وكل هذا الإنجاز يظهر للجميع وتقره النظرة النزيهة في الداخل والخارج يبقى رصيذا وقاعدة يرتكز عليها كل تصور وعمل في المستقبل - السيد الرئيس - وهذا بفضل الله أولا وبفضل كل المخلصين رجالا ونساء في مختلف المواقع والمستويات وفي جميع القطاعات عسكرية ومدنية وهنا أتذكر شهداء الجزائر وما قدموه من تضحيات جسام في سبيل الوطن لأننا ننتمي إلى مدرسة عريقة علمتنا كيف نحب المخلصين للوطن وندعمهم أينما كانوا وحيث ما وجدوا - السيد الرئيس - السلم سلام والسلام أمان والأمان استقرار والاستقرار تنمية شاملة وتقدم وهذا هو جوهر التحدي الذي يفرض التعجيل بحركية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكفل بالانشغالات الأساسية للمواطنين وضمان العيش الكريم لكل مواطن ومواطنة خاصة الأكثر حرمانا منهم سواء كانوا في الريف أو في المدينة على حد سواء، - السيد الرئيس - بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني فرائيه واضح كل الوضوح. فيما يخص الخوصصة فهو يدعم القطاع العام والخاص على السواء غير أنه لا يستطيع التخلي عن الأول للثاني كما أنه لا يستغني عن الثاني ومن هنا فإننا نؤكد على ملكية الدولة لكل القطاعات الاستراتيجية كما أنني أثني على الموقف المسؤول الذي اتخذته فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة حول ملكية الدولة للأراضي الفلاحية.

لقد جاء في برنامجكم في الصفحة 73 في باب التكفل بآثار الإرهاب حيث يقول: «إن المناطق

في رأيي فإن المرسوم التنفيذي المحدد لإجراءات توزيع السكن الاجتماعي يعد السبب الرئيسي لهذه الوضعية.

إن جل السكنات الاجتماعية حسب هذا المرسوم يستفيد منها عديمو الدخل، لكن سرعان ما يصطدم هذا بالواقع إذ يطلب منه دفع إيجار يتراوح ما بين 2000 و 2950 دج مع تسبيق يتراوح أيضا بين 60 ألف و 74 ألف دج، من أين لعديمي الدخل أن يدفعوا هذه المبالغ؟

لا شك أن الجميع يلاحظ أن هذا التناقض، من جهة يقال «عديم الدخل» ومن جهة أخرى نطلب منه دفع هذه المبالغ التي يعجز عن دفعها حتى الموظف! والمثال على ذلك، فإن هناك بعض المواطنين تخلوا عن هذه الاستفادات لعدم قدرتهم على دفع هذه المبالغ والأمثلة موجودة والتأكيدات موجودة ويمكن طلب قوائم الأشخاص الذين رفضوا تلك السكنات من طرف السادة الولاة، فالمطلوب مراجعة هذا المرسوم.

وفي الأخير السيد رئيس الحكومة فإنني أتمنى لكم شخصيا ولحكومتكم النجاح والتوفيق وفقكم الله وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا والكلمة للسيد جلول بن نعيجة فليتفضل.

**السيد جلول بن نعيجة:** بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السادة الأفاضل أعضاء الحكومة، السيدات والسادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة. سيدي رئيس الحكومة خير الكلام ما قل ودل، فأما ما قل فإنني أضمنها أما ما دل فهي لكم.

في البداية يشرفني أن أقدم تهاني الحارة وتمنياتي الخالصة بالنجاح في مهامكم النبيلة من خلال هذه الثقة الكبيرة التي كُلتم بها من طرف

وبرنامج فخامة رئيس الجمهورية مصدر برنامجكم،  
وفقنا الله جميعا وشكرا لكم والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا والكلمة للسيد محمد  
شريف طالب فليتفضل.

**السيد محمد شريف طالب:** شكرا سيدي الرئيس.  
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدات والسادة  
أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، أيها الحضور الكرام،  
بدوري أجدد التهاني الخالصة للفريق الحكومي  
الجديد الذي يتأهله السيد علي بن فليس، الرجل  
النزيه والحكيم وهذا بشهادة جميع أولئك الذين  
يعرفون مساره المهني والنضالي.

ففي الحقيقة الشيء الذي بعث في نفسي نوعا  
من الارتياح هو الاختيارات الاستراتيجية لمشروع  
برنامج الحكومة المتواجد بين أيدينا اليوم وخاصة  
الفقرة المخصصة لدعم الوئام المدني وتعزيز  
دولة القانون. هذا مع التأكيد أن زبدة استفتاء  
16 سبتمبر 1999 لا ينبغي أن تكون حجة لأي نوع من  
التهاون فيما يخص متابعة المقاومة ضد النتائج  
المهدمة للأمة بعد أعمال العنف الوحشي والإرهاب  
الجبان الذي استهدف الجزائر منذ سنين. وللتذكير  
لقد صرحنا صريحة قرار بداية تطبيق سياسة  
الوئام المدني من طرف فخامة السيد رئيس  
الجمهورية، أن تلك الأعمال لا تكمن فقط في إطفاء  
نار الفتنة بل لا بد أن تمتد إلى إطفاء كل الجمرات  
الباقية والتي من شأنها إعادة إشعال النيران إذا لم  
ننتبه لهذا الأمر وقلصنا من حذرنا الجماعي.

كما نبارك للمرحلية العقلانية المحددة المعيدة  
للعادلة استقلاليته التامة، باحترام الحريات  
الأساسية، جماعية كانت أم فردية.

السيد الرئيس، الإدماج في الاقتصاد الشمولي،  
زيادة عما هو مذكور في النص الحكومي، لن يتجسد  
حقيقة إلا بالانخراط في آفاق لائقة، ضمن المنظمة  
العالمية للتجارة (OMC) وأيضا في إطار اتفاقية

المعنية هي المتضررة أشد الضرر من الإرهاب وكذلك  
المناطق التي تعاني عجزا في مجال التجهيزات  
الجماعية والمنشآت القاعدية الضرورية لحياة  
المواطنين اليومية» وهنا اسمحوالي سيادة رئيس  
الحكومة المحترم أن أقول بأن ولاية المدية تعاني  
الأمرين، فهي متضررة من الأول أشد الضرر كما  
أنها تعاني عجزا كبيرا في مجال التجهيزات الجماعية  
والمنشآت الأساسية القاعدية الضرورية ومن باب  
الإنصاف فهناك مجهودات هامة بذلت وتبذل حاليا  
من طرف السلطات الولائية أو البلدية وما قدمته  
الدولة من دعم مادي ومعنوي والتي لا يجب  
نكرانها، غير أن الولاية لازالت في حاجة ماسة إلى  
إعادة تأهيلها والقضاء على ظاهرة النزوح الريفي  
الرهيب التي شهدتها أثناء المأساة الوطنية، كما  
نأمل من حكومتكم الموقرة إعادة النظر وإعادة  
تنشيط المشاريع المجمدة والتي تطرقت لها في  
العديد من تدخلاتي وهي تفوق طاقة الولاية بحيث  
إنها مشاريع وطنية وبالتالي فهي ممرضة ومنها  
سهل بني سليمان والمدينة الجديدة، بوقزول  
والسكة الحديدية والطرق الوطنية التي تمر عبر  
تراب الولاية إلى جاب المنشآت القاعدية الصناعية  
والفلاحية والمرافق الرياضية والاجتماعية والتربوية  
التي تساهم في التقليل من ظاهرة البطالة المتفشية  
على مستوى جميع بلديات الولاية وتحسين مستوى  
معيشة السكان الذين يعانون أشد المعاناة من الفقر  
والحرمان وخير دليل أن هناك مدينتين فقط من  
64 بلدية التي استفادت من الغاز الطبيعي منذ  
الاستقلال إلى اليوم.

إن اهتمام برنامجكم بتاريخ ثورة نوفمبر وقيمها  
الخالدة لهو اهتمام جدير بالتنويه ويكون أجمل  
بدعم الاهتمام بصانعي هذا التاريخ وذويهم لأن  
تضحياتهم أعز وأنبى من كل غال ونفيس وقبل  
النهاية سيادة رئيس الحكومة أثني على ما جاء في  
اقتراح الأخ محمد عليوي بإعادة بث الأذان في  
التلفزة فلن نخسر شيئا، وفي الأخير أقول لكم  
سيادة رئيس الحكومة سيروا على بركة الله في  
إنجاز عملكم وقيم ثورة نوفمبر الخالدة نبراسكم



الحساس.

من المفيد أن نقول كلمة فيما يخص الصندوق الخاص لتنمية الجنوب وهنا أفضل أن تعطى أولوية بالغة للفلاحة بهذه المنطقة واستصلاح أراضيها الشاسعة، وكلنا يدرك الخزان الهام من المياه المتواجدة تحت الأراضي الجنوبية منذ الملايين من السنين وهنا أتكلم عن (la nappe miopliocène albienne) والمقدرة بأكثر من (800 milliards m<sup>3</sup>) ونجاح التجربة بالنسبة لولايات أدرار، ورقلة، والوادي وكل هذا في إطار تدعيم الأمن الغذائي مع التأكيد على استعمال تقنية الرش المحوري وهنا نذكر على سبيل المثال التجربة الجد ناجحة المنتهجة في بلدان الخليج العربي (2ème producteur mondial et vous connaissez l'expérience du blé tendre en Arabie Saoudite) وبدون إطالة وإذا أردنا أن نختصر فإن الشغل والتشغيل، السكن، التربية، الصحة، الزراعة، الموارد المائية والصيد البحري، مكانة المرأة هي الركائز المفضلة بأخذ الاعتبار الفوري لضمان أدنى حد لحياة كريمة للملايين من المواطنين والمواطنات.

التقنيات الجديدة في مجال الاتصالات والمعلوماتية، التكنولوجيات المتعلقة بالتنمية المنشآتية (infrastructures) والأشغال الكبرى من شأنها أن تدخل في إطار الانبعاث المنشود الدائم للاقتصاد الوطني قصد التنمية الشاملة للبلاد التي هي كفيلا برفع المستوى المعيشي لفئات واسعة للسكان والتخفيف من المعاناة المعنوية والمادية التي مست أعماق الجزائر.

السيد الرئيس، في النهاية، بالنسبة لنا ولو كررنا كلامنا نعتبر أن الاستقرار المؤسسي، الاستثمار في العنصر البشري والعلوم التطبيقية والبحث العلمي لا بد أن يكون التركيز فيها مستمرا في المجال القريب والمتوسط في إطار ديمقراطي شفاف بعيدا عن الشعبوية أو الشعوذة.

كرامة المواطن وعزة البلاد تكون أساس وهدف كل نوع من السياسات سواء كانت نابعة من الجهاز التنفيذي أو الجهاز التشريعي أو الجهاز القضائي

مدروسة بدقة مع الاتحاد الأوروبي حسب ما جاء في بيان برشلونة في عام 1995. ففي هذا المجال العمل يبدأ بتسوية تجاه إعطاء مستوى تنظيمي وتسييري لائق لمؤسساتنا (et je préfère) «المقاولات» سواء كانت عمومية أو خاصة، قصد تعميق الإصلاحات الهيكلية الضرورية (رغم أنها صعبة اجتماعيا) والتي لا بد أن تكتسي طابعا أسرع قصد تحرير المبادرات ووضع الملامح اللازمة للموقع في الاقتصاد الجديد (the économie) المبني عن الاستغلال الجيد للتكنولوجيات الحديثة المتعلقة بالاتصال والإعلام. هذه الرؤية المستقبلية إذ هي عذراء في الجزائر فقد أعطت في بلاد مجاورة في سنة 1999 : 1,6 مليار دولار والآلاف من مناصب الشغل.

ترقية الاستثمار المنتج، وهي أولوية الأولويات بالنسبة لنا الاستثمار عموميا كان أو خاصا (وطنيا أم أجنبيا) يعتبر المفتاح المفضل قصد التقليل من نسبة البطالة، هذه الآفة الرهيبة التي تصل إلى الـ 30% في بلادنا، ونفس الاستثمار المنتج هو الوحيد الكفيل بخلق ثروات للمساهمة في تغطية حاجيات المواطنين ورفع المستوى المعيشي لهم بتشجيعهم للاستهلاك وهذا يكون البداية الحقيقية للإنعاش المستمر للاقتصاد الوطني وجعله يستطيع المنافسة مع معطيات العولمة المحتومة والتي لا مفر منها.

من البديهي أن أي نوع من الاستثمار ملزوم عليه أن يرتكز على قطاع بنكي ومالي خاضع إلى إصلاحات رشيدة ودقيقة تأهله لتفاعل واقعي مع قواعد اقتصاد السوق وتسهيل الاستثمار المباشر الأجنبي (IDE) (les investissements directs étrangers) بالنسبة للجزائر، ما سمعت في مداخلات زميلاتي وزملائي ولا كلمة عن الدور المرموق والمفضل الذي يستطيع أن يلعبه المجلس الأعلى للطاقة الذي يترأسه السيد رئيس الجمهورية، والذي يستطيع أن يؤدي دورا مركزيا في تسطير ومتابعة سياسة رائدة في قطاع المحروقات وقطاع التكنولوجيات المرتبطة بالطاقات المتجددة، فلا ننسى أن أكثر من 95% من العملة الصعبة آتية من هذا القطاع

أو حتى بما يسمى بالسلطة الرابعة أي القطاع الإعلامي. هذا المجال يحتاج بدوره أن يكتسي بحرية تامة في أداء مهمته النبيلة في إطار قواعد الأخلاقيات المهنية واحترام الأشخاص والمصالح العليا للجزائر. فبال تضامن الجماعي والاجتماعي نعيد الأمل ونفتح آفاقا مريحة لأبناء جزائر الغد والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:** شكرا والكلمة للسيد بوزيد لزهاري فليفضل.

**السيد بوزيد لزهاري:** شكرا سيادة الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، زميلاتي زملائي الحضور الكريم.

في البداية أقدم كامل التهاني للسيد علي بن فليس رئيس الحكومة والسادة أعضاء الحكومة بمناسبة تعيينهم من طرف السيد رئيس الجمهورية وأتمنى لهم كامل التوفيق والنجاح في المهمة المنوطة بهم. سيادة الرئيس، لقد قدم لنا برنامج الحكومة على أنه يسعى إلى تكريس الوئام المدني، بناء دولة الحق والقانون، تأمين الحاجات الاجتماعية وتحقيق الفعالية والنجاعة الاقتصادية وهذا المسعى في رأيي يلتقي حوله كل الجزائريين والجزائريات وبمختلف مشاربهم ودروب تفكيرهم، لكن حسب رأيي المتواضع سيادة الرئيس أرى أن تحقيق الوئام بمفهومه الشامل واسترجاع السمعة والمصداقية على المستوى الدولي لن يكون لهما الأثر المنشود إذا لم تنطلق وبسرعة قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فمسؤولية الحكومة ثقيلة فعلا لأنها يجب أن تخلق الجو وتوفر الظروف وبسرعة لانطلاق عملية التنمية، فالتحدي الذي تواجهه الحكومة صعب لكنه ليس بالمستحيل واعتقادي أن معظم الجزائريين والجزائريات لا يمكن إلا أن يتمنوا لها النجاح في هذه المهمة.

بعد هذا اسمحوا لي سيادة الرئيس أن أبدي بعض الملاحظات وبعض الاستفسارات حول

ما ورد في بعض نقاط البرنامج. أولاً، لقد أكد البرنامج على ضرورة مراجعة القانون الأساسي للقضاء وهذا النص كما يعرف الجميع صودق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني واعترض عليه مجلسنا في بعض موادها، استفساري هو هل يتكفل بالمراجعة في إطار استدعاء اللجنة المتساوية الأعضاء، أم هناك ترتيب آخر للموضوع؟

ثانياً، لقد مر على دخول قانون المحاكم الإدارية حيز التطبيق سنتان ومع ذلك لم يتم تنصيب أي محكمة إدارية، فهل لنا أن نعرف توجه الحكومة في هذا المجال وهل هناك برنامج للشروع في تنصيب هذه الهيئات علماً أن مجلس الدولة يشغل وعدد القضايا الإدارية في ارتفاع مستمر وهل هناك توجه آخر في هذا المجال؟

لقد أكد البرنامج على رفع مدة التكوين بالنسبة للقضاة إلى 3 سنوات وعلى ضرورة تخصصهم في بعض الفروع التي يتطلبها قانون اقتصاد السوق وهذا جيد ومطلوب لكن في رأيي سيادة الرئيس الاهتمام بالدفاع ليس على نفس المستوى فالعدالة تهتز عندما تكون أمام قاض متكون ومختص ومحام لم توفر له نفس الشروط الخاصة بالتكوين والتدريب والتخصص.

وعليه إعادة النظر في قانون المحاماة ضرورة ملحة لأن - كما تعلمون سيادة الرئيس - شروط الالتحاق بالمهنة وظروف التكوين والتدريب غير مقبولة خصوصاً ونحن مقبلون على أنواع جديدة من المنازعات تتطلب تدريباً وتكويناً خاصين.

لقد أكد البرنامج على ضرورة خلق صندوق للضمان يمول من طرف الدولة وهذا ليساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخطي المخاطر التي تحيط بها وأكد أن تسيير هذا الصندوق لن يكون عمومياً، هل يفهم من ذلك أن التسيير يكون من طرف القطاع الخاص نفسه رغم أن التمويل من طرف الدولة أم أن الأمر يتعلق بشيء آخر؟ كما جاء في البرنامج بأن حجم الجباية مبالغ فيها وتكاليف الأجور والتكاليف الاجتماعية دفعت

إعفاء هذه الفئة من الضريبة وتطبيق الضريبة بصفة تدريجية على باقي الفلاحين؟  
تلكم هي النقاط التي أردت أن أركز عليها في تدخلتي هذا وشكرا لكم.

**السيد الرئيس:** شكرا والكلمة للسيدة مريم بلميهوب زرداني فلتفضل.

**السيدة مريم بلميهوب زرداني:** شكرا سيدي الرئيس. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة، إخواني أعضاء الطاقم الحكومي وآسف إذ لا أستطيع أن أقول أختي أو أخواتي من هذا الطاقم الحكومي لكننا سنصبر وكما يقال «الصابر ينال» وستأتي نساء من الجيل الصاعد وسيكن بمثابة الوزراء الصغار الموجودين بيننا في هذه القاعة وفي هذه الحكومة وستكون لهن الفرصة للقيام بهذه المسؤولية، مبروك عليك سيدي رئيس الحكومة فنحن نعرفك منذ زمن بعيد، فقد كنت قاضيا نزيها، كنت نعم المحامين وكنت وزيرا شجاعا للعدل ذي مبادئ.

واليوم صرتم رئيسا للحكومة التي ستمارس مسؤوليتها في ظروف ليست بالسهلة ولكنني أملك كامل الثقة في هذه الحكومة التي تقودها سيدي رئيس الحكومة بالصفة التي عرفناكم بها في المهنة كقاض وكمحام، وأنا فخورة كوني من الجيل الثاني لأول نوفمبر 54 والذي يُعتبر أهم حدث عصري في تاريخ الجزائر، فأنا فخورة كوني أرى حكومتنا هذه يقودها شاب من جيل الاستقلال، من جيل جويلية 1962، فلست الأول سيدي - رئيس الحكومة - فهناك من سبقك ولن أتكلم إلا عنكما أنتما الإثنان في الحكومات المتتالية صغيرا السن أنت والسيد أحمد أويحي، هذا الأخير الذي قاد حكومته في ظروف جد صعبة أين كانت ميزانية الجزائر وصندوق الخزينة لا يحتويان على نصيب كبير من المال ولكنه قام بتحمل المسؤولية في تسييرهما، إذن هنيئا لكم ونحن كبرلمان وكغرفة عليا للبرلمان سنساعدكم وسندكم بيد المساعدة

بالكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى القطاع غير الرسمي بل أدت إلى عدم إحداث تلك المؤسسات أصلا - وهذا صحيح - ولمعالجة هذا الوضع يقترح البرنامج التخفيف من هذا الحمل الثقيل وسؤالي هو كيف يتحقق هذا التخفيف في مجال الأجور؟

في مجال المنشآت الأساسية والأشغال الكبرى أكد البرنامج على تفعيل بعض المشاريع الهامة المعطلة لكنه لا يشير إلى الطريق السريع (شرق - غرب) فما هو موقف الحكومة بالنسبة لهذا المشروع الضخم الذي تقدم جيراننا فيه كثيرا وتعطلنا نحن فيه؟

لقد أكد البرنامج على أن تحسين جودة المنتج الجامعي تحتل الصدارة في اهتمامات الحكومة وهذا جيد لكن سيادة الرئيس، إن عملية التحسين مرتبطة ارتباطا وثيقا بظروف الحياة والعمل والتي يجب أن توفر للأستاذ والباحث الجامعي والبرنامج أغفل الإشارة إلى هذه النقطة، فكيف تتصورون عملية التكفل بهذا الموضوع؟ ومن جهة أخرى ورد في البرنامج أن الحكومة عازمة على تنفيذ سياسة جديدة في مجال الخدمات الاجتماعية، لكن معالم هذه السياسة غير واضحة بصفة جيدة، فهل لنا أن نعرف ما هي أنماط التسيير المقترحة وكيف تكون مساهمة الدولة في هذا الميدان؟

وفي مجال البحث العلمي يؤكد البرنامج على تكثيف الجهد الوطني في هذا المجال وهذا على ضوء القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتكنولوجي، تساؤلي سيادة الرئيس هو هل حكومتكم عازمة على إعادة النظر في المادة 100 من قانون المالية لسنة 2000 والتي بموجبها تم سحب الأموال التي خصصها البرنامج الخماسي للبحث العلمي على مدى خمس سنوات وبالتالي إعادة ضخ تلك الأموال من جديد في ميدان البحث؟  
لقد أكد البرنامج على إعادة إدماج المداخل والمنتجات الفلاحية في الوعاء الضريبي، ألا ترون سيادة الرئيس بأن الوضعية التي يعيشها عالم الفلاحة وخصوصا الفلاحون الصغار تفرض ضرورة

بالعيش الكريم للأجيال الصاعدة وستكون لها حرية التصرف في هذا الصندوق؛ فهذا الصندوق الذي أنشئ بموجب قانون المالية حذار من لمسه قصد اقتناء أمور استهلاكية، بإمكانكم الاستفادة منه ولكن للاستثمار فقط كون الاستثمار رمزاً للإنتاج (la production, qui permet l'investissement, qui permet l'emploi, qui permet à la sécurité sociale de remplir ses caisses et qui permet aux caisses du trésor de récolter des impôts)

إذن حذاري من سياسة بتروولية دخلت فيها أمريكا بقيادة رئيسها فبإمكانهم أن يؤدوا بنا إلى التهلكة وبالتالي ستفتح أبواب الفقر أمامنا ولن نستطيع أن نقنتي الحليب والأدوية لأطفالنا الصغار ونشتري الخبز الضروري لسكان الجزائر.

أنا أقول - سيدي رئيس الحكومة - بأن البرنامج الذي قدمتموه إلى أعضاء المجلس الشعبي الوطني وقدمتم لنا نبذة منه ليس ببرنامج حكومي إنما هو توجيهات عامة. (Ce sont des orientations générales parce qu'un gouvernement qui prend ses fonctions au mois de septembre, octobre, au mois d'août... septembre après que la loi de finances complémentaire ait été votée, ne peut pas venir avec un programme détaillé et chiffré parce qu'il est tenu par la loi de finances complémentaire de juin 2000 et les choses changeront à la loi de finances 2001 et là nous verrons l'efficacité du programme du gouvernement).

وأستنتج من خلال هذه التوجيهات العامة بأن رئيس الحكومة قد تطرق أكثر إلى الشراكة ولا إلى الخصوصية وقد فهمت من هذا بأن الخصوصية تكون عند الضرورة وهذا في الوقت الذي لن نستطيع فيه تنفيذ الشراكة لأن هذه الأخيرة ما هي إلا وسيلة اقتصادية تسمح للجزائر بالدفاع عن سيادتها (je ne suis pas contre la privatisation par dogme) لكننا تابعنا العديد من البلدان التي اعتمدت سياسة الخصوصية بصفة ارتجالية وعامة فوصلت إلى نتيجة غير مرضية فالتنمية لم تأت بثروات ولكن بالعكس كان مصيرها جلب الهم لنفسها. لقد قرأت

وهذا إذا بقيتم تسيرون على الخطة الثورية واحترام مبادئ ثورة أول نوفمبر 1954 والتي أنهيتم وختتمت بها خطابكم في المجلس الشعبي الوطني وتلاها تصفيق حار وعام من طرف جميع نواب المجلس الشعبي الوطني، لأن جيلنا و الجيل الصاعد من أبناء أول نوفمبر 1954.

أنا أقول سيدي رئيس الحكومة، بأن مهمتكم ليست بالسهلة هذا حتى ولو صادف مجيئكم انتعاشا كبيرا في سعر البترول، حذاري ثم حذاري وحذاري لأنه وكما جاء في خطابكم - ربما لن تدوم هذه الحالة - فأنا أستطيع أن أتابع آراء الزملاء في هذه الغرفة أو في الغرفة الأخرى والتي تقول بأن الأجور ليست في المستوى المطلوب لكن من الأحسن للشعب الجزائري أن يأخذ القليل ويصبر عاما أو عامين حتى تستقر البلاد ولا يختار طريق الاستهلاك السريع لريع البترول الذي عرف ارتفاعا في الأشهر الأخيرة وبالتالي الرجوع للحالة التي عرفناها في 92 و 93. حيث كانت خزينة الدولة لا تكفي إلا لمدة ثلاثة أو أربعة أسابيع فقط وهذا قصد شراء المواد الغذائية والمواد الضرورية بما في ذلك الأدوية!!!

أنا من الناس - سيدي رئيس الحكومة - الذين طالبوا من خلال مناقشة قانون الميزانية لسنة 2000 بإنشاء صندوق يعود إليه الاحتياط الزائد على السعر المبني عليه قانون المالية حتى يتسنى لنا التعرف على كيفية التصرف فيه وتركه للظروف الصعبة والتي يمكن أن تمر بها بلادنا، ويمكن أن أضع مثلا أكبر فيه عن هذا الميدان، فهناك بلد النرويج الذي يعد من الدول الأكثر ارتفاعا من حيث مستوى المعيشة لكنه يملك في نفس الوقت صندوقا يوضع فيه الاحتياط الزائد والمبرمج في قانون المالية فمثلا إن افترضت في قانون المالية سعر 19 دولارا أو 20 دولارا أو 25 دولارا، فإن الزائد يتم تركه للأجيال الصاعدة وكما يقال (gouverner c'est prévoir) وعليه يجب علينا الحفاظ على هذه الأموال، فسيأتي يوم لا يكون بحوزة النرويجيين مخزون بتروولي، وهذه الأموال ستسمح

de l'Algérie depuis des années et qu'ils ont été le fer de lance durant la guerre de libération nationale, qu'ils ne l'ont été depuis l'indépendance et plus particulièrement depuis 1991, alors il ne faut pas décevoir ceux qui ont porté haut et fort cette Algérie, qui ont crié à travers toutes les télévisions du monde que le fascisme ne passera pas en Algérie et aujourd'hui il faut travailler ensemble avec les partenaires sociaux, avec le Parlement qui lui aussi peut aider le gouvernement dans la compréhension de ces projets, et nous avons accompli cette tâche dans la diplomatie parlementaire depuis février 1998, et le Parlement Algérien a su se distinguer et c'est à partir de cette diplomatie parlementaire que les choses ont pu changer, et je demanderai aux deux Chambres du Parlement d'accepter de travailler ensemble pour que la position prise par le Président de la République du 12 au 14 Juillet 1999 au Sommet de l'O.U.A, en demandant que toutes les énergies soient mobilisées sur le problème de la dette, son effacement, son allègement ou sa reconversion et bien que nous parlions tous d'une même voix sur ce problème là, parce que tant que la dette algérienne existera, tant que ce fardeau de la dette et du service de la dette sera sur nos épaules, il n'y aura pas beaucoup de développement et de changement durable pour tout le peuple Algérien, nous (les Algériens) travaillons pour le peuple algérien, تحيا الجزائر، تحيا الجزائر، تحيا الجزائر وشكرا.

**السيد الرئيس:** لقد استعملت أسلوبا وظفت فيه لفظة «النساء».. إلخ.. وهاهي امرأة أخرى مسجلة ضمن قائمة المتدخلين، إنها السيدة لويزة شتي، تفضلي.

**السيدة لويزة شتي:** شكرا سيدي الرئيس. إنني أقر بأن الحديث بعد السيدة مريم بلميهوب زرداني

وسألت على التجربة..

**السيد الرئيس:** إنتهى وقتك... كم تريدون أن أضيف لك؟ دقيقتين؟ إذن فليكن لك ذلك.

**السيدة مريم بلميهوب زرداني:** أعطونا بعض الوقت، فليس هناك نساء متدخلات... إذن فأنا أركز على كلام السيد رئيس الجمهورية وهذه ليست بالمجاملة وأنا لست من الأشخاص الذين يتملقون أيا كان، ولكن عندما يقول لكم السيد رئيس الجمهورية بأن أعداد المستوردين هم المنتجون، فهذا صحيح، فإذا كنتم تريدون أن تسير هذه البلاد تجاه النمو فيجب عليكم أن تشجعوا المنتجين (la production nationale sur l'importation de l'étranger) وهكذا نستطيع خلق الثروات وكذلك ضمان تنمية البلاد، وكنت قد تكلمت عن تجربة الصين، هذه الأخيرة التي وصلت درجة النمو بها إلى 13% دون أن تلجأ إلى الخوصصة وإذا اعتمدنا سياسة الخوصصة فيجب أن تكون قائمة على أساس قانون يمر عبر الغرفتين والقانون الذي يجب عليه أن يخضع للدستور ويحترمه، وذلك لأن الدستور هو القانون الأساسي للبلاد الذي تخضع له جميع القوانين، وأضيف قائلة سيدي الرئيس فيما يخص (les terres agricoles) فأنا أساند الاقتراح القائم على أساس عدم بيع الأراضي وإذا حدث وتم بيعها فإنه سيعاد خلق كما حدث لـ (latifundia) في البلدان الأخرى، وأنتم على علم بأننا نجد في فرنسا (les terres de Brie, de la bosse, de l'île de France) (qui sont les plus riches de la France) قائم على أساس 33 سنة، 66 و 99 سنة (c'est à dire les baux emphyteotiques et c'est l'Etat français qui est le propriétaire de ces terres agricoles.... donc les Algériens n'investiront pas et ils n'auront pas confiance dans leur propre pays, alors ... avec les patrons privés et avec le secteur public mais également avec les syndicats, parce qu'ils ne faut pas oublier que ces syndicats ont été la base sociale

نترك هؤلاء الأشخاص يحققون أهدافهم، أو أن هؤلاء الأشخاص يدركون بأن وجودهم رمزي فقط وهذه - كفرضية ثانية- وإما أنهم ليس بأيديهم الذهاب أو البقاء أو إما أنهم مقيدون في قراراتهم أو عملهم، وعليه يفضلون الذهاب بأنفسهم.

اليوم نتكلمون عن التعديلات في جميع الميادين، نقولون بأن النص المتعلق بالعدالة يجب تعديله وحتى النص المتعلق بنظام السجون والنص المتعلق بالجماعات المحلية، وبصفة عامة يجب إعادة النظر في كل شيء منذ 35 سنة!

الشيء الذي أطلبه منكم، سيدي رئيس الحكومة، ويكون من الأجدر هنا التوجه لرئيس الجمهورية وأقول: سيدي الرئيس، مشكلة الجزائر ليست مشكلة رجال أو مشكلة كفاءات وبما أننا نتكلم عن دولة القانون فمن الأحسن البدء بالدوائر العليا وترك من يريد العمل، وعليه ينعكس نفس حماس العمل على جميع المستويات لكن كل العوامل منظمة بصفة جيدة وبهدف واحد وهو التقليل من سمعة رجال السياسة والسياسة بصفة عامة (on a l'impression qu'on a envie de plus de discrétion dans le sens positif) فإذا وجدت دولة القانون في الجزائر فماذا عن حالة الطوارئ المستمرة التي تعاني منها الجزائر؟ عندما ترفع حالة الطوارئ في ذلك اليوم يبدأ الطريق نحو دولة القانون وليس قبل، فدولة القانون لا يقول فيها الرئيس على المباشر بأن التلفزيون وسيلة وملك للدولة وأنه لا يمكن للأحزاب السياسية استعمالها!! ماذا نعني بالخدمة العمومية في هذه الحالة، أنا أتساءل (qu'est ce qu'un bien public si la télévision est un bien de l'Etat, qu'est ce qu'un bien public?)

التي تتقن العربية، ليس بالعملية السهلة بالنسبة لي، لكنني سأحاول بكل ما في وسعي.

أزول فلاون أكان ثلاثم.

سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة والوفد المرافق له، السيدات والسادة رجال الإعلام، زملائي، زميلاتي أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم.

أبدأ تدخلتي بالتعبير عن انشغالي الأساسي، هذا الانشغال الذي ازداد عندما رأيت الكيفية التي درس بها مشروع برنامج الحكومة بالمجلس الشعبي الوطني.

لقد انتظرت التغيير عند الاستماع إلى مختلف تدخلات الزملاء النواب لاسيما المنتمين إلى الأحزاب الممثلة في الحكومة الحالية.

لقد سمعنا انتقادات حادة واقترحات لكن للأسف وكالعادة عندما جاء وقت المصادقة حضرنا لتصويت عام وحقوقي، فلا شيء تغير في الجزائر ولا شيء سيتغير في المستقبل القريب على الأقل. وعليه أصل إلى تساؤلاتي: لقد ضيعنا الكثير من الوقت والكثير من الأموال والطاقة أيضا وهذا لدراسة برنامج سيمر بكل سهولة وسيمر كبرقية في البريد، وعليه فأنا لا أعرف لماذا ننفق كل هذه الطاقة، وهذا الوقت والأموال؟

بما أننا اجتمعنا قصد الكلام فقط فأريد التذكير ببعض النقاط وهي نقاط نظام أكثر منها تدخلات.

سنشرع بعد أشهر في تجديد ثلث أعضاء المجلس طبقا للدستور وتبقى عملية سيره كباقي مؤسسات الدولة يعكس تماما درجات الديمقراطية التي نريد أن نوهم بها أنفسنا وهي غير موجودة! الكثير منا خاب أمله، كيف لا وعند سماعنا لمختلف رؤساء الحكومة يقدمون وعودا كاذبة، سمعناها وسمعناها من جديد بالأمس فقط بينما الحقيقة شيء آخر.

الإجراءات، كم من أشخاص، رؤساء للحكومة، وزراء وغيرهم مروا أمامنا بانتظام وجاؤوا ليحدثونا عن الأهداف النبيلة لمبادراتهم وبعد ذلك نقوم بتعيين أشخاص آخرين، كأننا نخشى أن

**السيد الرئيس:** شكرا للسيدة لويزة شتي، هناك كلام زائد فلن أحذفه ولن أطالب بحذفه وهو عن الوعود الكاذبة.

فإنني أعرفك جيدا بأن المزايدة في الحديث ليست صفة من صفاتك ولكننا نقول مقبولة هذه الكلمة. الكلمة الآن للسيد مصطفى عبيد فليفضل.

**السيد مصطفى عبيد:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله والتابعين.

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة والسيدات أعضاء مجلس الأمة، السادة الوزراء، السادة والسيدات الصحفيين والصحفيات.

لقد أصبح بمرور الزمن تجانس المجلسين في وحدة التصور من أجل غاية واحدة ألا وهي المصلحة العليا للبلاد وهذا مطلب الجميع ومن هذه القناعة وهذا الالتحام يعرض علينا اليوم مشروع السيد رئيس الحكومة من أجل إثرائه ومناقشته انطلاقا من منطلقات موضوعية واستراتيجية جديدة لها تحولات عميقة فرضها الظرف الحالي فإن حسنا هذا المشروع وأدركنا مغزاه فسيدخل مجلس الأمة من بابه الواسع بعد المصادقة عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني بالأغلبية الساحقة. أيها السادة والسيدات، ها نحن والحمد لله والجزائر بخير بعدما كانت على شفا حفرة من النار وها هي اليوم استرجعت مكانتها بين الدول والشعوب ويحسب لها ألف حساب، شاقة طريقها إلى الأمام نحو الرقي والازدهار.

أيها السادة والسيدات، نظرا لضيق الوقت المحدد وتراكم التداخلات في كل كبيرة وصغيرة والتي كنت عاقدا العزم على تحليلها وتفصيلها لكن أجبرت على تقليص عدد كثير من النقاط ولكن لا يمنعني ذلك من إعطاء رأيي وبعض الملاحظات عسى أن تكون مفيدة، كما لا يمنعني من قول كلمة حق هي أن المجتمع الجزائري - لا أقول بجميع

باستطاعتنا قول الكثير من الأشياء حول هذا البرنامج، نحن نهتم بالبيئة فعندما يقع مشكل خاص بمواقع تفريغ القاذورات (Les décharges publiques en plein air) (on s'inquiète de l'environnement quand les décharges se font en plein air, ce n'est pas un problème!) عندما سياسة السكن لا تتبع سياسة النمو الديمغرافي، فهذا أيضا سؤال، نهتم بالتسرب المدرسي عندما لا نبالي بأن الذين يتخرجون من الجامعة بطالون.

وعندما تتسرب أدمغتنا نحو الخارج لا يهم الأمر أحدا أيضا (la fuite des cerveaux, personne ne s'inquiète et on parle de) التسرب المدرسي.

نهتم بالتراث الثقافي، عندما لا يكتب ولا يقال أي كلام حول الأمازيغية، فمن حقنا أن نقول أزول في البداية فهذا أمر حسن وثانميرث في النهاية.

نهتم بكل المشاكل التي يعاني منها المواطن يوميا، هذا المواطن الذي يتوهم مثلنا بأن الجزائر ستخرج ولو رأسها من التأخر بفضل ارتفاع أسعار البترول (nous avons espéré que ce prix du pétrole qui a augmenté fera ressurgir l'Algérie) تستعمل أموال البترول وما هي أرباحنا، هل يمكن لرئيس الحكومة الإجابة عن ذلك بكلمات وأرقام واضحة؟

أنا لا أظن أنه يستطيع ذلك بل أظن أن جميع رؤساء الحكومة الذين تتابعوا، أدركوا بأنه لا يطلب منهم إلا شيء واحد ألا وهو التمثيل (on nous demande de figurer autant au sénat qu'au gouvernement nous faisons de la figuration, j'ai l'impression que nous nous avons) إذن ليكن تمثيلا ناجحا في انتظار رئيس الحكومة المقبل.

أملنا في الأفافاس هو أن يتفطن الشعب الجزائري (et pas en Kabylie parce que la Kabylie est assez politisée, je rassure certains) سلمية في سياسة بلاده، إذا أراد بديلا ديموقراطيا حقيقيا للجزائر. شكرا على الإصغاء تانميرث أويذ إيذسلان.

تبحث عن جودة العمل وأصل ذاتها من خلال رجال فهموا حالة الجزائر في سنوات الجمر الماضية وما يجب أن تكون الجزائر عليه مستقبلا بالنظر إلى التطورات والمستجدات التي يحدثها عالم العولمة والتكنولوجيا والتطورات التي قد لا يصدقها العقل وما تأتي به هذه العولمة مستقبلا على مرّ السنين القادمة.

أيها السادة والسيدات، إن السيد رئيس الحكومة علي بن فليس الذي عرف بمواقفه الشجاعة والذي له مسيرة نظيفة وشريفة نرجو أن يكون أمثاله كثيرون وبالفعل هم كثيرون، ولكن مغيبون عن الساحة، لعل وجودكم سيادة رئيس الحكومة ستخرجهم من التهميش والإقصاء وتنتشلهم من ساحات التجميد وترقى بهم إلى عالم الوجود والعطاء، هذا مما يجعلني أكون منصفا مع نفسي ومع ضميري ومع زميلي السيد علي بن فليس، وفقه الله وسدد خطاه وجعله قدوة لتحقيق المصلحة العليا لهذا الوطن الغالي علينا، الذي أنهكته التلاعبات ونالت منه التكالبات على مرّ السنين الماضية الحمراء. وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذه الأمة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا والكلمة للسيد محمد بن عالية فليتفضل.

**السيد محمد بن عالية:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة الفاضل، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الحكومة، لايسعني في بداية مداخلتني هذه إلا أن أبارك باعزاز اختيار فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بتعيينكم لقيادة الطاقم الحكومي في هذه المرحلة العصبية

فئاته - ولكن مجموعة ترمي الحبل على الغارب وتضع كل ما ارتكب من أخطاء على عاتق القاضي الأول في البلاد وكأن هذه وتلك السلبات لا تعني السواد الأعظم من سياسيين وأصحاب المكانة في الجزائر على مختلف درجاتهم ومستوياتهم.

فالمولى تبارك وتعالى يقول وهو أصدق القائلين «قول معروف خير من صدقة يتبعها أذى» صدق الله العظيم، فالجزائر محتاجة إلى من يقول الخير فيها.

أيها السادة والسيدات، إن مشروع السيد رئيس الحكومة الذي هو في الحقيقة مشروع السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الذي زكاه الشعب الجزائري كرئيس للجمهورية ووافق على مشروعه الإنفاذي الذي يضمن له العزة والكرامة ويحقق له الديمقراطية والحرية والمساواة في إطار الوثام المدني الذي حقق أهدافه وهذه الأهداف لا ينكرها إلا جاحد عنيد. إن الجزائر تشهد على مر سنة فقط على ما يثلج صدور شريحة عريضة من المجتمع التواق إلى توظيف ثقافة المصالحة والوثام ونسيان الضغائن والأحقاد والارتقاء إلى سلم السلم والسلام.

وما يجب قوله وفعله في هذا الوقت لا مجال فيه للكلام الفارغ والشكوك والأوهام في العديد من المبادرات الهادفة والتي ألحّ عليها رئيس الجمهورية في جميع خطبه ولقاءاته.

فبالأمس القريب كان المواطن لا يستطيع السفر ليلا ولا يقيم الحفلات حتى مع عائلته في المناسبات ولا يقصد أي مكان للراحة والتنزه إلا وهي محمية من طرف الجيش الشعبي الوطني بمساندة القوات العمومية والمجاهدين والمتطوعين وكل المخلصين، فهنيئاً لهؤلاء على الدور العظيم الذي لعبوه وخاصة الجيش الشعبي الوطني وأسلاك رجال الأمن الذين أنقذوا البلاد من كارثة محققة، رحم الله شهداء الواجب.

سيدي رئيس الحكومة، حضرات السادة والسيدات، إن التغييرات التي شهدتها البلاد والتي مست بعض الأجهزة الحساسة، لتدفعنا إلى القول بأن الجزائر



إن الإدارة هي مرآة الحكومة كما هي مرآة الدولة عامة، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن تصبح شكلا من أشكال التسلط والترهيب والعرقلة، فكم هي الحقوق التي ضاعت وكم هي المشاريع التي عطلت أو جمّدت بسبب الممارسات البيروقراطية المتعفنة التي يستعملها محترفوها للابتزاز والرشوة والضغط؟

إنه أصبح لزاما عليكم وعلينا جميعا العمل على استرجاع ثقة المواطنين التي زعزعتها ممارسات السنوات العشر المجنونة وترسيخ مبادئ دولة القانون والديمقراطية الحقة. لقد نمت وترعرعت ممارسات بيروقراطية طفيلية في ظل غياب الدولة تارة وفي ظل انشغال أجهزة الدولة بمحاربة الإرهاب واستتباب الأمن تارة أخرى.

السيد رئيس الحكومة، في مجال تعزيز التنمية الاقتصادية، نسجل بارتياح تناول برنامجكم إصلاح المنظومة المصرفية والقطاع المصرفي والمالي وإنها المرة الأولى التي يتوخى فيها برنامج حكومة جانب الوضوح في معالجة هذا القطاع وأملنا أن يتم الشروع الفعلي والعمل على تنفيذ هذه الإصلاحات حتى نتمكن من إحداث طفرة في مجال الاستثمار والتنمية، فكم هي المشاريع التي عطلت وتبخرت وكم هم المتعاملون والمستثمرون وطنيين كانوا أم أجانب الذين تراجعوا بسبب جمود النصوص وعدم مسيرتها مع التحولات التي عرفتها البلاد وبسبب ثقل وبطء الإجراءات التي تعمل بها المؤسسات المصرفية والمالية في الجزائر؟

نسجل كذلك بارتياح تبني برنامجكم مبدأ تطهير المؤسسات أولاً ثم خصوصتها ثانياً، لكن تساؤلنا في هذا المجال هو ما مصير المؤسسات المغلقة والمعروضة على الخوصصة والتي تركت تحت طائل الإهمال والنهب وتحت رحمة المصفيين؟ وماهي خطة الحكومة للتكفل بها وحماية ماتبقى منها إن بقي هناك شيء؟ لأن في حمايتها حماية لهيبة الدولة.

السيد رئيس الحكومة، في مجال المشاريع الكبرى نسجل هنا ضرورة الإسراع في إعادة تحريك

التي تمر بها البلاد والتي جاءت بعد عشرية جهنمية من الخراب والهدم المادي والمعنوي والدماء والدموع. وعلى هذا الأساس فإنني لا أهنئكم بل أواسيكم على تحمل هذا العبء بالرغم من تشريف المنصب وسمو المقام، ولا أشك في أن اختياركم وتعيينكم على رأس الطاقم الحكومي إنما نابغ من إرادة واعية وصادقة لتوكيل الأمور لأهلها وإرجاع الأشياء إلى أصولها واعتماد صفات الصدق والكفاءة والنزاهة في اختيار الرجال لتسيير شؤون الرعية وقيادتها.

السيد رئيس الحكومة، إننا لواثقون من أنكم ستعطون نفسا جديدا لمسار التنمية، وأنكم ستعملون لامحالة لإحلال الحق والعدل، كيف لا وقد أوليتم في برنامجكم المستوحى من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، أهمية قصوى لإصلاح قطاع العدالة بالتكفل بتكليف التشريع مع التحولات التي عرفتها البلاد، بالانطلاق الفوري في مراجعة عميقة وشاملة للنصوص الأساسية، وكذا تصحيح التناقضات الموجودة بين القوانين والاهتمام بتكوين القضاة وتحسين مستواهم وضمان استقلالية القضاء وضمان المكانة الاجتماعية اللائقة للقضاة لحمايتهم من أي ضغط أو إغراء أو تهديد.

السيد رئيس الحكومة، إنها أنبل مهمة ستقومون بها إن تمكنتم من تجسيدها في أرض الواقع، فقد كثرت المظالم وطالت يد الفساد في مرحلة ما قطاع العدالة وكم هي القرارات والأحكام القضائية التي عرقلت أو بقيت تحت الأدرج ولم تنفذ؟ وكم هي الحقوق التي هضمت بسبب الضغوطات والرشاوي والتلاعبات؟

إن فساد الحكم من فساد عدالته وصلاحه من صلاحها وكما ذكر في الأثر «العدل أساس الحكم» وإن ثقتنا لكبيرة فيكم السيد رئيس الحكومة لرفع الغبن ودفع المظالم عن الناس.

السيد رئيس الحكومة، إننا نثني على مسعاكم لتحسين المرفق العام والخدمة العمومية وإصلاح الإدارة وعصرنتها وترشيدها ورد الاعتبار للإدارة العمومية.

- إنعدام إمكانية متابعة وتسيير واستغلال منشآت التعبئة.

أما فيما يتعلق بسد بني هارون العظيم الذي يدخل في إطار استصلاح أراضي الهضاب العليا والتزود بالمياه الصالحة للشرب لخمس ولايات هي: ميله، قسنطينة، خنشلة، باتنة، أم البواقي والذي يعد إنجازاً وطنياً ومعلماً حضارياً فريداً من نوعه سيبقى مفخرة للأجيال، لكن ما يفرض علينا لفت انتباهكم إليه سيادة رئيس الحكومة هو عدم تزامن إنجاز المرافق الموازية للمشروع مع وتيرة إنجازها حيث لم يشرع لحد الآن في إنجاز محطة الضخ الرئيسية للسد، كما لم تنجز لحد الآن محطات التصفية لحماية السد من التلوث الأكبر تجمعات سكانية وهي مدينة ميله ومدينة فرجوية ومدينة سيدي مروان فكل هذه المدن لا تزال مصباتها وقنوات التصريف بها تتدفق مباشرة في المجاري المؤدية للسد، علماً أن هذا السد ستنتهي الأشغال به وقد تتفضلون بتدشينه مع نهاية شهر جانفي كأبعد تقدير.

وعلى ذكر سد بني هارون، نذكركم السيد رئيس الحكومة، بأن ولاية ميله لم تستفد من هذا المشروع المقام على أراضيها لاسمياً فيما يتعلق بحصتها من المساحة القابلة للسقي حيث خصصت لها حصة 4800 هكتار فقط واقعة في منطقة واحدة. إن المساحة المسقية حالياً هي 5200 هكتار، 5000 هكتار منها ستغمرها مياه السد أو المجمعات المائية التابعة له وهذا يعني أن حصة 4800 هكتار التي منحتها الدراسة للولاية لم تعوض حتى المساحة التي التهمها السد.

السيد رئيس الحكومة، إن ولاية ميله، وأستسمحكم إن أسهبت في عرض مشاكل ولايتي، وذلك لأنني أعتبرها ولاية منكوبة لسببين:

الأول: أنها أنشئت من تجميع للمناطق الأكثر تخلفاً والأكثر حرماناً للولايات المحيطة بها وهي جيجل، قسنطينة، أم البواقي وباتنة.

ثانياً: لأنها تعرضت للتخريب الإرهابي الأعمى حيث طالت يد التخريب الهمجية 8 بلديات من

أشغال المشاريع المسجلة والتي تم توقيف الأشغال بها منذ سنة 1997 بقرار من الحكومة آنذاك.

إن الإسراع في إعادة تحريك هذه المشاريع سيعزز من مصداقية الدولة وسيعيد الثقة في مؤسساتها التي تزعزت إلي حد كبير.

إن التوقيف الاضطراري والإجباري لهذه المشاريع قد أدى إلى تدهور فظيع لوضعية الأشغال المنجزة وكذلك إلى ارتفاع كبير لتكاليف إعادة إنجازها بعد إعادة التقييم، فكثير من هذه المشاريع المتوقفة، وأخص بالذكر الطرقات، قد أنجزت منشآتها الفنية بنسب متفاوتة تصل في بعضها إلى نسبة 100% وتقدم الأشغال في معظمها يتراوح من 30% إلى 70% ثم توقفت منذ 97 وبقية عرضة للتلف والإنجراف والإهمال، وأذكر على سبيل المثال لا الحصر أحد هذه المشاريع ألا وهو مشروع الطريق الوطني رقم 79 الرابط بين ميله وفرجوية على مسافة 9 كلم، حيث إن المنشآت الفنية أنجزت بنسبة 100% ووضع الطبقة الأساسية أنجز بنسبة 100% ونسبة تقدم الأشغال وإنجاز المشروع بكامله تقدر بنسبة 50% وبقي هذا المشروع عرضة للتلف والإنجرافات منذ 1997.

السيد رئيس الحكومة، ورد في برنامجكم بند «جهد تعبئة الموارد المائية» ويتعلق الأمر بإنجاز هياكل ري كبرى في ثلاث مناطق من البلاد تكتسي بعداً استراتيجياً وتخص تمويل أكثر من عشرين مليون نسمة بالمياه، ومن بين هذه المشاريع الثلاثة نذكر سد بني هارون الواقع بأراضي ولاية ميله.

إسمحوا لي سيادة رئيس الحكومة قبل أن أتطرق إلى هذا المشروع، أن أعطي بعض المعطيات حول قطاع الري بالولاية، حيث أسجل بأسف:

- غياب المعطيات حول القطاع،
  - غياب المؤشرات الأساسية،
  - عدم تشخيص أنظمة التجمعات الكبرى،
  - نقص المعلومات حول بطاقة المياه الباطنية
- رغم ماتزخر به هذه الولاية من ثروة مائية باطنية،

**السيد الرئيس:** لقد طلبت دقيقة واحدة لإنهاء تدخلك لكنك لم تنتهيه بعد، فكم دقيقة تريد أن نضيف لك؟

**السيد محمد بن عالية:** بقيت لدي هذه الأوراق..

**السيد الرئيس:** دعوه يواصل تدخله.

**السيد محمد بن عالية:** الطريق السريع شرق غرب هذا المشروع إن تم الإسراع في إنجازه سيعطي دفعا قويا في تحريك التنمية وتنشيط الاستثمار، إلا أن ما يمكن أن نؤكد عليه في هذا المجال هو الإسراع على الأقل وفي مرحلة أولى بإنجاز التجنبات (les évitements) للمدن الكبرى التي يمر عبرها هذا الطريق.

وفي مجال حماية البيئة أتساءل السيد رئيس الحكومة مامصير إنجاز السد الأخضر في مراحله المتبقية، ألا ترون - السيد الرئيس - بأن الرمال ترحف كل يوم نحو الشمال، والصحراء تغزو كل سنة مساحات نحو الشمال بشكل يدعو إلى الحيرة. فما هي خطة الحكومة في إعادة بعث هذا المشروع وإقامة الحواجز النباتية الطبيعية؟ خوفا من أن تصبح الجزائر كلها منطقة صحراوية وبالتالي فإن إنشغال تخفيض تسعيرة الوقود والكهرباء المرشحة للارتفاع دائما، تصبح هاجس ومطلب الجميع من سكان الجنوب وسكان الشمال على حد سواء. ودائما في مجال حماية البيئة سبق وأن تطرقت في إحدى مداخلاتي حول الكارثة...

**السيد الرئيس:** ثلاث دقائق تكفي، لن أستطيع لأنه فيما بعد سيحتج علي الآخرون.

**السيد محمد بن عالية:** بقيت لي الفقرة الأخيرة فقط!

**السيد الرئيس:** لا، فوالله لن أستطيع، وأحيل الكلمة إلى متدخل آخر وقدّم لنا شيئا مكتوبا ليدير

مجموع 32 بلدية فتحطمت كل هياكلها القاعدية ومنشأتها وعتادها بالإضافة إلى ما تسببت فيه عملية النزوح الجماعي من هذه البلديات هروبا من الموت وهروبا من قساوة الطبيعة وبالرغم من ذلك لم تصنف ضمن الولايات المتضررة من الإرهاب فولایتنا كما سبق وعلقت في إحدى الجلسات، ضحية إرهابين، الإرهاب الهجمي البشري وإرهاب الطبيعة القاسية. ورغم ذلك فإنها لم تستفد من أي برنامج استعجالي ولا برنامج استثنائي منذ إنشائها. ضف إلى هذا، المشاريع الكبرى التي أنجزت على أراضيها فبدلا من أن تكون نعمة لها، أصبحت نقمة عليها بحيث تلتهم كل الاعتمادات المالية المخصصة لتنمية الولاية...

**السيد الرئيس:** إنتهى وقتك..

**السيد محمد بن عالية:** إسمح لي سيدي الرئيس، ماتزال لدي دقيقة واحدة فقط.

**السيد الرئيس:** تفضل.

**السيد محمد بن عالية:** ويمكن أن أسرد هنا مثلا عن المخصصات المالية لسنة 1999 الموجهة إلى ولاية ميلة، فمن مجموع 550 مليون دينار قروض دفع، أخذت المشاريع الوطنية الكبرى 541 مليون دج أي بنسبة 98% والباقي أي 9 مليون فقط خصص لتنمية الولاية، ومن مجموع 180 مليون دينار قروض دفع لسنة 2000 لم تخصص لتنمية الولاية سوى 20 مليون فقط والباقي أي 160 مليون للمشاريع الكبرى.

وأغتنم هذه المناسبة السيد رئيس الحكومة لأجده دعوتنا لكم لزيارة ميلة للإطلاع عن كثب في عين المكان عن مشاكل التنمية بها، الزيارة التي كانت مبرمجة - من المفروض - مع هذا الدخول الجامعي من قبل سابقكم.

السيد رئيس الحكومة، لقد أولى برنامجكم اهتماما بالغا لتحريك المشاريع الكبرى ولا سيما...

الخروقات الصارخة لقوانين الجمهورية وفي مقدمتها الدستور ومن طرف الجهة التي من المفروض أن تضمن احترامها.

سيدي الرئيس، اليوم وتقريبا بعد ثلاث سنوات نتساءل عن مصير 800.000 سكن و 1.200.000 منصب عمل التي وعد بها رئيس الحكومة السابق.

إن غضب المواطنين على توزيع السكنات إن دل على شيء فإنما يدل على فشل سياسة الحكومات المتتالية في هذا الميدان كما أنه لا يمكن أن يحمل المنتخبون المحليون مسؤولية هذا الفشل وذلك لعدة أسباب منها:

1 - توفير عدد قليل من السكنات أمام الطلب المتزايد.

2 - شروط انتقاء المستفيدين الملزم في الأمر التنفيذي المعمول به.

3 - التشكيلة الخاصة بلجان التوزيع البلدي أين لا يمثل المنتخبون إلا الأقلية، وإضافة إلى ذلك عراقيل لجان الطعن الولائية التي تشكل أغلبيتها من الموظفين والتي لا تحترم الآجال المحددة لدراسة الطعون.

فيما يخص 1.200.000 منصب شغل فالحقيقة معروفة في الميدان (En dehors de certains dispositifs d'emploi de Jeune, il n'y a pas de création d'emplois réels et ces dispositifs, on a vu, ont vu leur limite, que ce soit les usines, les contrats pré-emplois, les T.U.P, les micro- entreprises ou les micro-crédits, d'ailleurs pour ces derniers, nous avons vu sur le terrain des blocages réels, des banques qui ne suivent pas; et ce qui était conçu comme un dispositif temporaire est devenu permanent).

أما فيما يخص العقار والذي يعتبر ثروة غير مجددة وأساسية لكل سياسة تنموية فيجب أن تولى له عناية خاصة وبصفة عاجلة لاستعمال موضوعي وللأسف الشديد فمازلنا نشاهد ترخيص ونهب هذه الثروة من طرف مافيا العقار.

مكتوبا ضمن الجريدة الرسمية للمداولات والكلمة الآن للسيد عبد المجيد عبيد فليتفضل.

(تكملة تدخل السيد محمد بن عالية: الإيكولوجية التي تتسبب فيها قمامة واد سمار. أرجو أن يكون في برنامجكم وضمن اهتماماتكم الكبرى حيز للتكفل بهذه الكارثة التي تهدد الإنسان والحيوان والطبيعة على حد سواء.

وختاما لا يسعني إلا أن أدعو الله أن يوفقكم في تجسيد برنامجكم الواقعي والطموح وأن يعينكم على خدمة وطننا الجريح، ويمدكم عوناً لإعطاء طفرة جديدة في العمل الحكومي والتنمية، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته).

**السيد عبد المجيد عبيد:** شكرا سيدي الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، السادة الصحفيون، زميلاتي، زملائي، السلام عليكم، أزول فلاون.

لقد عرض على مجلس الأمة منذ نشأته أي منذ حوالي 33 شهرا أربعة برامج حكومية مختلفة، وهذا بدون أن يتجاوز معدل عمر كل حكومة عشرة أشهر، علماً بأن رئيس الحكومة الأخير قدم أسباب استقالته.

إن البرنامج المعروف علينا اليوم ما هو في الحقيقة إلا مجموعة تصريحات ووعود ولا يكمن الاختلاف مع سابقه إلا في الإعلان بكل وضوح عن خصوصية متوحشة وعن تخلي الدولة عن الجانب الاجتماعي ورغم كل الوعود المقدمة إلا أن الجزائريات والجزائريين لم يروا أي تحسن ملموس وفي الواقع فإن الشعب الجزائري يعيش في جو يسوده تقليص في الحريات الفردية والجماعية هذا إلى جانب استمرار حالة الطوارئ، المواصلة في تسريحات العمال وغلغ المؤسسات، الزيادة في حدة البطالة، إستقرار الأجور رغم مدخولات البترول المرتفعة، إستمرار العنف والاعتقالات يوميا.

سيدي الرئيس، أعود لاستقالة السيد رئيس الحكومة فإن الأسباب التي قدمها تكشف عن

**السيد الرئيس:** شكرا والكلمة للسيد عبد الله طالب فليتكلم.

**السيد عبد الله طالب:** شكرا سيدي الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السادة أعضاء الحكومة الأفاضل، زميلاتي زملائي أعضاء المجلس الموقر، السيدات والسادة الحضور.

في بداية تدخلتي أتمنى للسيد رئيس الحكومة وأعضاء حكومته كل التوفيق والنجاح في المهمة النبيلة التي كلفوا بها وتحقيق الأهداف التي يتضمنها مشروع برنامج الحكومة.

وسينصب تدخلتي هذا على المحاور الآتية:

- 1- الوثام المدني،
- 2- القطاع العمومي،
- 3- القطاع الفلاحي،
- 4- الاستثمار،
- 5- السياسة الاجتماعية،
- 6- القطاع المصرفي.

1 - الوثام المدني، على الدولة تدعيم الوثام المدني الذي يتحقق عن طريقه الاستقرار في البلاد، ويبقى الوسيلة المثلى التي تلعب دورا مهما وحقيقيا في التنمية الوطنية وتعيد للجزائر مكانتها على المستوى الدولي.

2 - القطاع العمومي الاستراتيجي، بالنسبة لهذا القطاع، وفي انتظار الشراكة الوطنية أو الأجنبية، على الدولة لفترة انتقالية مدتها عام أو عامان، أن تقوم بدعمه وتسهيل دخوله في المنافسة والشراكة معا، وذلك قصد إنعاش الآلية الاقتصادية وهذا الدعم في هذه المرحلة الانتقالية يكون عبر عقود بين الدولة وهذه المؤسسات لتحقيق الأهداف المنتظرة.

ونذكر على سبيل المثال، مؤسسة سيدار بعنابة ومؤسسة الأجهزة الالكترونية بسيدي بلعباس ومؤسسة السيارات الصناعية برويبة.

وفي إطار حماية المنتج الوطني، يجب على الحكومة إعادة النظر في سياستها في هذا المجال،

(Nous avons vu dans différentes régions la réalisation de résidences secondaires dans des zones d'expansion touristique et nous avons vu la réalisation d'infrastructures, d'unités, je dirai privées dans des domaines publics maritimes.... etc).

ومن أجل هذا الغرض فقط أخذ منتخبو الأافاس لولاية بجاية مبادرة للكشف عن بعض التصرفات لمافيا العقار ونشرها في الجزء الأول من الكتاب الأسود ونتمنى - وهذا لأجل مصلحة البلاد - أن تكشف تصرفات هذه المافيا عبر كل التراب الوطني ووضع السلطات العمومية أمام مسؤوليتها.

وللتصدي لمبادرة منتخبي الأافاس لولاية بجاية سمعنا أصواتا ترتفع هنا وهناك خوفا من الكشف عن الحقيقة أي الكشف عن المتورطين في هذه القضية وعليه ندعوهم إلى فتح تحقيق في هذه القضايا عن طريق لجنة ولائية أو برلمانية.

وفي الأخير وللعلم وبعد هذا العمل فإن ردود الفعل الرسمية جاءت مبكرة عن طريق رئيس «دائرة لقصر» الذي أمر رئيس هذه البلدية باتخاذ إجراءات من أجل تسليم عقود البيع لبعض الأراضي التي كانت محل نزاع.

(Donc il y a eu un scandale qui a été révélé dans ce livre noir d'un lotissement, d'ailleurs chose incroyable un lotissement, toute une commune de 30 mille habitants, un lotissement où il y a plus de 1100 lots, d'ailleurs la question se pose : 1100 lots pour une population de 30 mille habitants ça, je crois qu'il y a des questions à se poser.

Donc, nous avons juste après cette révélation, nous avons une mise en demeure du chef de la daïra demandant au président d'APC dans un délai de 3 jours d'ordonner à l'agence foncière de délivrer les actes de propriété au lieu d'ouvrir une enquête pour voir de quoi ressort ce scandale, se précipite à ordonner la délivrance d'actes de propriété).

شكرا سيدي الرئيس، تانميرث.

لأن أغلبية المتعاملين الاقتصاديين الخواص والعموميين يعانون من مشكل تسويق منتجاتهم، وهو مشكل ذو أهمية كبيرة في الوقت الحاضر.

3- القطاع الفلاحي، بالنسبة لهذا القطاع يجب على الحكومة الإسراع في إنشاء قانون العقار الفلاحي، تكون فيه عملية الامتياز كمبدأ، وهذا لتسهيل الاستثمار في الفلاحة والحصول على القروض البنكية بصفة عادية.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فإنه يتعين على الحكومة إعادة النظر في سعر المازوت المستعمل في الآلات الفلاحية على غرار ما هو معمول به في العالم، إذ يجب التفريق بين سعر المازوت المستعمل للسيارات النفعية والمستعمل في الآلات الفلاحية وتخفيض سعر المازوت بالنسبة لهذه الآلات الفلاحية.

وفي إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، يجب إدخال بعض الزراعات المتروكة كالقطن والتبغ اللذين كانت تعرف بهما بعض مناطق البلاد، وتشجيع هذه الزراعة التي بإمكانها توفير مناصب عمل كثيرة والتقليص من حجم استيراد هذه المواد من الخارج.

4- الاستثمار، سياسة الاستثمار المتبعة حاليا تتم بطريقة إدارية من طرف الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمار (A.P.S.I)، والتي تقوم فقط على إلغاء وتخفيض الضرائب والرسوم (détaxe)، إذ إن الجزائر تكاد تكون البلد الوحيد الذي يستعمل هذه الطريقة لجلب الاستثمار، في الوقت الذي يتعين فيه على الدولة أن توفر المحيط الملائم لجلب الاستثمار بصفة عامة كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة وذلك من خلال:

- خلق سوق عقاري لتسهيل حصول المستثمر على الأرض لبناء المشروع اللازم له.

- توفير وتسهيل حصول المستثمر على احتياجاته في إطار مشروعه من كهرباء وماء وغاز.

- إصلاح الاتصالات السلكية واللاسلكية والقطاع المصرفي لتسهيل عمليات الاتصال والعمليات المالية وهما شرطان أساسيان للنجاح في ظل

العولمة.

- عصرنة قطاع العدالة بما يتناسب مع اقتصاد السوق والعولمة.

السياسة الاجتماعية، يجب على الحكومة إعادة النظر في السياسة الاجتماعية المتبعة حاليا والتي لا تؤدي دورها المطلوب، إذ نجد أن الحكومة تقوم بصرف مبالغ كبيرة، إلا أنها لم تحقق الهدف المرجو منها، كما أن على الحكومة إشراك المعنيين بالسياسة الاجتماعية في البلاد لإيجاد سياسة ناجعة وحلول جديدة للحماية الاجتماعية.

القطاع المصرفي، في إطار إعادة النظر في القطاع المصرفي وخاصة البنكي منه، نقترح على الحكومة إنشاء مايلي:

1- بنك فلاحي يختص بالعمليات الفلاحية ويكون رأسماله مفتوحا خاصة للفلاحين عبر أسهم، وتبقى أغلبية المساهمة للدولة.

2- بنك الاستثمار يختص بتمويل عمليات الاستثمار على غرار ما هو موجود في العالم وهذا لتفادي البيروقراطية الحالية في البنوك، وتكون أيضا مفتوحة للمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين والصناعيين لشراء أسهم في هذا البنك، شرط أن تكون أغلبية المساهمة للدولة.

وأخيرا فإنه مهما كانت أهمية القوانين والنصوص التطبيقية والقرارات الصادرة عن مؤسسات الدولة، فإنه يتعين متابعة تطبيقها ميدانيا والسهر على ذلك من طرف المعنيين بالأمر لتأكيد هيبة الدولة ومصداقيتها، ودولة القانون وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا والكلمة الآن للسيد بوعلام عمري فليفضل.

السيد بوعلام عمري: شكرا سيدي الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زملائي المحترمون.

السيد الرئيس، إن هذا البرنامج الذي قدم اليوم إلينا من أجل نقاشه كما أن البرنامج الذي قدم إلينا من طرف السيد أحمد بن بيتور هو برنامج رئيس

لو احترمنا القانون وأجهزته واحترمنا الدستور لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم. إذن فإن عدم استقرارية الحكومة وعدم الاستقرارية في سلك الوزراء يجعل الناس يشكون حتى في مؤسساتنا وأصبح وجه بلادنا في الخارج مشوها ولذلك ومع الأسف لاحظنا كل هذه المعطيات وأقول كلمة وهو أنه من الممكن جدا (Ce gouvernement peut être il va suivre comme les autres, peut-être qu'il ne va pas trop tarder) حتى ولو كانت النية حسنة من أجل العمل ونجد بأن كل هذا مخطط ومبرمج له (c'est un nouveau style de gouvernance) كما ترون الحملة التي تمس اليوم (qui touche les élus, qui touche les magistrats, qui touche les cadres de la nation). إذن فإن هذه الحملة تشوه ممثلي الشعب حتى في البرلمان، تشوه السلطة التنفيذية بمعناها القصير، كما تشوه السلطة الإعلامية وتشوه كل السلطات حتى السلطة القضائية. إذن بقيت سلطة واحدة فقط لها المصادقية ألا وهي السلطة الرئاسية (on assiste donc maintenant à une confusion de pouvoirs, toutes les institutions ne sont pas crédibles, il n'y a qu'une seule) المواطن الجزائري البسيط الآن إذا كانت له شكوى فإنه لن يتقدم بها إلى ممثليه مباشرة بل يتقدم بها إلى أعلى مستوى وذلك لأن كامل المؤسسات فقدت المصادقية. إذن (Cette confusion des pouvoirs entre les mains d'une seule personne réduit inévitablement le champs politique et les libertés publiques et toutes les libertés individuelles). واليوم أصبح المجال السياسي مغلقا جدا وأصبحت الجمعيات حاليا هي التي تعمل في مكان الأحزاب السياسية قصد تأييد برنامج ما ولذلك وصلنا إلى هذا الحد الذي يمكننا أن نسميه التراجع الكبير في المكاسب الديمقراطية والتي عشناها منذ ماض قريب ولذلك ومن خلال هذا الجو السياسي أنا أتساءل عن الفائدة من مناقشة هذا البرنامج؟ وفي الأخير أتوجه إلي السيد رئيس الحكومة وأنا أتذكر حين توليه منصب وزير العدل وبكل

الدولة وليس برنامج رئيس الحكومة. إذن فإن مهمة رئيس الحكومة هي تقديمه أمام البرلمان ولذلك فإن المسؤولية على هذا البرنامج هي مسؤولية رئيس الدولة وليس مسؤولية رئيس الحكومة ولذا فإنه ومن وجهة نظري فقط أطرح السؤال وبكل احترام لرئيس الحكومة وهو: لو صوتت الغرفة الأولى بلا على هذا البرنامج فمن هو الذي يقدم استقالته؟ وهذا السؤال مطروح من الناحية الدستورية.

سيدي رئيس الحكومة، زملائي منذ بضع سنوات ونحن نعيش عدم استقرار حكومي في الجزائر فما هو الشيء الذي أدى إلى عدم الاستقرار الحكومي أو التغيير في سلك الوزراء؟

إن البلدان التي سبقتنا في الديمقراطية لها تجربة في هذا الميدان حيث استعملت عدة أجهزة تنظيمية وعدة أجهزة أخرى قصد تفادي هذه العملية والنظام الذي يضمن الاستقرار في الحكومات هو نظام برلماني سواء أكان ذلك في بريطانيا أو في فرنسا كما أن تجربتنا (Notre constitution est calquée presque de la constitution française de 1958)

إذن فنحن إختارنا تقريبا هذا المنهج والشيء الذي يضمن الاستقرار في الحكومات هو مضمون بموجب الدستور ونحن نملك الدستور الذي يضمن ذلك وهو أن المسؤولية الوزارية هي مسؤولية جماعية وسياسية والبرلمان هو الذي يراقب الحكومة والتوازن بين السلطات والمراقبة المتبادلة بين السلطات هي التي تضمن استقرارية الوزراء واستقرارية الحكومة، لكن ما الذي حدث في بلادنا؟ في ظرف ثلاث سنوات مرت ثلاث حكومات وكل رئيس حكومة منها قدم أمام البرلمان مسؤوليته وبرنامجها وفي كل مرة يصادق البرلمان على برنامجها وعلى تصريحاته أمام البرلمان.

إذن كيف سقطت هذه الحكومات بما أن البرلمان أيد برامجها؟ فقد سقطت ببدعة منا في الجزائر ألا وهي السياسة السياسية واستعمال التكتلات الوهمية وكما أن (la lutte des clans n'a fait qu'émerger cette façon de gouverner aujourd'hui en Algérie).

ما أقوله هو أن الانتصارات المحققة من الوثام المدني وإن الوثام المدني وما أفرزه من نتائج جد إيجابية وحتى يبقى راسخا، شامخا، لا يتعرض للخطر ينبغي أن نتجنب العوامل التي سببها الإرهاب وينبغي أن لا تخيب آمال الكثيرين من ذوي الحقوق ومن المجنى عليهم ومن الذين خربت بيوتهم وقتل البعض من عائلتهم والبعض منها مات كيداً ومنهم من شردّ ومنهم من انحرف فعلاً وحتى لا يخيب الظن وحتى لا تبدو الحياة كئيبة، قاسية وحتى لا يصعّر المجتمع خده وحتى لا تلطمه الجريمة وضرباتها ويستهوئها البعض عن قناعة والبعض عن غير قناعة.

سيدي رئيس الحكومة، أرى أن الدولة يجب أن لا تنشغل وأن لا تهدر جهدها في قضايا قيادتها وإرادتها وتصرف جهدها وتنكمش عن الأمن الداخلي والرقابة الأمنية.

أرى سيدي رئيس الحكومة، الحرص وكامل الحرص على أشخاص الجهاز التشريعي والجهاز التنفيذي والجهاز القضائي وأن يكون التعاون التكاملي، التوازني والتنسيقي في نوع من الانسجام بحيث لا يكون نوع من التجاوزية أو الهيمنة لجهاز على آخر، وأن يعمل الجميع تحت سلطة واحدة «سلطة عليا للدولة» لا سياسة موازية للسياسة الشاملة للدولة.

سيدي الرئيس، في مجال الإدارة ومما أثلج قلبي التحديث والعصرنة في المرفق العام وسأندخل إذا سمحت لي لأقول بأن التحديث أساسي إلا أنه وفي هذه الفترة قد يكون على المستوى الأفقي لقياديي الإدارة بحيث يخضعون لمعايير النزاهة والكفاءة والالتزام وتكون هناك مراقبة دائمة، مستمرة وتامة في سلوكهم الشخصي والوظيفي، رقابة واعية، حازمة ونزيهة.

سيدي رئيس الحكومة، نقطة أخرى، كثرت البلابل وكثرت المعلومات وكثر الكلام المشوه والمغرض، نحن مع التعددية الإعلامية، نحن مع التعددية الحزبية، نحن مع التنوع والتفتح والعصرنة لكن في إطار قوانين الدولة، لا شخصية ولا مصلحة ولا

موضوعية أقول إنها الفترة الوحيدة التي تحسنت فيها العدالة نوعا ما، وعليه فلدي تقدير للسيد رئيس الحكومة الجديد ولا لبرنامجهم وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا والكلمة للسيد بوجمعة صويلح فليفضل.

**السيد بوجمعة صويلح:** شكرا سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم. بعد بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة الفاضل، السادة أعضاء الحكومة المحترمون، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون، الحضور الكرام، سلام الله عليكم، بعد التحية الخالصة أجد تقديرى البالغ للعرض القيم الذي تقدم به رئيس الحكومة أمام مجلسنا الموقر وتسوقني من الموقع الذي أجد نفسي متواجدا به في مؤسسات الدولة ملاحظتان اثنتان لبرنامج الحكومة.

الملاحظة الأولى تتعلق بالوثام المدني والملاحظة الثانية تتعلق بدولة القانون.

ففي النقطة الأولى - سيدي الرئيس - تجدني مواطنا مرعوبا مرهوبا يائسا بائسا خائفا في بني عيسى بدائرة بني دواله بتيزي وزو وفي لعوانة وتكسانة وراس لعيون بباتنة وبني سنوس في تلمسان وغليزان والشلف والمدينة ومشارف تيبازة وشراربة وغيرها، وفي نفس الوقت - سيدي رئيس الحكومة - تجدني مواطنا صامدا فخورا معتزا أجري وأجري وأناضل من أجل تحصيل الذهب والفضة والبرونز للجزائر، من أجل بلد المليون ونصف المليون شهيد، من أجل بلد راسخ في الأصالة، متجذر في شعبه يسعى للحدثة والعصرنة والتفتح من أجل دولة على رأسها علي بن فليس ومن أمثاله من رجال الدولة في أماكنهم، من حماة الإقليم وحماة الشعب في ممتلكاته وفي عرضه وشرفه وفي ماله من الرجال الساسة ومن البرلمانيين ومن إدارات الدولة ومن الوطنيين المخلصين ومن المواطنين. سيدي رئيس الحكومة،



للخطوات.. ومطروح أمام اللجنة المتساوية الأعضاء للبرلمان وهناك نتائج اللجنة الوطنية للإصلاح والتي كلنا من بين إطاراتها أو الأعضاء فيها أعضاء من البرلمان وهنا ما يحتاجه القضاء..

**السيد الرئيس:** شكرا والكلمة للسيدة نورية حفصي فلتفضل.

**السيدة نورية حفصي:** أعتذر السيد الرئيس لسحب تدخلتي وشكرا.

**السيد الرئيس:** بقي متدخلان إثنان - ويجب أن أشرح شيئا - الأول هو السيد مختار حمداو وبصفته رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي على مستوى الغرفة الثانية للبرلمان ونظرا لسحب أعضاء هذا الحزب أسماءهم من قائمة المتدخلين، فقد طلب مني السماح له بالتحدث أكثر من الآخرين وأعتبر بأن هذا الشيء طبيعي وعادل فقد طلب ثلاثين دقيقة وسنعطيه عشرين دقيقة أو أكثر بقليل وسيوضح ذلك لاحقا والكلمة للسيد مختار حمداو فليفضل.

**السيد مختار حمداو:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي، السيدات والسادة رجال الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. يطيب لي في بداية تدخلتي وباسم المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي تقديم أخلص التهاني وأطيب التمنيات للسيد رئيس الحكومة على الثقة التي وضعت فيه، ونتمنى له ولطاقم حكومته كل التوفيق والنجاح، كما نتشرف بتقديم تهانينا الخالصة لأبطال الجزائر في أولمبياد سيدني لما حققوه من انتصارات تاريخية شرفت بلادنا وكل الشعب الجزائري ونتمنى لهم المزيد من الانتصارات. سيادة الرئيس، بما أن برنامج الحكومة المعروض علينا للدراسة والنقاش منبثق من برنامج فخامة

نفعية ولا ذاتية تعلو على القانون، فالقانون فوق الجميع ومن هذه النقطة سيدي الرئيس أنتقل إلى النقطة الثانية التي تخص دولة القانون، فالقانون سيد والقانون فوق الجميع، إن المعايينة والملاحظة تبيّن أن القانون يطبق اليوم بطرق ملتوية، تارة بطريقة الإهمال وتارة بطريقة الخطأ القسدي والعمدي وتارة بأسلوب الجهل أو بأسلوب التناسي، وهنا ما فائدة قوانين عادلة إذا كان تطبيقها غير عادل؟ فقد تكون مضرتها وقد يكون ضررها أكثر من القوانين غير العادلة!

وعلى هذا أشكر الشكر الجزيل للحكومة الموقرة ولرئيسها على المنهج التقييمي والعلمي المتبع في باب العدالة. لقد توأمت الأعمال خلال تسعة أشهر من خلال لجنة وطنية التي هي بمثابة مخبر كبير لإصلاح العدالة، فكانت فلسفة وروح الإصلاح شاملة وعميقة تارة تتسرع وتارة تتباطأ وتارة تبعد الأمور إلى المدى البعيد، بهذه المنهجية وبهذا الطرح وبهذا الأسلوب جاء مشروع مخطط رئيس الحكومة في جانب العدالة، فالورشات التي ستفتح على مدار السنتين في القانون المدني وقانون الإجراءات المدنية وقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية وستتكفل بالقانون الأساسي للقضاء وتدقق النظر فيما يخص مجال التنظيم القضائي وسنشرع في إصلاحات ترقيوية لنظام السجون وفي هذا الباب لدي - سيدي رئيس الحكومة - ملاحظات طفيفة وخفيفة قد أقول إن مدار السنتين جد وجيز بالنسبة للورشات الكبرى التي تفتح في مجال القوانين الأساسية للبلاد وما أدراك ما القانون المدني والإجراءات المدنية أو القانون الجزائي والإجراءات الجزائية إلا أنه وحتى لانذهب بعيدا عن روح الإصلاح وتعطش المجتمع الجزائري إلى العدالة وتعطش المجتمع الجزائري إلى إحقاق الحق، أرى ضرورة الإسراع والإسراع والإسراع في هذه المواضيع لأنها السلاح الذي يضرب كل من سولت له يده المس بمكاسب الثورة وعلى هذا الأساس - سيدي رئيس الحكومة - وفي جانب القانون الأساسي للقضاء فإنه مطروح اليوم.. اختصار

إن كوننا قوة فعّالة في تجسيد الاختيارات الاستراتيجية ورسم معالم مستقبل الأمة، فهذا لا يدعونا إلى طمس أو تمزيق صفحة من تاريخ الجزائر تزخر بالأحداث المؤلمة وبالتضحيات الجسام من أجل أن تبقى الجزائر واقفة شامخة.

وهذا يوجب علينا أن نتذكر دوماً شهداء الواجب الوطني، من أفراد الجيش الوطني الشعبي، وقوات الأمن والوطنيين المخلصين، وإلى هؤلاء جميعاً ننحني بخشوع على أرواحهم الطاهرة.

سيادة الرئيس، إن التجمع الوطني الديمقراطي، إذ يسجل بارتياح النتائج الإيجابية في الميدان الأمني بفضل كل القوات الحية في البلاد وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي فإنه ينبه إلى أن الخطر لازال محدقاً بالبلاد، مما يحتم علينا، وعلى كل القوات الحية في البلاد أكثر من أي وقت مضى، التحلي باليقظة الدائمة للحفاظ على مكتسبات مسار التقويم الوطني، وتعزيز ثمرات الوثام المدني، وإذ نقول هذا فإننا نلفت الانتباه إلى خطورة بروز بوادر شيوع وتفشي ثقافة الشك والنسيان التي تستهدف المساس بالمكتسبات المحققة.

سيادة الرئيس، إن التجمع الوطني الديمقراطي الذي نشأ من صلب أزمة خانقة، لم يكن طرفاً فيها واستقطب في صفوفه كل الشرائح الحية للشعب الجزائري، سعى منذ نشأته إلى الذود عن كيان الدولة وثوابت الأمة، وساهم مساهمة فعّالة وأساسية في بناء المؤسسات الدستورية للدولة الجزائرية التي أفضت عليها طابع الشرعية الشعبية.

حقاً إن حزبنا الذي حمل منذ تأسيسه مسؤولية تاريخية ورسالة أمة، ومصير بلاد، في ظرف اتسم بالانحراف والتراجع، كاد أن يعصف بكيان الدولة الجزائرية، وفي هذا المقام يحق لنا أن نتساءل عن هيا الأسباب والظروف التي آلت إليها البلاد؟ ومن حقنا أيضاً أن نتساءل عن اتخذ مناير معروفة بالخارج بعدائها للجزائر لتبرير وحشية ما كان يرتكب فيها من تخريب وتدمير، ومن مجازر

رئيس الجمهورية، الذي عمل التجمع الوطني الديمقراطي وبكل قوة على تزكيته، فإننا اليوم لازلنا ملتزمين بالاختيارات الاستراتيجية لذلك البرنامج، ولهذا قررت مجموعتنا الاكتفاء بتدخل واحد نعبر من خلاله عن تصورنا للأوضاع وتقييمنا للمحاور الأساسية لبرنامج الحكومة.

كما نتبنى مضمون مداخلة المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي بالمجلس الشعبي الوطني المعبرة عن موقف حزبنا تجاه الأطروحات والسلوكات التي أفرزتها المرحلة الحاسمة التي تمر بها البلاد من حيث الاختيارات الأساسية والمصيرية.

سيادة الرئيس، من هذا المنطلق فإن مناقشة برنامج الحكومة في مجلس الأمة تتيح لنا فرصة أخرى للتعبير بدورنا عن تثبيت موقف التجمع الوطني الديمقراطي تجاه القضايا الكبرى في البلاد، ولا سيما منها تلك التي تستوجب إبراز قراءتنا لبرنامج الحكومة، ولكونه يمثل بالنسبة لنا إطاراً سياسياً لتجسيد الاختيارات الاستراتيجية لبرنامج السيد رئيس الجمهورية الذي زكيناها وعبرنا في العديد من المناسبات عن ثبوت موقفنا تجاهه بوصفنا طرفاً فعّالاً في نجاحه، فلأن التجمع الوطني الديمقراطي كان وسيبقى دائماً وفي رسالته في خدمة المصالح العليا للأمة بعيداً عن كل نزعة ذاتية، أو حسابات سياسية ضيقة، أو مزايدات ديماغوجية منفعية.

سيادة الرئيس، إن دخول الجزائر مرحلة جديدة وتاريخية في مسارها الديمقراطي كان ثمرة كفاح مستمر ومستमित لنساء ورجال صمدوا وتصدوا لآفة الإرهاب قرابة عقد كامل.

إن مسعى الوثام المدني الذي ناضل من أجل نجاحه التجمع الوطني الديمقراطي ليشكل مرحلة تاريخية عززت مكتسبات المرحلة الانتقالية التي ستؤدي بلا شك وبعون الله إلى محو كل الآثار القاتمة للإرهاب، والاقتلاع نهائياً لجذور الأصولية والتطرف لتعيد بناء جزائر الغد في ظل النظام الجمهوري الديمقراطي ومكتسبات ثورة نوفمبر 1954.

فإن الأمر يتطلب عناية خاصة بها لاسترجاع مكانتها الدستورية.

وهنا نتساءل عن جدوى الحملة الموجهة ضد المنتخبين وخاصة المحليين منهم، لما لها من تأثير مباشر على استقرار ومصداقية المؤسسات المحلية التي تشكل أحد الأركان الأساسية للدولة الجزائرية، ولذا نحذر من النتائج والانعكاسات السلبية لهذه الحملة على مصداقية وشرعية كل مؤسسات الدولة الجزائرية.

وبهذه المناسبة ندعو الجميع للعمل على استقرار كل مؤسسات الجمهورية لأن الشعب الجزائري دفع ثمنا غاليا لإعادة بنائها.

إن التجمع الوطني الديمقراطي إذ يؤكد على خطورة ما قد ينجر من انعكاسات على استقرار المؤسسات فإنه يدعو مرة أخرى إلى محاربة كل التجاوزات والانحرافات في كل المجالات، وضرورة المتابعة الفردية لكل المخالفين.

سيادة الرئيس، إن إصلاح الجماعات المحلية يعتبر أولوية لكسب رهان ثقة المواطن في مؤسساته، وهذا يعد مطلباً استعجالياً وضرورياً يمليه الوضع المزري الذي تعيشه بلديات الوطن لاسترجاع دورها في دفع حركية التنمية المحلية الشاملة مما يقودنا إلى الإلحاح في المعالجة الشاملة والمستعجلة لمديونية البلديات التي كان مصدر نشوئها في أغلب الأحيان مرتبطاً بتدهور الوضع الأمني في السنوات الماضية، خاصة وأن البلاد تشهد تحسناً ظرفياً في أوضاعها المالية، كما أن إصلاح المجموعات المحلية يجب - في نظرنا - أن يرتكز على المبادئ الأساسية ونذكر من بينها:

1 - تعزيز الديمقراطية المحلية كضمان أساسي لإرساء الديمقراطية في البلاد، لما تكتسبه من علاقة مباشرة في ترقية المواطنة، لأن البلدية هي المكان القاعدي المميز الذي يلتقي فيه المواطن بدولته.

2 - تجسيد مبدأ اللامركزية وتدقيق الصلاحيات المخولة للجماعات المحلية.

واغتيالات!؟

ومن واجبنا أيضاً أن نسأل عن ماهية الأطراف التي كانت تغذي وتروج للإرهاب؟ ومن أولئك النساء والرجال الغيورين على وطنهم الذين وقفوا في وجه الإرهاب وشكلوا حصناً منيعاً لإحباط المناورات والمؤامرات؟ أليسوا هم المجاهدين والوطنيين المخلصين والمقاومين والنقابيين والصحفيين والمثقفين والفلاحين نساء ورجالا، وبفضلهم وصمودهم وتضحياتهم الجسام نجح مسار سياسة التقويم الوطني، مسار ضمن للجزائر استمرارية وجودها وشرعية مؤسساتها رغم ثقل التحديات والمشاق، ومهد الطريق لدخول البلاد إلى مرحلة الوئام المدني، التي أفرزت محطة أخرى حاسمة لتعزيز دولة الحق والقانون وإيجاد شروط انطلاق تنمية حقيقية وشاملة، تعود ثمارها على كل أفراد الشعب الجزائري. ذلكم سيادة الرئيس ما يفسر قناعتنا الراسخة بالمشاركة في هذه الحكومة والعمل على تجسيد برنامجها ميدانياً.

سيادة الرئيس، إن التجمع الوطني الديمقراطي إذ يشاطركم فيما احتواه برنامجكم، ومساهمة منه في النقاش والإثراء، فإنه يتقدم بالأطروحات والتصورات التالية:

أولاً: دولة الحق والقانون، إن تعزيز دولة الحق والقانون يستوجب المرور حتماً بضرورة احترام مبدأ الشرعية القانونية كركيزة أساسية لتحقيق العدل وضمان الحقوق، والمساواة بين المواطنين، ومحاربة كل تعسف مهما كان مصدره، إذ إن احترام قوانين الجمهورية يترجم مبدأ سيادة الإرادة الشعبية، وبناء دولة الحق والقانون مرهون أساساً بتدعيم الممارسات الميدانية للديمقراطية الناشئة التي يتطلب تجسيدها احترام المبادئ العامة كالفصل ما بين السلطات، واستقلالية القضاء، والعمل على استقرار كل مؤسسات الدولة ولا سيما المنتخبة منها، وترقية مفهوم الخدمة العمومية تماشياً مع مبدأ «الإدارة في خدمة المواطن» ولرفع التحدي واسترجاع ثقة المواطن في مؤسساته المنتخبة كجزء لا يتجزأ من الدولة،

6- إن برنامج إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية بما فيها خوصصتها، يتطلب تحضير الميكانيزمات الضرورية لمعالجة وضعها الحالي بغية الحفاظ على القدرات الإنتاجية لجهازنا الاقتصادي وصيانتها، لما له من أهمية في الحفاظ على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

7 - ضبط استراتيجية على المدى المتوسط والبعيد لمعالجة المديونية العمومية الداخلية والخارجية حفاظا على التماسك الاجتماعي، خاصة وأن عوامل إقبال كاهل المديونية الخارجية قد تغيرت بعد تطبيق خيار الجزائر لاستقطاب الرأسمال الأجنبي، وكذا الشأن بالنسبة للمديونية الداخلية اعتبارا أن تطبيق الإصلاحات الهيكلية، يؤدي في نهاية المطاف إلى استرجاع التوازنات المالية الكبرى للاقتصاد، واستعادة الخزينة العمومية لدورها الأساسي في ظل اقتصاد السوق.

8- في نفس الإطار، ترقية الحوار الاجتماعي بين السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين لضمان نجاح مسار الإصلاحات والاستقرار الاجتماعي.

9- الإسراع في إيجاد الحلول الملائمة للإنطلاق في إنجاز الأشغال الكبرى ولا سيما المنشآت القاعدية منها لدفع حركية التنمية الاقتصادية.

10- الاهتمام ببعث حركية التنمية المحلية لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وترقية المناطق المحرومة والمتضررة من آفة الإرهاب.

11 - تدعيم حركية تنمية الجنوب ودفع فعالية الصندوق الخاص به.

سيدي الرئيس...

**السيد الرئيس:** والله هذا حق مشروع، لأن أعضاء التجمع الوطني الديمقراطي لم يتكلم منهم أحد، لذلك أطلب منكم منح حرية الحديث والتدخل لرئيس المجموعة البرلمانية لهذا الحزب، دعوه يواصل تدخله.

**السيد مختار حمدادو:** الفلاحة، تشكل الفلاحة في بلادنا قطاعا استراتيجيا وموردا اقتصاديا

3 - تحسين الإيرادات المالية للبلديات في إطار إصلاح الجباية المحلية.

4 - تنظيم الوصاية في علاقاتها مع المجالس المنتخبة.

سيادة الرئيس، إن تعزيز دولة القانون يفرض أيضا ترقية العمل البرلماني في إطار التكامل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في ظل احترام روح الدستور.

وفي نفس الإطار نؤكد على أن بناء دولة القانون يرتكز حتما على تعزيز وترقية كل مؤسسات الدولة.

وصدق من قال: «الرجال عاجزون عن ضمان المستقبل، بل المؤسسات وحدها هي التي تحدد مستقبل الشعوب».

سيادة الرئيس، بالنسبة للجانب الاقتصادي فإن رهان برنامج الحكومة يكمن في الإسراع بالنهوض بالإصلاحات الهيكلية الضامنة لوحدها دفع حركية الإنعاش الاقتصادي.

إن التحديات التي تنتظرنا في السنوات القليلة القادمة والمتمثلة في الحفاظ على استقرار الجبهة الاجتماعية، ورهانات دخول الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة، ومواجهة تحديات العولمة تستدعي رسم معالم استراتيجية لإصلاحات اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار الخطوط العريضة التالية:

1 - تكييف مسار الإصلاحات مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الوطنية.

2 - الإصلاح الشامل للنظام المصرفي والبنكي والجبائي.

3 - ترقية الاستثمار الوطني والأجنبي بوضع آليات تضمن تحفيز المستثمرين، ونذكر منها تخفيض نسب فوائد القروض.

4 - التمسك بسياسة اقتصادية مسؤولة ضامنة لمستقبل الأجيال بعيدة عن كل ديماغوجية وشعبوية.

5- الأخذ بالتدابير اللازمة والمستعجلة للتخفيض

من التدهور المستمر للقدرة الشرائية للمواطن والحد من توسيع ظاهرة الفقر واليأس.

التكنولوجية ومسايرة الثورة العلمية في ظل الحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية وثوابت الأمة.

سيادة الرئيس، أصبح الحفاظ على مكتسبات نظام الحماية الاجتماعية أحد الرهانات الكبرى في مسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي سيفرزها مسار الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية من جهة، ومن جهة أخرى الحفاظ على التوازنات المالية الكبرى في ظل اقتصاد السوق.

وإن يسجل التجمع الوطني الديمقراطي الوضع المزري الذي تشهده منظومتنا الصحية كأداة أساسية للحماية الاجتماعية، فإنه يدعو إلى ضرورة إنشاء لجنة وطنية لتقييم نظام الحماية الاجتماعية، وكذا المنظومة الصحية، لإيجاد الإجراءات الكفيلة بإرساء ديمومة هذه المكتسبات وترقيتها.

سيادة الرئيس، وفي نفس السياق فإن التجمع الوطني الديمقراطي يعبر عن اعتزازه بشهداء ثورة نوفمبر 1954 ومجاهديها، وحرصا منه في الدفاع عن قدسية الجهاد والمجاهدين والحفاظ على كرامتهم، فإنه يستنكر وبشدة الحملة المغرضة للنيل من مثل وقيم ثورة نوفمبر 1954 المجيدة، ومنه المساس بكرامة المجاهد وذوي الحقوق، ويدعو في هذا الشأن إلى الإسراع في معالجة الإجراءات العملية لتطبيق قانون المجاهد والشهيد.

سيادة الرئيس، إن المأساة الوطنية التي عاشتها بلادنا في العشرية الأخيرة تفرض على الدولة الجزائرية التكفل التام بكل ضحايا الإرهاب وذوي حقوقهم بما يحفظ لهم العيش في عزة وكرامة.

وفي هذا الصدد فإن التجمع الوطني الديمقراطي حرص ويحرص كل الحرص على واجب الدولة والمجتمع في التكفل الجدي والدايم تجاه هذه الفئة التي قدمت أعز ما تملك لتبقى الجزائر واقفة.

وعليه فإنه يؤكد على ضرورة إرساء قواعد تعميم ثقافة المحبة والتسامح بين كل الجزائريين والجزائريات في جزائر واحدة موحدة متصالحة

هاما، يمكن أن تكون له مساهمة جادة في تراكم الثروة، والتخفيف من حدة البطالة في أوساط الشباب والتقليص من عبء كاهل خزينة الدولة لفاتورة استيراد المواد الغذائية، وتحقيق الأمن الغذائي الذي أمسى يشكل رهانا حادا في ظرف أصبح فيه وسيلة هامة في سيادة الشعوب والأمم، ومن هذا المنطلق فإن وضع استراتيجية تنموية اقتصادية مستديمة للنهوض بالقطاع الفلاحي أصبح ضرورة ملحة، نظرا لما تكتسيه من أهمية في استقرار المناطق الريفية، ومنه فإن الفصل في مسألة العقار الفلاحي أضحي شرطا أساسيا لانطلاقة حقيقية نحو وثبة نوعية لتنمية فلاحية مزدهرة.

الجانب الاجتماعي، سيادة الرئيس، إن برنامجكم يأتي في جو اجتماعي متشجع يطبعه اختناق اجتماعي حاد قد يؤدي إلى عرقلة المسار الاقتصادي، وفي هذا الصدد فإن التجمع الوطني الديمقراطي يؤكد على عدم تكليف الأمة في سنتين أو خمس سنوات بتحمل نتائج الانزلاقات والاختلالات التي عرفتها بلادنا خلال أربعة عقود.

وندعو إلى إيجاد التدابير اللازمة للتخفيف من حدتها، كما نرى ضرورة التفكير في رفع القدرة الشرائية للمواطن، ومعالجة إشكالية الأجور.

المنظومة التربوية، لقد استلزمت تلبية مبدأ الحق في التعليم منذ الاستقلال جهودا مالية ضخمة لتلبية حاجيات المنظومة التربوية، إلا أن النقائص طفت على ساحتها في العشرية الأخيرة، كقلة الإمكانيات، وتدهور مستوى التعليم، والعجز في الهياكل والتأطير، وتردي وضعية المؤطر والمعلم والأستاذ، وأثرت سلبا على أدائها.

إن التجمع الوطني الديمقراطي إذ يشيد بالمجهودات التي تبذلها الدولة في معالجة وضع المدرسة، يبارك تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، ويأمل أن تكون نتائج أشغالها معبرة عن طموحات الشعب الجزائري في بعث مدرسة جزائرية متفتحة وعصرية بعيدة عن الحسابات والمزايدات السياسية لمواكبة النهضة

الشعب وأحكام التاريخ، فمنها مثلا ندوة الوفاق الوطني في 1996 التي كانت اللبنة الصلبة لإعادة صياغة المؤسسات الدستورية وبذلك شاركت جبهة التحرير الوطني في الانتخابات التشريعية بكامل وعيها ومطلق إرادتها، شاركت وهي تشعر بأنها تؤدي دورها في هذا المجلس التعددي واثلتفت مع غيرها في الحكومات المتعاقبة وظلت تدعم الائتلاف الحكومي بصدق وبدون حسابات سياسية. ولم تبخل لا بالإثراء ولا بالاقتراف ولا بالنقاش في كل تلك البرامج والمشاريع المعروضة على البرلمان طيلة هذه الفترة.

سيدي الرئيس، واليوم كذلك، نتشرف بمناقشة هذا البرنامج المقدم إلينا من قبل الحكومة الائتلافية بقيادة المناضل علي بن فليس.

إن هذا الاتزان والوضوح والشفافية في مواقف جبهة التحرير الوطني تمليه قناعتها بأن الأزمة التي ضربت البلاد تحتاج لمواجهة ومعالجتها إلى طبقة سياسية وتشكيلات سياسية واعية مسؤولة قادرة على التمييز وتملك من البصيرة ما يبعد البلاد عن انزلاقات وانتكاسات عرفنا نوعا منها وكاد أن يعصف بالبلاد والعباد.

السيد الرئيس، إن إعادة الأمل والطمأنينة التي استعادتها البلاد نتيجة الوئام المدني الذي تصادف أيامنا هذه الذكرى الأولى للاستفتاء الشعبي عليه. إن تثبيت دعائم الوئام المدني الذي يعتبر شجاعة في الطرح وبطولة في الإنجاز أعطى شعبنا مرة أخرى الدليل على أنه قادر على تضميد جراحه بنفسه، ويفك خيوط أزمته دون واسطة أو وساطة لأنه قرر في هبة واحدة أن ينتفض ويثبت للعالم أنه قادر على التحدي. إن استعادة الأمن وتحقيق المصالحة بين أبناء الشعب في حاجة ماسة إلى محو أسباب الفتنة والفرقة.

السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة، لقد أثبتت التجربة وعلى مر السنوات المتعاقبة فشل كل محاولات الإنعاش الاقتصادي وكل محاولات الدفع بالاستثمار الداخلي والخارجي لأن ذلك يعود أساسا إلى انعدام الشرط الأساسي الذي بدونونه

مع ذاتها في ظل سياسة الوئام المدني. سيادة الرئيس، في الختام فإن التجمع الوطني الديمقراطي إذ يعبر عن استمرارية وفائه لخدمة المصالح السامية للبلاد في إطار التفاهم والانسجام مع كل الشركاء السياسيين لرفع تحديات المرحلة الحالية وكسب رهانات المستقبل، فإنه يعرب عن مساندة البرنامج المستمد من برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، ويبيدي استعداداته للتعاون في إيجاد الشروط المناسبة لتجسيده ميدانيا للوصول إلى تحقيق غاية بعث الأمل عند كل الجزائريين في تشييد دولة الحق والقانون تحت شعار الوفاء والعمل والتضامن.

نشكركم على حسن الانتباه، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد مختار حمدادو ونختم هذه الجلسة بتدخل السيد مدني برادعي فليدفضل مشكورا.

**السيد مدني برادعي:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة رجال الإعلام، السادة الحضور، السلام عليكم.

فرصة أغتنمها لأقدم تهاني الحارة باسم المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني إلى السيد رئيس الحكومة وأعضاء حكومته على الثقة التي حظيتم بها من طرف السيد رئيس الجمهورية، إن هذه الفرصة المتاحة بمناسبة تقديم عرض حول برنامج الحكومة تمكنا من معرفة الآفاق التي يفتحها هذا البرنامج لدفع بعجلة النمو..

السيد الرئيس، إن جبهة التحرير الوطني تتميز عن غيرها بمواقفها الثابتة التي لا تهمل الأحداث الظرفية، ولكن في نفس الوقت تركز أسس العمل السياسي الثري والمجدي والذي يصمد أمام تقييم

فإننا نفهم ونتفهم إرجاء الحكومة لوضع تصور يأخذ بأسباب النجاح في مشروعها هذا إلى غاية انتهاء لجنة إصلاح المنظومة التربوية التي نصبها السيد رئيس الجمهورية في منتصف هذه السنة، ذلك أن القضية التربوية بكل أبعادها بين أيدي أهل الاختصاص وذوي الشأن، وهذا لا يمنعنا من أن نشارك الحكومة في ثقتها إزاء هؤلاء الرجال العاكفين على هذا الملف وبالمناسبة سيدي الرئيس، فإن تصورنا واضح في أمهات قضايا التربية والتعليم وثوابتنا في ذلك هي الثوابت الدستورية وعليه تعزيز ديمقراطية التعليم ومجانيته وتعميمه وتعريبه وتفتحه على لغات العالم التي تأخذ بناصية العلوم والتكنولوجية تماشياً مع متطلبات العصر.

سيدي الرئيس، إننا نعتبر المرفق العام أو بالأحرى التعليم العمومي مكسباً يعزز على الدوام ويتوسع باستمرار ويرتب في أولويات الحكومة على الدوام...

**السيد الرئيس:** نحن نتعامل معك كعضو من أعضاء مجلس الأمة وليس كرئيس كتلة.

**السيد مدني برادعي:** سيدي الرئيس، إنني أتكلم باسم الكتلة.

**السيد الرئيس:** لم تكن هناك تدخلات من أعضاء التجمع الوطني الديمقراطي ولهذا منحت رئيس الكتلة مدة أطول.

**السيد مدني برادعي:** أطلب منك أن تمنحني 10 دقائق إضافية.

**السيد الرئيس:** لا يمكنني ذلك، أرجوك.

**السيد مدني برادعي:** أنا رئيس كتلة وأتكلم باسمها.

لا يتحقق ما ذكرناه وهو الأمن والاستقرار الكفيلان بضمان كل استثمار وكل إنعاش اقتصادي.

السيد الرئيس، إن جبهة التحرير الوطني التي تجندت فساهمت في صنع الوئام المدني ترى بأن الفرصة ملائمة لإقلاع اقتصادي يعيد الاعتبار للآلة الاقتصادية المعطلة وتحقيق الاستثمار الذي ظل يتراوح مكانه، ذلك أن عوامل النهضة متوفرة وبوادر استقرار أكيدة، واستعداد للمبادرة خلاق وعزم حكومتكم أكيد، وانفراج دولي من حولنا مأمول وأنه كي يعجل بذلك ينبغي على هذه الحكومة أن تفعّل مؤسسات البلاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن تتعامل مع الشركاء بأسلوب يشجع على تجنيد الطاقات الكامنة في المجتمع، وأن كسب الرهان يتوقف على تطبيق هذه البرامج الطموحة لتخفيف البطالة بالحفاظ على مناصب الشغل الحالية وإحداث مناصب شغل أخرى تفتح الأمل أمام الشباب الذي ملّ الانتظار لأن غاية كل نشاط اقتصادي هو الإنسان ثم الإنسان.

السيد الرئيس، العدالة، لا يمكن أن أنهى النقاش حول عرضكم الثري دون التنويه بما ورد فيه عن موضوع إصلاح العدالة وعزم حكومتكم على تقديم النصوص الضرورية لتجسيد هذا المسعى ونؤكد في هذا الصدد - نحن في جبهة التحرير الوطني - على استقلالية القضاء وأن تكون العدالة منصفة للمظلوم محقةً للحق يتمتع فيها القاضي الذي يجب أن يكون مؤهلاً لأداء هذه المهمة النبيلة والخطيرة والذي ينبغي أن يكون محمياً من كل الإغراءات.

وإن كنا ندعو إلى استقلالية القضاء بكل أبعادها فإننا نرفض أن تستعمل هذه الاستقلالية للاستبداد بالحكم حتى لا يضيع هدف إصلاح المنظومة القضائية الذي يعول عليه في استرجاع ثقة الشعب بوطنه ودولته، هذه الدولة التي رفعت شعار دولة الحق والقانون وباختصار فأنا لأقول دعوا القاضي بلا رقيب ولا حسيب.

السيد الرئيس، المنظومة التربوية، انطلاقاً من المقولة «إن مجتمع الغد يصنع في المدرسة اليوم» وما دامت المدرسة على هذه الأهمية وبهذه الخطورة

العادلة في العالم وبحكم انتماء الجزائر إلى الأمة العربية وإلى القارة الإفريقية فإننا ندعم المساعي المبذولة من أجل المصالحة العربية الشاملة للنهوض بأممتنا بما يتلاءم مع قدراتها الهائلة في عصر تعددت فيه التكتلات، وذلك على أساس تكامل المصالح العربية وترايط المصير كما نؤكد على عزيمة شعبنا في بناء المغرب العربي كحلم طالما طارد الأجيال السابقة، وعلى مواصلة سياسة حسن الجوار كأسلوب حضاري في التعامل بين الشعوب، واعتماد سياسة صداقة وتعاون مع كل الأطراف على أساس توازن المصالح والاحترام المتبادل... لم أنه بعد سيدي الرئيس.

(تصفيق)

**السيد الرئيس:** أنت، ستخلق لي مشاكل مع أطراف أخرى، أنا لا أسمح بهذا إن أردت أن تلخص تدخلك فلك نصف دقيقة وانتهى.

**السيد مدني برادعي:** سأسحب كلمتي، انتهى الأمر.

**السيد الرئيس:** أنت غاضب؟ هذا من حقلك، وأنا كذلك غاضب، يا سيد مدني، لماذا تفرض علينا أموراً كهذه في آخر لحظة؟ لماذا لم تعلمني من قبل؟ لماذا سلمت لي في آخر دقيقة ورقة كهذه؟ هذا غير ممكن!

**السيد مدني برادعي:** لقد بعثت لك رسالة وحسب علمي فإن الوقت متساو فيما يخص تدخل رؤساء الكتل ولكنك لم تمنح لنا الوقت الكافي، فإن لم يتدخلوا فهذا شأنهم.

أما من تدخل من كتلتي فهو يعتبر تدخلا شخصيا حسب الجهة أو الولاية التي ينتمي إليها وأنا أتدخل باسم الكتلة وكونك لم تمنحني الوقت الكافي شكرا، ليس لدي ما أفعله.

**السيد الرئيس:** شكرا، بهذا...

**السيد الرئيس:** كنا قد اجتمعنا بالأمس مع هيئة التنسيق ولم تطرح هذه القضية، فلا تفاجئني اليوم وتضعني أمام الأمر الواقع، لقد تم الاتفاق على أن يتكلم واحد باسم التجمع الوطني الديمقراطي أما فيما يخص جبهة التحرير الوطني فقد تكلم أعضاء منها كثيرون ما شاء الله ونحن كلنا (F.L.N) وبالتالي سأعطيك خمس دقائق.

**السيد مدني برادعي:** بل امنحني عشر دقائق. إن تطور وسائل الإعلام ووسائل العلم الأخرى يجعلنا نؤكد على ضرورة الاستفادة منها في مؤسساتنا التربوية بإنصاف لأن التعليم التقليدي لم يعد كافيا ليعيش أبنائنا عصرهم دون أن يكونوا غرباء فيه وحتى لا تغمرهم العولمة وتغيّبهم أو تبتلعهم بأفواهاها المتعددة.

إني لا أغادر هذا الميدان - سيدي الرئيس - دون أن أؤكد على دعم المؤسسات التربوية بالإمكانات الضرورية وجعل المدرسة معلما متميزا. كما أن إشارات وعمال التربية أصبحوا في حاجة إلى مراجعة أجورهم وأوضاعهم الاجتماعية حتى يتبوأوا المكانة اللائقة بهم.

وما يقال عن قطاع التربية يقال عن قطاعات التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني إذ لا يتسع المجال لسرد همومهم وتعداد حاجاتهم.

(تصفيق)

**السيد الرئيس:** السياسة الخارجية، وبشأن السياسة الخارجية فقد منح دستور 96 صلاحيات تحديدها وتوجيهها إلى رئيس الجمهورية لما لها من تأثير مباشر على مكانة البلاد بين الأمم، ومصداقيتها وسمعتها وحماية مصالحها العليا، فإننا نسجل بكل ارتياح النتائج المعتبرة التي حققتها جهود السيد رئيس الدولة في هذا المجال بجدارة عالية وبفضل خبرة طويلة معترف بها وعمل دون هوادة، وإننا نساند مساندة كاملة ماجاء في برنامج الحكومة خاصة وأن كل محور من محاورها ينطبق تماما مع مبادئ حزبنا ويندرج في سياق تقاليد شعبنا في الدفاع عن القضايا



**السيد الطاهر زبيري (نقطة نظام):** سيدي الرئيس، نقطة نظام، وهي مجرد طلب فقط، فحُبِّدًا لو أضفت له دقيقة ونحسم الأمر كاملا، شاملا، وبارك الله فيك.

**السيد الرئيس:** لقد منحته دقيقة ولكنه رفضها، ياسيد الطاهر زبيري. إذن بهذا تنتهي كل تدخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، وأذكركم بعدد المسجلين الذي بلغ 33 متدخلا. أما رد السيد رئيس الحكومة على انشغالات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، فسيكون غدا إن شاء الله على الساعة الثالثة مساءً، مرة أخرى أجدد تأسفي للسيد مدني برادعي فهو شخص طيب، فلا تنزعج وقدر الوضع الذي أنا فيه. فإلى الغد على الساعة الثالثة مساءً وأشكر الجميع على حضورهم.. تفضل.

**السيد مدني برادعي:** لو كانت كلمتي خاصة وشخصية، لكنت سحبتها عن طيب خاطر ولكنها كلمة الكتلة وهي تعبر عن موقف الحزب.

**السيد الرئيس:** سينشر هذا الاحتجاج في الجريدة الرسمية للمداوولات، كأنك تعتبر موقفي غير عادل؟! الجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة السابعة والدقيقة الثالثة مساءً.**

**محضر الجلسة العلنية الخامسة  
المنعقدة يوم الإثنين 04 رجب 1421 هـ  
الموافق 02 أكتوبر 2000م.**

الموقرة نساءً ورجالاً، الذين عبّروا أثناء المناقشة عن تقديرهم وثقتهم، وأبدوا دعمهم للبرنامج الذي كان لي الشرف العظيم أن أعرضه على جمعكم الموقر. ذلكم البرنامج الذي تم وضعه في إطار تنفيذ مسعى السيد رئيس الجمهورية، الذي صادق عليه الشعب الجزائري بأغلبية ساحقة.

وتؤكد الحكومة أن الملاحظات الحساسة المقدّمة من جانب أعضاء المجلس، ستؤخذ بالاعتبار عند تطبيق البرنامج.

أمّا فيما يخصّ المداخلات المتعلقة بالجوانب القطاعية، فسيتم دمجها ضمن انشغالات مختلف الدوائر الوزارية المعنية.

وسيتبع هذا البرنامج بمقترحات قطاعية تطبيقية، تضطلع بإعدادها الوزارات، مع تحديد دقيق للتدابير المزمع اتخاذها لتجسيد الأهداف المسطرة، مصحوبة برزنامة آجال بالنسبة لكل عملية.

وتتضمن خطط العمل القطاعية التابعة للوزارات، جميع التدابير ذات الطابع التشريعي والتنظيمي والهيكلية، تكون مصحوبة برزنامة تضبط آجال الإنجاز.

هذه الطريقة ستمكننا من التقدم تدريجياً، وبتبصرٍ وعقلانية، على طريق تحقيق المراحل التي يتضمنها تطبيق هذا البرنامج.

وعلى صعيد آخر، سيتمّ تنفيذ هذا البرنامج بمشاركة أعضاء مؤسستكم في إعداد مختلف القوانين المرتقبة، وكذلك أثناء اللقاءات التنظيمية التي ستجمع الحكومة بهيئات مجلس الأمة.

سيادة الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل، أودّ أن أركّز في رديّ هذا، على الانشغالات التي اعتبرتموها بالغة الأهمية، والتي طلب الكثير من بينكم أن يعار لها اهتمام

**الرئاسة:** السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

**تمثيل الحكومة:** السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثالثة والدقيقة السادسة والثلاثين مساءً.

**السيد الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

أرحب من جديد بالسيد رئيس الحكومة وأعضاء حكومته. بعد نقاشات وتدخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة لبرنامج الحكومة، نستمع اليوم إلى ردّ السيد رئيس الحكومة حول الاستفسارات والانشغالات التي طرّحت أثناء المناقشة، وأحيل الكلمة مباشرة إلى السيد رئيس الحكومة، فليفضل مشكوراً.

**السيد رئيس الحكومة:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على الرسول الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، أود بادئ ذي بدء أن أقدم شكري لجميع أعضاء هذه المؤسسة الموقرة الذين كانت لهم تدخلات أثناء مناقشة برنامج الحكومة.

ويطيب لي أن أؤكد أن العديد منكم قد قدروا بروح عالية من المسؤولية المشاكل التي يتعرض لها بلدنا، وعبّروا بموضوعية عن تطلعات المواطنين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فباسمي الشخصي وباسم الحكومة، أتوجّه بالشكر والامتنان لجميع أعضاء هذه المؤسسة

من أجل دحض جميع محاولات المساس بالانسجام الاجتماعي المتمثلة في مظاهر الانحراف الخبيثة والخطيرة، كالحقرة، والمحابة، والجهوية والرشوة، والتبذير، ومختلف السلوكات السلبية، والآفات الاجتماعية الأخرى، التي أثرتموها خلال نقاشكم الثري.

سيادة الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل، إن التوصل إلى انسجام اجتماعي أوسع لا يمكنه أن يتأتى إلا عن طريق إدارة فعّالة وناجعة .

وانتهاج أسلوب تعامل بين الإدارة والمواطنين يرتكز على البحث عن حلول من شأنها التقليل، بل إزالة الضغوط التي يواجهها المواطن في حياته اليومية، سيشكل أحد المحاور الأساسية لبرنامج إعادة تقويم عمل الإدارة التي تنوي الحكومة ترقية لصالح المواطنين، كما أن إدخال تحسينات على العمل الإداري من شأنه أن يؤثر تأثيرا إيجابيا ولموسا على معيشة المواطن اليومية.

وفي هذا المنظور، ستعمل الحكومة على إعادة الاعتبار للإدارة من خلال العمل على تحسين فعالية تنظيمها من جهة، وتشجيع بروز قدرات التخاطب الإدارية من جهة أخرى، وأخيرا من خلال ترقية الشفافية في عمليات اتخاذ القرارات على كافة المستويات.

إن الجهود التي ستقدم من أجل تحسين أداء المؤسسات الإدارية، على المستوى المركزي والمحلي، من شأنها أن تؤثر تأثيرا إيجابيا في ذهنيات المواطنين وإعطاء مصداقية أكثر للدولة.

وهكذا فإن الإدارة التي هي بمثابة التعبير اليومي عن الدولة، سوف لا تبقى متخلفة عن الحركة الواسعة، للتغيرات الطارئة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وسيتم تكييف الإدارة مع هذه التطورات بحيث سيدمج عملها ضمن سياق واسع لتنمية قدراتها التنظيمية.

وإن الحكومة لمقتنعة بأن الإدارة الناجعة هي وحدها الكفيلة بخدمة مصالح الدولة والمواطنين

خاص، بل حتى نوع من الأولوية. ويتعلق الأمر هنا بانشغالات تخص توطيد دعائم دولة الحق والقانون والوثام المدني، وتلك التي تهم مسار الإنعاش الاقتصادي، وأخيرا تلك المتعلقة بالمجال الاجتماعي.

ولقد احتل الانشغال الخاص بدعم دولة الحق والقانون حيزا واسعا أثناء المناقشة.

ويشكل الوثام المدني ودولة الحق والقانون الغايتين الأساسيتين لمشروع شامل، يتعين علينا أن نساهم جميعا في تشييده، لرفع مستوى رفاهية المواطن الجزائري.

إن بدون وثام، وبدون دولة حق وقانون، فإن ازدهار المواطن الجزائري سيكون بالتأكيد ضربا من الوهم، ودولة القانون التي نطمح إلى دعمها، تركز على عدالة قوية وفعّالة، وذات مصداقية، يكون فيها سلطان القانون ومساواة الجميع أمامه، القاعدتين الكفيلتين بإعادة ثقة المواطن في مؤسّساته.

إن عدالة متجددة ومعاصرة يخدمها قضاة وأعوان عدالة يتمتعون بالكفاءة والنزاهة، عدالة مبنية على الإنصاف واحترام الشرعية، عدالة فوق الجميع لا تشوبها شائبة، لهي الضمان المؤكّد لإرساء قواعد دولة الحق والقانون، تساعد على سير المؤسسات سيرا منسجما، وتمكّن المواطنين من ممارسة حرياتهم ممارسة طبيعية في نطاق القانون. ومن ناحية أخرى، فإن تطبيق توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة وإنشاء الورشات المبرمجة سيعكسان إرادة الحكومة في الشروع، بمساهمتكم، في التحويلات الكبرى، التي يتطلبها قطاع العدالة، ليكون في مستوى المسؤوليات الملقاة على عاتقه داخل المجتمع وداخل الأمة.

وعلاوة عن كون سياسة الوثام المدني ترمي إلى استعادة الأمن إلى بلادنا بشكل نهائي، فإنها ستتمكن أيضا من استعادة التماسك الوطني بكامل معناه.

وإيماننا من الحكومة بأن الوثام المدني سيخرج من ذلك أكثر دعما، فإنها تسعى جاهدة في عملها،

بجلب المستثمرين الوطنيين والأجانب، وتحقيق أحسن نتيجة اقتصادية.

كما أنها تتمحور حول استعدادنا للتفتح الحتمي على العالم، في ظروف تأخذ في الحسبان مصالحنا الوطنية والبحث عن شراكة ذات مصداقية، باستجلاب رأس المال الأجنبي المفيد لكلا الطرفين، وأخيرا توسيع القدرات الوطنية لتلبية الطلب الكبير على مناصب الشغل، وإبعاد شبح البطالة التي بلغت حدا مقلقا.

لقد اختارت الحكومة منهج الفعالية الاقتصادية، لأنه السبيل الذي يفضل في عالم اليوم، الكمال والتنافس الجامح، ويضمن النمو المستمر، المبني على أساس خلق الثروات، ومناصب الشغل.

إن الخيار من أجل تسيير سليم وصارم للمالية العمومية، وتطوير حماية وطنية أوسع، من تقلبات سعر موردنا الوحيد للصادرات، والتوسيع من قدراتنا على تصدير منتوجات أخرى، وتقويم جهازنا الاقتصادي الذي بات هشا نتيجة تقادمه والنقص في توظيفه، والاستعداد لإقحام معايير التسيير العالمية في نظامنا المصرفي وأخيرا التنظيم المواتي لاندماجنا ضمن الاقتصاد العالمي، كل هذا يشكل المحاور الهامة للبرنامج الاقتصادي الذي تعتزم الحكومة تنفيذه، تلبية لحاجيات السكان في ميادين الشغل والموارد والرفاهية وتحقيق الأمن الاقتصادي الوطني.

وسيرتكز الإنعاش الاقتصادي على التغيير النوعي في القطاع الاقتصادي العمومي وتطوير المبادرات الخاصة، سواء الناجمة عن رأس المال الوطني أو عن رأس المال الأجنبي.

وبهذا الخصوص، ستعمل الحكومة على تشجيع الفرص المساعدة على توسيع الاستثمارات وتجسيدها في الميدان، وكذا تطوير السوق المالية، بهدف تمويل الاقتصاد، عن طريق التغيير وإدخال التحسينات الضرورية والمجدية في نظامنا المالي ومنظومتنا المصرفية.

وفيما يخصها، ستشهد قطاعات الصناعة، والزراعة، والسياحة، والطاقة، والمناجم، والمنشآت

على أكمل وجه، وأن نجاح برامج التنمية سواء أكانت على المستوى المحلي أو الوطني، يبقى مرهونا بمدى فعالية الإدارة.

إن النوعية الحسنی لتدخل الدولة التي تعتزم الحكومة الوصول إليها من خلال برامجها تتمثل أساسا في تلبية حاجيات المواطنين، حيث تنوي إشراكهم على مستويات رفيعة من المساهمة في تسيير الشؤون العمومية والمرافق العامة داخل الجماعات التي تشكل الفضاءات والمجالات الطبيعية لحياتهم.

وعليه سيحظى الوظيف العمومي بآليات تشريعية ستساهم في تهمين القطاع، فيما ستسند مهمة خدمته لرجال ذوي كفاءات مؤكدة، يتسمون بالنزاهة، وتحدهم في ذلك روح خدمة الصالح العام والمصلحة العامة.

هذا، ولأن الحكومة تُدرج هذا الانشغال في الإطار الأوسع والأعم، لتوطيد دولة الحق والقانون، فستعمل على منح ملف إعادة تأهيل الإدارة طابع الأولوية والأهمية القصوى.

إن الجماعات المحلية هي في حاجة ماسة إلى التطهير، والدعم، والتقويم.

وبما أن مصداقية الدولة تُقدر إيجابا أو سلبا على مستوى الجماعات المحلية، ولأن هذه الأخيرة، فيما يخص توزيع الصلاحيات، مكلفة بالقيام بالواجبات المترتبة عن تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، فستتخذ الحكومة التدابير الضرورية، للزيادة من فعالية الخدمات التي تقدمها البلديات، وذلك من خلال العمل على تحسين أدائها ونوعية الخدمات التي تقدمها.

سيادة رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، لقد أثارت النقاشات، نقاشاتكم هنا الطابع الضروري والمستعجل لعملية الإنعاش الاقتصادي الذي كان موضوع انشغالات كثيرة، وبهذا الصدد أشير إلى أن العناصر الأساسية لسياسة الحكومة الاقتصادية، تتمحور بالتحديد حول البحث عن فعالية أكبر للجهاز الاقتصادي، وترقية فضاء ومحيط كفيين

المبنية على معاهدة النمو الهادفة، وإلى القضاء على رواسب الأزمة الاقتصادية التي ما تزال قائمة في البلاد منذ عدة سنوات.

تلکم هي - وبعد الرد على التساؤلات المثارة - أبرز عناصر الاستراتيجية الاقتصادية التي تنوي الحكومة ترجمتها على أرض الواقع من أجل استئناف العهد مع النمو.

سيادة الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، لقد احتل الجانب الاجتماعي قسطاً هاماً من مداخلاتكم في النقاش، والحكومة تقدّر جيداً الصعاب التي يواجهها المواطنون في حياتهم اليومية، على مستوى تمدنر أبناءهم ومزاولة دراستهم، والضغط في مجال السكن، والتكفل الطبي في المستشفيات، والحصول على منصب شغل، وتوفير المياه والغاز والكهرباء خاصة في المناطق القروية، وغلاء المعيشة، وتضاؤل القدرة الشرائية، وفساد البيئة العمرانية، والنقص في بعض الوسائل الثقافية الجماعية، الموجهة للشبان والكبار. إن الحكومة التي تقدّر هذه الصعاب، تشاطرکم تماماً هذه الانشغالات التي تفضلتم بطرحها طيلة النقاش المخصّص لبحث برنامج الحكومة.

وإنها لواعية تمام الوعي، بأن العدالة الاجتماعية تمثل في الوجدان الوطني عنصراً حاسماً، بالنسبة للعلاقات السائدة بين المواطن والدولة.

لقد كانت الدولة الوطنية الجزائرية في مطلبها القديم العهد دائماً تواقّة إلى العدالة الاجتماعية، ذلك المثل الأعلى الذي ضحى من أجله أبائنا بالوسائل بالنفس والنفيس، خلال حرب التحرير الوطني المجيدة من أجل استعادة السيادة الوطنية.

وإن الحكومة الواعية أيضاً، للحرمان الذي يكابده المعوزون وللظروف المعيشية الصعبة في حياة العدد الكبير من المواطنين، الأمر الذي ينبذه وجداننا وتقاليدينا وقيمنا، لعاقدة العزم على منح الجانب الاجتماعي الأولوية، وما يقتضيه من الوسائل، على قدر ضخامة ظاهرة الفقر والبطالة والهشاشة والإقصاء، وكذا على السهر على أن

الأخرى، إنجاز برامج ستسمح لها بتحقيق التحولات الضرورية ولا سيما توسعها. وفي هذا الصدد، فقد ضمنت الحكومة الوثيقة التي سلّمت لكم توضيحات حول المناهج العملية المزمع انتهاجها لتحقيق الإصلاحات، وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، في مختلف قطاعات الحياة الوطنية.

وفي الميدان الاقتصادي، فإننا نسعى ونطمح لبلوغ أهداف الفعالية، والمنافسة، والمرونة، والقابلية للإبداع.

أما بالنسبة للأعمال المضنية، التي ينبغي خوضها حتى يسلك اقتصادنا سبيل النمو، فهناك عنصران أساسيان سيضافان إلى جملة التدابير الهيكلية والتشريعية، والنظامية، والتنظيمية المنصوص عليها في برنامج الإصلاح الاقتصادي. ويتعلق الأمر هنا بالمسائل الخاصة بترقية فضائل العمل، وبضرورة تغيير الذهنيات.

والمقصود في هذا الإطار هو السعي من أجل أن يسترجع العمل المنتج، قيمته المثالية، التي لا يتحقق بدونها أي تقدم ولا تقويم ملحوظ.

ويتعيّن على المتعاملين والشركاء الآخرين داخل الهياكل الاقتصادية، والمؤسسات الإدارية، والجماعات المحلية، والدوائر الأخرى، أن يعدلوا عن ممارسات التسيير القديمة، حتى يتكيفوا مع مقتضيات المحيط الاقتصادي الجديد، الذي تهيمن عليه عصرنة الإدارة، والجهد، وحبّ النجاح.

وسيتّم تثمين اقتصادنا ليستجيب لمقتضيات النمو الاقتصادي، مع السهر على تطوير النزاعات الاجتماعية، وضمان التوزيع العادل للمدخل الوطني على مجمل أفراد المجتمع، بحيث تكون الخيرات الاجتماعية لصالح العدد الأكبر من المواطنين.

ونجاح هذه الديناميكية، يبقى مرهوناً بضرورة توفرّ المزيد من الصرامة والاستقرار، والثقة، والنزاهة والهدوء.

وستظل الحكومة في الإصغاء للشركاء، وستقاسمهم في نفس الوقت كلّ الطموحات

سلبا على النمو الاجتماعي، والتي قد تنجم عن كل ما من شأنه مناقضة برنامج الإنعاش الاقتصادي. وستلجأ الحكومة إلى طروحات اجتماعية جديدة حيث إن التصورات المطروحة إلى اليوم أظهرت محدوديتها، وذلك أن الإشكالية الاجتماعية في بلادنا قد شهدت في هيكلها تحولات عميقة خلال السنوات الأخيرة.

وستهدف السياسة الاجتماعية التي تنفذها الحكومة إلى بروز نظام اجتماعي ذي طابع إنساني، يتماشى مع قيمنا ومبادئنا، تلك المبادئ التي رسخت أسس دولتنا ووطننا.

وبالعمل على إيقاف تدهور الظروف المعيشية للمواطنين، والحد من اللامساواة، وإزالة رواسب التصرفات غير العادلة والتقليل من الفوارق الاجتماعية بين فئات السكان، سنتمكن من تعزيز آمال المواطنين.

وستسعى الحكومة إلى تحقيق هذه الأهداف، لأنها كذلك ترى دورها، ومهمتها في خدمة المجتمع والمواطنين.

وستولي اهتماما كبيرا لتحسين ظروف معيشة المواطنين، وتقديم أحسن الردود الممكنة على المطالب الاجتماعية.

ومن الآن، تعلن الحكومة إرادتها القوية، لتحسين قدرة المواطن الشرائية، ذلك أن هذه المسألة الهامة هي التي تحكم توازن السكان والمجتمع.

وفي ميادين السكن، والصحة، والتربية، والشغل، والتعليم العالي، والبحث العلمي، والحماية الاجتماعية، والاتصال، والشبيبة، والثقافة والتي طرحتم معاينة موضوعية بشأنها، ولا حظتم ضخامة الجهود التي ينبغي بذلها، فلقد سجلت الحكومة ملاحظاتكم واقتراحاتكم خلال المناقشات، وهي عاقدة العزم على إدماج وإدراج هذه الملاحظات ضمن هذه الاهتمامات القطاعية لمختلف الوزارات.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، أود في ختام كلمتي، أن أشكر من جديد، باسمي وباسم الحكومة، جميع الذين تناولوا، في النقاش، مواضيع هامة وأساسية،

يستفيد منه فعلا المعنيون به دون سواهم. وتقوم المحاور الكبرى للسياسة الاجتماعية التي تنوي الحكومة تطبيقها على ما يلي: تعتزم الحكومة، في البداية، تحسين الميزانية الاجتماعية من حيث فعاليتها، نظرا لكون 25 بالمائة من ميزانية الدولة الحالية، مخصصة لتمويل الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي.

وهكذا سيحدث تحسن في ظروف معيشة المواطنين، بفضل انطلاق مشاريع تنموية، وبرامج إنجازات جديدة.

ثم ستركز الحكومة اهتمامها على تحقيق مختلف أوجه السياسات العمومية، وترقيتها للحد، بشكل ملحوظ، من التفاوت الموجود بين مستوى الخدمات وما ينتظره المواطنون.

كما سيتم من ناحية أخرى، تطوير السياسات الجوارية صوب المواطنين الذين سيصبحون على دراية تامة بالبرامج الاجتماعية.

وبمساهمة المؤسسات المعنية، والجماعات المحلية، ستعنى الحكومة بإعداد ميثاق اجتماعي حقيقي، على شكل عقد معنوي واجتماعي في آن واحد، للتخفيف من حدة الشدائد التي تعانيها الفئات الأكثر حرمانا.

وأخيرا، ستسهر الحكومة على محو أشكال الانحرافات الاجتماعية، والحد من الجيوب المسببة للاختلالات الاجتماعية، والمؤدية إلى السلوكات الهامشية، التي كثيرا ما تزيد في خطورة الانزلاقات الاجتماعية.

كما ستعمل الحكومة، من جهة أخرى كذلك، على تشجيع مشاركة الحركة الجمعوية، مشاركة نشيطة، قصد التكفل الفعلي والناجع بمشاكل المواطنين وانشغالاتهم.

سيادة الرئيس المحترم، أيتها السيدات، أيها السادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، إن هذا البرنامج الاجتماعي يهدف في مغزاه إلى تعزيز الانسجام الاجتماعي.

من مسؤولية الحكومة في نفس الوقت الإشارة إلى ضرورة التأكيد على المخاطر الكبيرة المؤثرة

سيداتي، سادتي، إذا كان لابد من كلمة في ختام هذه الجلسات، فإنني أخصها:  
أولاً: في تجديد التهنئة للطاقت الحكومية متمنيا لهم - باسمكم جميعاً - التوفيق في أعمالهم التي سيباشرونها في الميدان تحت الشعار الذي اختاره رئيس الحكومة، وهو شعار يحمل معاني الطموح والتحدي.. إنه شعار «الفعالية».

ثانياً: إذا كان الدستور - كما تعلمون - ينص على أن رئيس الحكومة يقدم عرضاً أمام أعضاء المجلس ولا يلزمنا بالمناقشة والتصويت، فإنني أعتبر أن تدخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس في مناسبة كهذه تعكس أمرين أساسيين:

- الأول: حرص الأعضاء على التعبير عن انشغالات وهموم المواطن، وهنا أثنى العناية التي أولها برنامج الحكومة للجماعات المحلية، ويبقى مقياس الفعالية هو الميدان، بالتعاون مع البرلمان وتحت رقابته، الرقابة البناءة التي تتميز بروح المسؤولية.  
- الأمر الثاني: هو أن هذه المناقشة، التي اعتمدناها تقليدياً إيجابياً مدعماً لآفاق مسارنا الديمقراطي تبرز بعداً بيداغوجياً في علاقة مؤسستنا بالجهاز التنفيذي.

ثالثاً: إن تعزيز الوئام المدني الذي شكّل محورا أساسياً في برنامج الحكومة، يتطلب مزيداً من التجنيد لتكريس المفهوم الفلسفي والفكري لثقافة السلم.. وترسيخها في السلوك الفردي والجماعي بترقية المواطنة والحس المدني.

إن مسعى الوئام المدني الذي تحقق من منطلق قوة الدولة، يحتم استمرار اليقظة لتطويق أولئك الذين مازالوا يصرون على اقتراح الجريمة، ويستهدفون المواطنين في العديد من المناطق مثلما حدث أخيراً في ولايات تيبازة، عين الدفلى، تيزي وزو، ومعاقبتهم بكل الصرامة التي يتطلبها واجب الدولة في حماية الأفراد والممتلكات.

وبالتأكيد فإن تركيز برنامج الحكومة على قوة العدالة وصرامتها، وترشيد المرفق العمومي ومحاربة الحرمان والفقر، سيعزز هذا المسعى، ويُنعش الأمل ويحقق - تدريجياً - الثقة في الأداء

تخص الحياة الوطنية، وتحدهم في ذلك روح المسؤولية السامية والإرادة الفعلية، في إشعاع رؤية اجتماعية، لمسعى يتعين على الحكومة ومجلس الأمة الاضطلاع به معاً مستقبلاً.

سيادة الرئيس المحترم، السيدات والسادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة، لقد قدمت الحكومة البرنامج، الذي تم بحثه وتعديله على ضوء الملاحظات المسجلة، لكن مهما كانت وجهة البرامج، تبقى صفة الرجال المكلفين بتطبيقها المعيار الأساسي للتحكم في نجاحها.

وعلى هذا، فمن المفيد النداء إلى روح القيم، تلك الروح التي تتأكل على ما يبدو، حتى يقوم كل مسؤول وكل إطار وكل موظف بالنقد الذاتي، مراعاة لما يستطيع أن يقدمه لشعبه، ولوطنه، ومراعاة لما يطلبه منه شعبه.

ذلك أن التفاني في أداء العمل، واحترام الدولة، واحترام قيم الدولة، واحترام ثقافة الدولة والإخلاص للدولة، يجب أن تواكب كلها في المستقبل الكفاءة والنزاهة، لدى أولئك الذين سيكون لهم الشرف العظيم والمسؤولية الثقيلة لخدمة الدولة على جميع المسؤوليات.

وإن الحكومة وهي مقتنعة بأن الكثير من الإطارات، وأعوان الدولة يتحلون بهذه الصفات، لمتيقنة بأن برنامجها سيجسد في الميدان على الأسس التي تم عرضها على حضراتكم.

وعلى كل حال، فإنها تلتزم فيما يخصها، بالعمل على أن يتحقق ذلك، باذلة كل ما استطاعت من طاقة وجهد، خدمة للجزائر ووطننا المفدى، ولشعبنا الأبى الذي ينتظر منا جميعاً كل الخير، كل الخير، كل الخير، (من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن، فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون) صدق الله العظيم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
(تصفيق)

السيد الرئيس: باسمكم جميعاً أشكر السيد رئيس الحكومة على هذا الرد القيم.

الحكومي، ولنا كل الثقة في صدق الإرادة ونبيل المقصد.

مرة أخرى أرجو لرئيس الحكومة وطاقمه كل التوفيق والنجاح.

مرة أخرى، سيدي رئيس الحكومة، السادة الوزراء، أتمنى لكم كل التوفيق والنجاح وأقول بلا مبالغة: «نحن معكم» في هذه المرحلة الصعبة، فالمسؤولية على أكتافنا جميعا وليست على أكتاف الحكومة فقط.

وفي آخر هذه الجلسة، وأمام ما يتعرض له الفلسطينيون من قمع وإرهاب واعتداءات إسرائيلية وخرقها للشرعية الدولية، يبادر مجلس الأمة بإصدار لائحة سيقرأها على مسامعكم أحد نوابي.

#### السيد التونسي بوساحية (نائب رئيس مجلس

الأمة): بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وبعد، أتشرف بتلاوة نص اللائحة التالية:

«أقدم الإسرائيليون على استعراض عريبتهم العسكرية، استفزازا لمشاعر المسلمين، عندما تواطأ حكام إسرائيل مع شارون لتتحرك فيهم - مرة أخرى - نزعة العدوان، وتضاف لسجلاتهم شهادات على دمويتهم، وعلى زيف ما يدعون من تطلع إلى السلام.

لقد سمح حكام إسرائيل لمقترف مجازر صبرا وشتيلا، معززا بآلاف العساكر بالإساءة الصارخة للمقدسيين والعرب والمسلمين، واتخذوا من هبة الفلسطينيين غيرة على مقدساتهم ذريعة لاعتداءات أخرى، خلفت شهداء وجرحى من أبناء الأراضي المحتلة.

إنه في الوقت الذي أبدت فيه السلطة الفلسطينية كل التفاعل الإيجابي مع المجتمع الدولي على طريق الإعلان عن دولة فلسطين المستقلة، طبقا لنتائج مسار السلام برعاية روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، يلجأ حزب الليكود المتطرف إلى دفع المسار السلمي - عبر سيناريوهات مكشوفة واستفزازية - إلى الانسداد وتعطيل كل فرص

إحلال السلام في المنطقة.

وأمام هذه العجرفة الاستعراضية، فإن أعضاء مجلس الأمة إذ يدينون بكل قوة الطابع الإرهابي لما أقدمت عليه إسرائيل ضد الفلسطينيين، الذين هبوا احتجاجا على دوس مقدسات المسلمين يعربون عن تضامنهم المطلق مع أهالي الشهداء وكل الفلسطينيين المدافعين عن حقهم في الحرية والاستقلال مثلما تؤكد الشرعية الدولية.

من جهة أخرى، فإن أعضاء مجلس الأمة، إذ يؤكدون على موقف الجزائر الثابت، يعتبرون الوجه الإرهابي للاعتداءات الأخيرة على الحرم القدسي وإطلاق الرصاص على الفلسطينيين، إنما هو استمرار لتوجهات التعنت والتعصب الإسرائيلي، وتنكرها الدائم للشرعية الدولية... ولذلك يناشدون البرلمانين والقوى السياسية والاجتماعية في العالم إعلاء أصوات التنديد والاستنكار لما يرتكب من اعتداءات ضد الفلسطينيين، ولكل أشكال الإرهاب في العالم».

إنتهى نص اللائحة وشكرا سيدي الرئيس.  
(تصفيق)

**السيد الرئيس:** سيدي رئيس الحكومة، السادة الوزراء، نشكركم كثيرا ونقول لكم إلى اللقاء في زيارة أخرى، فنحن نفكر من الآن في قانون الميزانية، وإلى ذلك الحين نتمنى لكم كل التوفيق ونشكر جميع أعضاء مجلس الأمة على المشاركة البناءة والجلسة مرفوعة والسلام عليكم.

**رفعت الجلسة في الساعة الرابعة مساءً  
والدقيقة الحادية والعشرين.**



## ملحق

### سؤال كتابي

رد السيد الوزير:

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور وكذا المادة 68 من القانون العضوي الذي يتضمن تنظيم وتسيير المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، يشرفني أن أبلغ إلى علم النائب المحترم عناصر الإجابة المتعلقة بالسؤال الكتابي حول سوء التسيير للمؤسسة مابين البلديات للأشغال - بوقاعة - ولاية سطيف.

قامت المفتشية العامة للمالية بتحقيق لدى هذه المؤسسة خلال الفترة الممتدة من 8 إلى 16 جويلية 2000 لمعاينة السنوات المالية من 1997 إلى 1999 وكذا المصالح الإدارية لولاية سطيف.

وأفضى التحقيق ومقارنة المعلومات على مستوى مصالح الولاية إلى الملاحظات والنتائج التالية:

وضعية المؤسسة مابين البلديات للأشغال (EIT): إن المؤسسة مابين البلديات للأشغال التي تحولت إلى شركة ذات أسهم في جانفي 1996، مزودة برأسمال اجتماعي يبلغ 40.000.000 دج، مكتتب كلية من طرف الشركة القابضة العمومية الجهوية شرق لحساب الدولة.

تتكفل المؤسسة بإنجاز أشغال البناء، الأشغال العمومية، الرّي، وكذا الترقية العقارية.

وللمؤسسة مقرّان، يقع الأول في بوقاعة ويحتوي على جميع المصالح، بينما يقع الثاني في سطيف ويضم مكتب الرئيس المدير العام ومسكنه الوظيفي. ولأجل المتابعة والتنسيق، فللمؤسسة مقرّ آخر بسطيف مستأجر من طرف بلدية سطيف.

يقوم بتسيير المؤسسة السيد قطوش، رئيس مدير عام، الذي يشغل أيضا مهام رئيس مجلس الإدارة.

كما يجمع بين العضوية في مجلس الإدارة ورئيس المجلس الشعبي الولائي لولاية سطيف ومسؤول

من السيد: صلاح الدين قنيفي  
عضو مجلس الأمة  
إلى السيد: وزير المالية

معالي الوزير المحترم،

أوردت صحيفة «اليوم» الصادرة بتاريخ 2000/04/30 مقالا بعنوان «مديرية الإدارة المحلية بسطيف: ممارسات وصفقات مشبوهة»<sup>(1\*)</sup> يحمل توقيع الصحفي عبد الحميد لوعيل والذي من خلاله تم الكشف بأن مؤسسة ما بين البلديات لبلدية بوقاعة للأشغال والمعروف عنها التخصص في مجال البناء والتشييد - دون غيرها من النشاطات - والتي يرأسها رئيس المجلس الشعبي الولائي الحالي، قد قامت بإعداد فاتورة بمبلغ 2.626.312 دج لمديرية الإدارة المحلية لولاية سطيف مقابل تزويد هاته الأخيرة بـ: 27 زربية مختلفة الأحجام والأنواع، 09 ثريات على أساس أن سعر الوحدة جد عال، كما تثبت ذلك الفاتورة رقم 03 المرفقة<sup>(2\*)</sup> والتي يزعم صاحب المقال أنه بحوزته معلومات دامغة حولها. كما أنه يقال بأن الأشياء السالفة الذكر لم يتم تسليمها وأن المؤسسة السالفة الذكر ليست في أول عملية قامت بها كما يشاع أيضا.

أمام هذه الوضعية، يشرفني أن ألتمس من معاليكم - وأنتم المصدر للرأي الأفضل - إيفاد فرقة من المفتشية العامة للمالية إلى هذه المؤسسة العمومية وإلى مصالح مديرية الإدارة المحلية. تفضلوا سيدي بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 20 جوان 2000

قنيفي صلاح الدين  
عضو مجلس الأمة

(1\*) - (2\*): أنظر آخر الملحق.

أفضت معاينة المستندات المحاسبية إلى الملاحظات التالية:

يملك الوالي حرية التصرف في اللجوء إلى مؤسسة عمومية لإنجاز أشغال تفرضها الضرورة والاستعجال وينطبق هذا الوضع على أشغال تجهيز وتهيئة قاعة الاستقبال لملاعب 8 ماي 1945، والقاعات الشرفية والإقامات التابعة للولاية.

إذا كانت عملية التهيئة لا تطرح أية مشكلة، فإنّ الوضعية ليست كذلك بالنسبة للتجهيزات البيئية والزخرفة المسلمة من طرف الممولين الخواص.

بالفعل، يفرض التجار الدفع الفوري أو بصك مؤكد وهذا الإجراء لا يتلاءم مع قواعد المحاسبة العامة التي تشترط أن يكون الدفع عند الانتهاء الفعلي للأشغال: كقضية التموين بالزرابي والثريات التي هي من ضمن عملية «الإنجاز والتجهيز» التي تطرقت إليها صحيفة «اليوم» وأشار إليها السيد عضو مجلس الأمة.

كما هو مبين في جدول المقارنة، فإنّ عملية التموين عادت بالفائدة من الجانب المالي، على المؤسسة.

محليّ لحزب.

إذا كان الجمع بين وظيفة المسير والمنتخب يسمح به التنظيم الساري المفعول، فإنّ قوانين المؤسسة، تعارض الجمع بين العضوية في مجلس الإدارة وممارسة وظيفة سلطة عمومية.

مراقبة المحاسبة:

مكّنت عملية فحص المستندات المحاسبية، المنجزة في الفترة المشار إليها أعلاه، بتسجيل النتائج التالية:

- 1- شراء وإعادة بيع في الحالة لمنتجات و سلع لا تدخل في نطاق نشاط المؤسسة.
- 2- منح قروض للولاية قيمتها 4.700.000.00 دج، وهذا ليس من صلاحيات المؤسسة.
- 3- إنشاء مقرّ ثان وفروع دون ترخيص من الوصاية.
- 4- إكتساب أسهم بقيمة 600.000.00 دج من نزل الأوراسي دون ترخيص من الجمعية العامة للشركة.

ملاحظات حول النقط المطروحة من طرف السيد قنيفي عضو مجلس الأمة:

البيانات	العدد	سعر الشراء موحد	سعر الشراء مجموع	سعر البيع موحد	سعر البيع مجموع	الهامش المحصل عليه
زرابي «كلاسيكية» 3 * 2	11	55.000	605.000	75.240	827.640	% 27
زرابي «دراغا» 3 * 2	14	42.000	588.000	57.456	804.384	% 27
زرابي من الصوف كلاسيكية 3 * 5 * 2	01	60.000	60.000	82.080	82.080	% 27
زرابي من الصوف كلاسيكية 5 ، 2 * 2	01	40.000	40.000	54.720	54.720	% 27
ثريات من البلور ذات 13 مصابيح	08	68.000	544.000	93.024	744.192	% 27
ثريات من البلور ذات 15 مصابيح	01	128.000	128.000	175.104	175.104	% 27
<b>المجموع</b>		<b>1.965.000</b>			<b>2.688.120</b>	<b>% 27</b>

كما سمحت التحريات بعين المكان بملاحظة الوجود الفعلي لهذه التجهيزات. يجب الإشارة أنّه إلى غاية تاريخ هذه المقارنة لم

إن كل التجهيزات التي سلّمت مسجلة في قائمة الجرد لثروة الولاية تحت الأرقام 105.062 إلى 105.097 بتاريخ 26 مارس 2000.

كما تعتمد المؤسسة على تنظيم شغل بتفضيلها النظام المرتكز على استفادة العمال من الأجر حسب المردود الفردي الأمر الذي سمح لها بإنجاز مشاريع هامة في آجال قصيرة.

وبخصوص النتائج المالية المحققة ومقارنة مع النسب التي سجلتها المؤسسات من نفس القطاع، يمكن اعتبار هذه المؤسسة ناجحة: سجلت قيمة مضافة بنسبة 39%، بينما تبقى تكاليف المستخدمين بالإضافة إلى القيمة المضافة مقبولة (78%)، اعتباراً أن هذه المؤسسة تستعمل عددا كبيرا من اليد العاملة.

وتبقى نسبة تكاليف المستخدمين في نسبة متوسطة بـ 30%، مقارنة بأرقام أعمال السنوات المالية الثلاث.

كما تبرز وضعية الحسابات لهذه المؤسسة خلال هذه السنوات، وجود أموال للتداول في مستوى إيجابي وخزينة معتبرة.

ونظراً للنتائج التي تم الوصول إليها من خلال التحريات، فإنه لم تسجل أية أعمال للتسيير تشوبها اللاشعورية يمكن أن يترتب عنها أفعال جنائية.

تفضلوا، السيد النائب، بقبول فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 01 أكتوبر 2000  
وزير المالية  
عبد اللطيف بن أشنهو

تدفع مصالحو ولاية سطيف فاتورة 25 مارس 2000. كما يجب الذكر، أن المبلغ الإجمالي المتعلق بعملية تهيئة قاعة 8 ماي 1945 يقدر بـ 2,987.794,20 دج دفعته رابطة المسابقة لولاية سطيف بصك للقرض الشعبي الجزائري رقم 126.756 المؤرخ في 25 أفريل 2000.

القروض الممنوحة:

دفعت المؤسسة مبلغاً يقدر بأربعة ملايين وسبعمائة ألف دينار (4.700.000 دج) كقرض إلى حساب الولاية لبعض مصالحوها الآتية:

- مديرية الشباب والرياضة: 750.000,00

- لجنة التضامن (تدشين ملعب العلمة): 3.000.000,00

- منظمة المجاهدين (تكاليف توزيع كتب تذكارية): 950.000,00

4.700.000,00

وتم تسديد:

\* لجنة التضامن: 3.800.000,00

(صك الخزينة رقم 647 513 المؤرخ في 25-04-2000)

\* منظمة المجاهدين: 950.000,00

(صك البنك الخارجي الجزائري رقم 3900.452

المؤرخ في 02-07-2000)

\* المجموع: 4.750.000,00

\* الفائض: 50.000,00

الرعاية:

تدعم المؤسسة مالياً، في إطار الرعاية، عدّة جمعيات رياضية في ولاية سطيف.

خلال الفترة المراقبة تم تسجيل المبالغ المالية التالية:

- 1997: 1.993.586,42 دج

- 1998: 1.976.870,92 دج

- 1999: 1.385.416,28 دج

في الختام، فبالرغم من انتقال مؤسسة ما بين البلديات للأشغال لبلدية بوقاعة إلى الاستقلالية، فإنها تحتفظ بمميزات وحدة محلية تختص في إنجاز برامج التنمية المحلية (صفقات مختلفة، أشغال محلية على مستوى الدائرة والولاية).

## مديرية الإدارة المحلية بسبطينب ١٩٩٠ ٢٠٠٠/٥٤/٣٥ ممارسات وصفقات مشبوهة اليوم

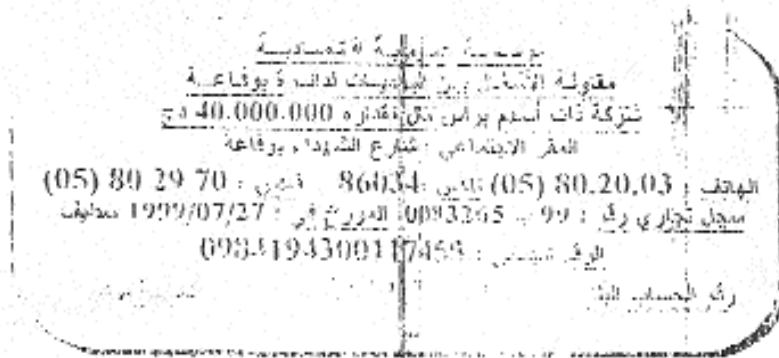
المجلس التأديبي مقابل أفعد الامور. كما نهلصت "اليوم" على معلرمات دامخة تبرز وجود بعض الصفقات المشبوهة، خاصة المتعلقة بشراء مجموعة من الزرابي وعددها 27 زربية مختلفة الانواع والاحجام بأسفار خيالية جدا بالاضافة الى 9 فريات لأجاجة بقيمة اجمالية 2.626.31200 دج، إذ تم اقتناء هذه الاقراض كلها من مؤسسة معروف عنها انها مؤسسة مختصة في البناء والاشغال المعمومية التي يشرع على ادارتها السيد رئيس المجلس الشعبي الولائي.

كل هذه المعطيات تؤكد دوما وجود دوامب تمييز كشيخة يدفع المواطن البسيط ثمنها غالبا في ظل غياب الرقابة الصارمة بهدف اعادة الثقة وبعثها من جديد.

لوعيل عبد الحميد

أفادت مصادر حسنة الاطلاع بأن مديرية الإدارة المحلية لولاية سبطينب لا تحكمها ضوابط قانونية بل تديرها العشوائية والمحسوبية، بدليل التحايل على برقيات واردة من سلطات عليا تؤكد على ادماج بعض الاطارات في الإدارة المحلية بعد ان اثبتت كفاءتها ومروت بتجربة لا تقل عن 6 اشهر، غير ان احلام الكثيرين تبخرت امام تحايل المشرفين على هذا القطاع.

كما تتم عملية ترشيح بعض الافراد لتقلد مناصب هامة في الادارة دون الاخذ بعين الاعتبار الشروط الواجب توفرها في المنصب المرشح له، فالكفاءة والاقدمية اضحيت في خبر العاصي، كما تتظاهر بالحزم والعزم وتتغنن في الصان التهم بالبعض بحجة استغلال أموال واملاك الدولة لخدمة الاغراض الشخصية وتقديمهم الى



فاتورة رقم: 03

مديرية الإدارة المحلية سطيف

رقم	تفاصيل العمل	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	المجموع
01	زربية صوغ تقليدية 3x2	و	11	66.000,00	726.000,00
02	زربية درافا تقليدية 3x2	و	14	50.400,00	705.600,00
03	زربية صوغ تقليدية 3,5x2	و	01	72.000,00	72.000,00
04	زربية درافا تقليدية 2,5x2	و	01	48.000,00	48.000,00
05	زربية زحانية 13 مصباح	و	08	81.600,00	652.800,00
06	زربية زحانية 15 مصباح نوع كبير	و	01	153.600,00	153.600,00
	المجموع خارج الرسم				1.588.000,00
	الرسم على القيمة المضافة 14%				222.312,00
	المجموع العام بعد الرسم				1.810.312,00

تعد هذه الفاتورة صحيحة في تاريخها وبلغت قيمتها الإجمالية عشرة ألاف دينار جزائري فقط.

تونس، 14 أفريل 2000

الرئيس التنفيذي: .....



<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (02) الفاكس: 74.60.34 (02) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 22 شعبان 1421 هـ

الموافق 18 نوفمبر 2000م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587